جـــامـعـة الـــشرق الأوسـط
MIDDLE EAST UNIVERSITY
Amman - Jordan

الدّور السياسي والأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية (2011-2017)

Political and Security Role of NGO's in the Arab Region (2011-2017)

إعداد الطالب

علي أحمد عبد الحميد الرحامنة

إشراف

الدكتورة ريما أبو حميدان

قُدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

أيّار، 2018

التفويض

أنا الطالب **علي أحمد عبد الحميد الرحامنة**، أفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نُسخ من رسالتي ورقيا وإلكترونيا للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات عند طلبها.

الاسم: علي أحمد عبد الحميد الرحامنة

التاريخ: 26 / 05 / 2018

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نُوقشت هذه الرسالة، وعنوانها "الدّور السياسي والأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية (2011-2017)"

وأُجيزت بتاريخ: 26/ 5 / 2018.

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
1. الدكتورة ريما أبو حميدان،	مشرفا ،	.....
2. الدكتور محمد بني عيسى	عضوا ورئيسا ،	.....
3. الأستاذ الدكتور محمود خلف	عضوا خارجيا،	..... أ.د. محمود خلف

شكر وتقدير

أشكر من كل قلبي، مشرفتي الفاضلة **الدكتورة / ريما أبو حميدان**، لمساندتي في إنجاز هذا العمل، وصبرها وحرصها على أن يكون هذا العمل متميزا أكاديميا.

كما أشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على دورهم في إثراء مناقشة هذه الرسالة، وحرصهم على تطويرها.

وأشكر أيضا أساتذتي الذين لم يبخلوا علينا بما زودونا من معلومات ومهارات، في جامعة الشرق الأوسط، التي أشكر إدارتها والعاملين فيها، من كل قلبي.

الباحث

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والديّ الكريمين، اللّذين ما كنت أحببت العلم دون رعايتهما وعطفهما وتشجيعهما،

كما أشكر شقيقي **الدكتور بكر الرحامنة** على مساندته لي،

وأشكر أيضًا شقيقي **الدكتور محمد الرحامنة** لّذي لم يبخل بدعمه المعنوي، ...

ولن أنسى أخي، رجل الأعمال الأردني، **السيد محمد أحمد الحجّاج**، الذي كان لي نعم الصديق، ولا يزال، ...

الباحث

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
العنوان	أ
تفويض	ب
قرار لجنة المناقشة	ج
شكر وتقدير	د
الإهداء	هـ
فهرس المحتويات	و
قائمة الملحقات	ط
الملخص باللغة العربية	ي
الملخص باللغة بالإنجليزية	ك
الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها	
المقدمة	1
مشكلة الدراسة	2
أسئلة الدراسة	3
أهداف الدراسة	3
فرضية الدراسة	4
أهمية الدراسة	4
حدود الدراسة	5
محددات الدراسة	5
مصطلحات الدراسة	6
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
أولاً: الإطار النظري	9
ثانيًا: الدراسات السابقة	16
1. الدراسات العربية	16
2. الدراسات الأجنبية	19

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة 21
منهجية الدراسة 22
الفصل الثاني: الخلفية التاريخية للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية 24
مقدمة 24
المبحث الأول: ماهية المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية 26
المطلب الأول: ماهية المنظمات غير الحكومية وتأصيلها 27
المطلب الثاني: دور المنظمات غير الحكومية، وتأصيله 29
المبحث الثاني: أسباب انتشار المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية وأهدافها 32
المطلب الأول: جذور المنظمات غير الحكومية عربيا 32
الثاني: المشهد العام للمنظمات غير الحكومية في الساحة العربية 34
المطلب الثالث: أسباب نهوض المنظمات غير الحكومية 36
المطلب الرابع: محاور النقد الموجّه للمنظمات غير الحكومية 38
الفصل الثالث: دور المنظمات غير الحكومية السياسي والأمني في المنطقة العربية
المبحث الأول: دور المنظمات غير الحكومية السياسي في المنطقة العربية 45
المطلب الأول: الإطار العام للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية ودورها 45
المطلب الثاني: الدور السياسي العام للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية 49
المبحث الثاني: دور المنظمات غير الحكومية الأمني في المنطقة العربية 59
المطلب الأول: مفهوم الدور الأمني للمنظمات غير الحكومية 59
المطلب الثاني: الدور الأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية 62
الفصل الرابع: انعكاسات الدور السياسي والأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية
المبحث الأول: تداعيات الدور السياسي للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية 66
المطلب الأول: الإطار السياسي العام 67
المطلب الثاني: الدور السياسي للمنظمات غير الحكومية عربيا 68
المبحث الثاني: تداعيات الدور الأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية 73
المطلب الأول: وسائل جديدة للعمل الأمني 73
المطلب الثاني: الدور الأمني–السياسي للإعلام 75
المطلب الثالث: الدور الأمني المباشر 77

الفصل الخامس: الخاتمة والنتائج والتوصيات

أولا: الخاتمة 84
ثانيا: النتائج 85
ثالثا: التوصيات 86
قائمة المصادر والمراجع 88
المصادر 88
أ. المراجع العربية 88
ب. المراجع الأجنبية 94
ج. المراجع الإلكترونية 96
الملاحق 99

قائمة الملحقات

الرقم	المحتوى	الصفحة
1	عرض لعدد من المنظمات غير الحكومية العربية الوطنية (المحلية) والإقليمية والدولية الناشطة في المنطقة العربية، وأهم أهدافها وأنشطتها	100
2	قائمة بعدد من المنظمات غير الحكومية الدولية	105

الدّور السياسي والأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية (2011–2017)

إعداد: علي أحمد عبد الحميد الرحامنة

إشراف: الدكتورة ريما أبو حميدان

الملخص

تحدّدت مشكلة الدراسة في تقصّي الدور السياسي والأمني للمنظمات غير الحكومية، في عدد من البلدان العربية في الفترة 2011–29017". وكان هدف الدراسة الوقوف على الخلفية التاريخية للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية، وتحديد الدور السياسي والأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية في الفترة 2011–2017، وتحليل انعكاسات الدور السياسي والأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية في تلك الفترة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي–التحليلي والمنهج التاريخي. وقد تحققت فرضية الدراسة التي مفادها: "قامت بعض المنظمات غير الحكومية بدور سياسي وأمني سلبي في المنطقة العربية في الفترة (2011–2017)".

وتوصلت الدراسة إلى انعكاسات الدور السياسي والدور الأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية (2011–2017)، من أهمها المساس بسيادة الدولة. وتوصلت الدراسة إلى أن الدور السياسي والأمني السلبي للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية 2011–2017 ليس السمة السائدة العامة، بل الاستثناء. وفي الختام، قدمت الدراسة عددا من التوصيات أهمها ضرورة أن تتوخى الأجهزة الرسمية في الدولة والرأي العام الدقة والحذر في تعميم أي وجهة نظر حول الدور السياسي والأمني السلبي للمنظمات غير الحكومية نظرا للتفاوتات والتباينات الكبيرة بينها.

الكلمات المفتاحية: الدور السياسي، الدور الأمني، المنظمات غير الحكومية، المنطقة العربية 2011–2017.

Political and Security Role of NGO's in the Arab Region (2011-2017)

By

Ali Ahmad Abed Al Hameed Alrahamneh

Supervised by:

Dr. Rima Abu Hmaidan

Abstract

The problem of the study was to investigate the political and security role of non-governmental organizations (NGO's) as identified in a number of Arab countries in the period 2011-29017**.** The objective of the study was to identify the historical background of NGO's in the Arab region, and to identify the political and security role of non-governmental organizations in this region, as well as to analyze the implications of the political and security role of these organizations in during that period. The study utilized the descriptive-analytical approach and the historical approach. The hypothesis of the study was that "some NGOs have played a negative political and security role in the Arab region in the period 2011-2017."

The study identified the implications of the political and security role NGO's in the Arab region (2011-2017), of which the most important was the violation of the sovereignty of the state. The study found that the negative political and security role of NGO's in the Arab region 2011-2017 was not the prevailing general feature, but the exception. In conclusion, the study presented a number of recommendations, the most important of which was the need for the official organs of the state and public opinion to be careful in disseminating any viewpoint on the negative political and security role of NGOs due to the wide disparities and differences between them.

Keywords: Political Role, Security Role, NGOs, Arab Region 2011-2017.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة

يشهد العالم المعاصر، وبوتائر متصاعدة، نشوء عدد من الظواهر والمستجدات ذات الأهمية، وهي التي كانت في وقت ما، على درجة أقل أهمية، بين مشاغل الحياة الإنسانية وفعالياتها، بمختلف ألوانها، والمعنيين بشؤونها، والقائمين عليها. ولعلّ الدور البارز الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية، واحدة من تلك الظواهر المستجدة في العالم المعاصر. لقد أصبحت مصطلحات وتعابير مثل "المنظمات غير الحكومية"، و "منظمات المجتمع المدني"، وغيرها من التسميات، عنوانًا أقرب إلى التداخل والغموض، منه إلى التحديد والوضوح؛ بحيث صار الخوض في شؤون المنظمات غير الحكومية مشروطًا أولاً بالاتفاق على التعريف الاصطلاحي لها، وبيان ماهيّتها.

وبين معيقات التحديد الجغرافي والفئوي والغائي والديني والأيديولوجي والسياسي والإنساني، والإغاثي العوني والتنموي والمحلي والوطني والدولي، وعشرات غيرها من المحدّدات، يجد الباحث في شؤون المنظمات غير الحكومية كمًّا هائلاً من المفاهيم والتعريفات والمحدّدات والدراسات والتقارير، التي قليلاً ما تتفق على أسس وقواعد أو معايير موحدة. وبالرغم من ذلك، صار من المقبول الأخذ بالمدخل المرن في تناول المسائل الخاصة بالمنظمات غير الحكومية، وتكييف المعالجة البحثية، بما يخدم البحث العلمي وأهدافه.

تناولت هذه الدراسة الدور السياسي والأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية، وفي فترة ما أُسمِي "الربيع العربي" الذي اتضحت بداياته عام 2011، والذي لا تزال المنطقة العربية تعيش آثاره ومفاعيله. وكان التحدّي أمام إنجاز مهمة الدراسة، غير يسير، كون المنطقة العربية

شهدت في عدد من دولها أحداثًا تداخل فيها المحلي والوطني والعربي والإقليمي والدولي، إلى أبعد الحدود. كما أن المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية والعربية والإقليمية والدولية، كانت حاضرة بدورها في خضم الصراعات. وإلى جانب الأدوار الإنسانية والإغاثية التي لا شكّ فيها، طُرحت أسئلة كثيرة، حول عدد من السلوكات والمضامين، لعدد من المنظمات غير الحكومية الفاعلة على امتداد المنطقة العربية، وكانت الأدوار السياسية والأمنية مركزية، في هذه التساؤلات والأسئلة المشروعة أو غير المشروعة، والموضوعية أو المنحازة.

إن من الصعوبة بمكان، الإحاطة بدور المنظمات غير الحكومية، في (23) دولة عربية، ومعها عشرات بل مئات المنظمات غير الحكومية الدولية. ولكن هذا الإطار العريض يتقلّص، بقَصْر الدراسة في الدور السياسي والأمني دون سواه. كما أن استثناء الأدوار الأقل أهمية، واستثناء الدول والمناطق التي لم يكن لأحداث "الربيع العربي" صلة مباشرة بها، محدّد آخر؛ مما يجعل بالإمكان، دراسة ما هو أكثر أهمية وجوهرية في هذا المجال. وفي هذا الإطار العام، غطّت الدراسة عددا من المحاور التي أسهمت في تبيان مرتكزات الدراسة، ومجالات بحثها، وأهمّ عناصرها الموجِّهة.

مشكلة الدراسة

تقوم المنظمات غير الحكومية بدور متنوع في مختلف دول العالم. وكان الدور الإغاثي والإنساني والتنموي، أقلّ عرضة للتجاذبات والاختلافات، إلاّ أن الدور السياسي والأمني أثار الشكوك والتساؤلات في كثير من الأحيان. واتضّحت هذه الإشكالية أكثر في المناطق التي شهدت نزاعات حادة، خاصة تلك التي أخذت شكل الحروب الأهلية، أو تلك التي كان يمكن أن تقلب موازين القوى، محليا أو إقليميا أو دوليا. وما شهدته المنطقة العربية في الفترة (2011–2017)، تضمّن كلّ هذه

الاعتبارات الحسّاسة أو بعضها. لقد كان الدور السياسي والأمني لأنشطة المنظمات غير الحكومية حاضرا بوضوح في أحداث المنطقة، وبرزت اتهامات صريحة أو ضمنية، لعدد من المنظمات غير الحكومية، بالقيام بدور تجاوز حقوق الإنسان أو الدفاع عن الحريات ومثيلاتها من عناوين ما يدعو إليه القانون الدولي الإنساني، ومبادئ حقوق الإنسان.

وفي هذا المعنى، تحدّدت مشكلة الدراسة في تقصّي الدور السياسي والأمني للمنظمات غير الحكومية، في عدد من البلدان العربية، ومحاولة الخروج باستنتاجات موضوعية قابلة للتعميم على هذا المستوى.

أسئلة الدراسة

تثير الدراسة جملة من الأسئلة تحاول الإجابة عنها، وهي:

1. ما الخلفية التاريخية للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية؟
2. ما الدور السياسي والأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية (2011–2017)؟
3. ما انعكاسات الدور السياسي والأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية (2011–2017)؟

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

1. الوقوف على الخلفية التاريخية للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية.
2. تحديد الدور السياسي والأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية في الفترة 2011–2017.

3. تحليل انعكاسات الدور السياسي والأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية في الفترة 2011–2017.

فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية مفادها: "قامت بعض المنظمات غير الحكومية بدور سياسي وأمني سلبي في المنطقة العربية في الفترة (2011–2017)".

أهمية الدراسة

يمكن تحديد أهمية الدراسة بالآتي:

الأهمية العلمية: ترتبط أهمية الدراسة بأهمية الموضوع نفسه؛ نظرًا للدور المتعاظم للمنظمات غير الحكومية، وضرورة تعرّفه، كما ترتبط بأهمية الأحداث التي تشغل المنطقة العربية منذ العام 2011 وحتى الآن، لجهة الدور السياسي والأمني للمنظمات غير الحكومية فيها. كما تضّح أهمية الدراسة من الحاجة إلى عمل أكاديمي محايد وموضوعي للوقوف على ما هو متاح حول الدور السياسي والأمني لتلك المنظمات وتحليله، ومعالجته نقديًا، خاصة في ظل ندرة الإسهامات الأكاديمية في هذا المجال.

الأهمية العملية: عمليًا، يحتاج صاحب القرار السياسي والأمني إلى معطيات وبيانات ومعلومات حول الدور السياسي والأمني للمنظمات غير الحكومية. كما أن النتائج والمقترحات والتوصيات التي خرجت بها الدراسة، موجهة بشكل خاص إلى أصحاب القرار، والمكتبات الجامعية العربية ومعنيين آخرين بموضوع الدراسة.

حدود الدراسة

الحدود المكانية: دول مختارة من المنطقة العربية، خاصة منها تلك التي شهدت أحداثا اتسمت بهذه الدرجة أو تلك من الحدّة والعنف، في خضم ما أُسمي "الربيع العربي"، مثل سوريا، والعراق، وليبيا، ومصر، وتونس، واليمن، والبحرين، والأردن، وأي دولة أخرى يقتضي السياق تناول تجربتها مع المنظمات غير الحكومية.

الحدود الزمانية: تقتصر الدراسة زمنيا على الفترة (2011 –2017)، وهي الفترة التي شهدت مزيدا من التساؤلات حول دور المنظمات غير الحكومية في المنطقة، في ضوء أحداث ما أُسمي "الربيع العربي".

محددات الدراسة

واجهت الباحث صعوبات عديدة في بحثه عن مصادر موثوقة للمعلومات حول الدور السياسي والأمني للمنظمات غير الحكومية التي تنشط في المنطقة العربية. وحين توافرت المعلومات، وهي شحيحة، كانت تتناقض في كثير من الأحيان، حسب المصالح السياسية لمصادر المعلومات. كما أن العدد الكبير للمنظمات غير الحكومية، الوطنية والإقليمية والدولية، والعدد الكبير من الدول العربية التي يمكن تغطية الدور السياسي والأمني للمنظمات غير الحكومية فيها، شكّلا مصدرا إضافيا للصعوبة في معالجة محاور الدراسة، وتصنيف المعلومات، واختيار أولويات مناسبة.

مصطلحات الدراسة

الدور (لغة): دَوْر: (اسم)، دوْر: مصدر دارَ. الدَّوْر: الطَّبَقَةُ من الشيءِ المُدار بعضُه فوق بعضِه. الدَّوْرُ: مصدر دارَ / دارَ بـ / دارَ على. الدَّوْرُ: مهمَّة ووظيفة، وقام بدور / لعب دورًا: شارك بنصيب كبير (معجم المعاني الجامع، 2017).

الدور (اصطلاحا): "هو النموذج المنظم لسيرة أو لوضعية أو لموقف، ويحمل هذا الأخير قيمة وظيفية" (Silamy, 1983: 596).

الدور (إجرائيا): هو مجموعة من الأعمال والأنشطة والفعاليات الهادفة لتحقيق غرض معين.

سياسة وسياسي (لغة): السياسة لغة تفيد القيام بشؤون الرعية، واستخدم العرب لفظ السياسة بمعنى الإرشاد والهداية. والسياسي صفة، نسبة إلى السياسة (اسم) (الخطيب، 2002).

سياسة وسياسي (اصطلاحا): ما يتعلق بنظام الدولة وقانونها السياسي ونظام الحكم فيها بما يتخلله من أنشطة فردية وجماعية تؤثر في مجريات الحياة العامة (الخطيب، 2002). والسياسة في معناها العام، تتصل بالدولة والسلطة، وتدبير أمور الدولة الداخلية وهي تتناول إدارة شؤون البلاد وتنظيم حكومتها، وكذا أمور الدولة الخارجية أو الدولية (جابر، 2011: 41).

سياسة وسياسي (إجرائيا): السياسة هي كل ما يتصل بإدارة شؤون الناس ومجتمعاتهم وعلاقاتهم ومؤسساتهم، من موقع السلطة الحاكمة أو القوى التي تسعى للوصول إلى السلطة، والسياسي منسوب إلى السياسة.

الأمن (لغةً): الأمن ضد الخوف، أمن فلان يأمن أمنا وأمانا (ابن منظور، 2000: 163).

والأمن (اصطلاحًا): "الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقاتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة المتغيرات الدولية" (هويدي، 1975: 42).

والأمن (إجرائيا): هو حالة مستقرة ناجمة عن الإجراءات الأمنية التي تتخذ لحفظ أسرار الدولة، وتأمين أفرادها ومنشآتها ومصالحها الحيوية، في الداخل والخارج، كما أنه هو الطمأنينة والهدوء والقدرة على مواجهة الأحداث والطوارئ دون اضطراب.

المنظمة (لغةً): (اسم)، والجمع: مُنَظَّمَاتٌ، والمُنَظَّمة: هَيْئَةٌ مُكَوَّنَةٌ، لَهَا أَهْدَافٌ مُحَدَّدَةٌ وَقَانُونٌ يَرْسُمُ أَعْمَالَهَا، وَمَبَادِئُ تَعْمَلُ عَلَى تَحْقِيقِهَا فِي مَجَالِ اهْتِمَامِهَا: فِي السِّيَاسَةِ أَوِ النَّقَابَةِ أَوِ الثَّقَافَةِ، إلخ (قاموس المعاني الجامع، 2017).

المنظمة (اصطلاحا): المنظمة مجموعة من الأفراد لهم هدف معين، يستخدمون طريقا أو أكثر للوصول إليه (Gibb, 1970 in: Wikipedia).

المنظمة (إجرائيا): مجموعة من الأفراد تربطهم أهداف مشتركة في إطار معين من أجل تحقيق أهداف محددة.

غير حكومي (لغة): غير: (اسم) يُستعمل للاستثناء، يجري عليه أحكام المستثنى بـ (إلاّ) ويكون ما بعده مجرورًا بالإضافة (قاموس المعاني الجامع، 2017). و**الحكومي** منسُوبٌ إلَى الحُكُومَةِ. حَكَمَ يَحْكُمُ البِلاَدَ: يَتَولَّى تَسْييرَ شُؤُونِهَا وَإِدارَتَها، والحُكومةُ: هيئة مؤلَّفة من أفراد يقومون بتدبير شئون الدَّولة كرئيس الدَّولة، ورئيس الوزراء، والوزراء. اجْتِمَاعٌ حُكُومِيٌّ: اِجْتِماعُ وُزَرَاءِ الحُكُومَةِ (قاموس المعاني الجامع، 2017).

المنظمات غير الحكومية (اصطلاحا): تسمية أُطلقت أول مرة عند تأسيس الأمم المتحدة، وتعني "المنظمة البعيدة عن الكيان الحكومي أو الرسمي، وتنشأ هذه المنظمات باتفاق يُعقد بين أشخاص وهيئات غير حكومية، كما أنها تضم أساسًا ممثلين وأعضاء غير حكوميين، وتتولى هذه المنظمات القيام بمهام لا تقوم بها الحكومات عادة، أو لا تستطيع القيام بها أصلا" (شكري، 2002: 286).

المنظمات غير الحكومية (إجرائيا): يتفق تعريف الباحث للمنظمات غير الحكومية، إجرائيا، مع التعريف الاصطلاحي.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري

تتناول الدراسة المنظمات غير الحكومية، وهي في ذلك، تبحث في كيانات مازالت موضع التباس لأسباب نظرية وسياسية وثقافية. على المستوى النظري، هذه المنظمات، بوصفها ظاهرة حديثة، لا تزال في حاجة إلى مزيد من التعريف النظري. فثمة صعوبات نظرية، ربما بسبب حداثة ظاهرة المنظمات غير الحكومية، واتساع دائرة أنشطتها، وتنوع أشكالها التنظيمية واتجاهاتها الأيديولوجية. وعلى المستوى السياسي، فهذه المنظمات موضع جدل على المستوى المحلي والعالمي، فهناك من ينظر إليها نظرة إيجابية باعتبارها تعبيراً عن إرادة المواطنين وركناً أساسياً من أركان المجتمع الديمقراطي، وآلية لا يمكن تجاهلها من أجل تحقيق التنمية الإنسانية. ولكن بالمقابل، هناك من ينظر إليها بوصفها أحد نواتج "العولمة"، بالمعنى السلبي للكلمة، وبالتالي، فهي أحد مفاعيل الغرب الإمبريالي، ويسعى أنصار هذه النظرة إلى التركيز على مسألة التمويل الأجنبي لأنشطة هذه المنظمات؛ بوصفه الدليل المادي على عمالة هذه المنظمات للآخَر الغربي، حتى لو كانت هذه الأموال تأتى بمعرفة السلطات ووفق اتفاقيات للتعاون الدولي (مصطفى، 2007: 9).

وبشكل عام، كثيرة هي المصطلحات التي تتردد في الأدبيات والتي تتعلق بواقع منظمات المجتمع المدني مثل المنظمات الأهلية، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات العمل الخيري، والمؤسسات غير الربحية، والمؤسسات التطوعية المختلفة. ولذلك فإن المنظمات غير الحكومية ليست محل اتفاق حتى في الدول المتقدمة، ففي فرنسا يسمونها الاقتصاد الاجتماعي، وفي بريطانيا يطلق عليها الجمعيات الخيرية العامة، ويسميها الألمان الجمعيات والاتحادات، وفي اليابان مؤسسات المصلحة العامة (الصوفي، 2003)، وتسميها الولايات المتحدة الأمريكية المنظمات التطوعية

الخاصة، وفي معظم دول إفريقيا يطلق عليها منظمات التنمية التطوعية. وفي الدول العربية شاع استخدام تسميات مثل منظمات المجتمع المدني، أو المنظمات غير الحكومية أو المنظمات الأهلية (Maslyukivska, 1999).

ثمّة باحثون يعدّون المنظّمات غير الحكومية شكلا متطوّرا من التنظيم الجماعي، لجهة وسائل العمل ولجهة مجالات التدخّل التي اتّسعت كثيرا لتَشمل العالم برمّته. وهذه المنظمات ذات تاريخ عريق، وكما يقول الباحث هنري رويي دورفوي (Henri Rouillé d' Orfeuil) "من الخطأ الاعتقاد أنّ المنظّمات غير الحكومية هي أشكال تنظيم حديثة؛ فبعضها موجود منذ القرن التاسع عشر، بل وقبل ذلك بكثير". ويُماثِل الباحث ميشيل دوسان Michel Doucin بين كلّ منظّمة من المنظّمات غير الحكومية الراهنة وأخرى قديمة: فعلى سبيل المثال، تندرج الجمعيات الإنسانية المتخصّصة في تقديم الإسعافات والمساعدات الإنسانية المستعجلة، التي أسّسها الأطباء الفرنسيون، في بداية السبعينيّات من القرن الفائت، ضمن تقليد الجماعات أو الزوايا الخيرية التي سادت عبر القرون السابقة. كما أنّ الفعل الإحساني الحديث وُلِد من فظاعات حرب الاستقلال في اليونان (1853–1856). لكنّ رائد العمل الإنساني الحديث، وهو هنري دينان، الذي هلع للمجزرة التي حدثت في معركة ســــــــولفيرينو Solferino (التي خلَّفت 40 ألف قتيل يوم 24 حزيران/يونيو 1859)، فأنشأ تنظيماً إحســـانياً خاصّاً اتّخذ كشعار له الصليب الأحمر Croix rouge، بعدها قامت منظّمة الصليب الأحمر ســــــــنة 1863 بمبادرة من 16 حكومة و 14 منظّمة خاصّة. كما وأدّت الحرب الأهلية الروسية (1918–1921) إلى إنـــــــشاء منظّمة "إنقاذ الطفولة" Save The Children، وصولا إلى المنظّمات غير الحكومية النشـــــيطة المعاصرة، مثل منظّمة العفو الدوليّة Amnesty International التي تأسّست عام 1961، ومنظمة هيومن رايتس ووتش

Human Rights Watch التي تعود في نشأتها إلى سنة 1988. كما أن المنظّمات غير الحكومية المسمّاة تنموية، هي أيضاً وريثة الحركات الاجتماعية أو الدينية التي ركّزت على نقد الفعل الاستعماري، وقامت بدعم حركات التحرير ضدّه، وبأشكالٍ مختلفة. كما قامت بدعم الخطوات الأولى لبلدان العالم الثالث حديثة العهد بالاستقلال. وربما الاستثناء الوحيد، مقارنةً بكلّ ما تمّ ذكره، هو المنظّمات غير الحكومية التي تهتمّ بالبيئة العالمية، والتي تُعبّر عن الوعي العالمي الجديد، والمتأخّر نسبياً، بتحدّيات البيئة. فقد دفعت هذه المنظّمات الحكوماتِ إلى تنظيم مؤتمرات خاصّة بالبيئة في ستوكهولم (1972)، وريو (1992)، وجوهانسبورغ (2002)، وباريس (2015)، وإلى توقيع اتفاقيات دولية لحماية البيئة والمحافظة عليها (بوخريص، 2017).

ويبدو وأن ظهور أول منظمة غير حكومية يعود إلى سنة 1617، دون تحديد هويتها، لكن أقدم منظمة مذكورة اسميا هي منظمة الأصدقاء كواكارس سنة 1624 (جندلي، 2008: 37). وحسب سرد تاريخي آخر، يعود تاريخ المنظمات غير الحكومية، وإن بمسميات أخرى، إلى القرن التاسع عشر، حين تأسست في العام 1832 الجمعية البريطانية لمحاربة العبودية. في العام 1943 أنشأت المنظمات غير الحكومية في الولايات المتحدة الأميركية اتحادًا لهذه الهيئات يدعى المجلس الأميركي للمؤسسات الأهلية للإغاثة. وتأسست في الفترة نفسها في المملكة المتحدة لجنة أوكسفورد لمكافحة المجاعة في العام 1942 من أجل مساعدة الشعب اليوناني الذي عانى من المجاعة خلال الاحتلال النازي، ولقد تحوّلت هذه اللجنة فيما بعد إلى إحدى أهم الجمعيات البريطانية وهي (أوكسفام). قام بعد ذلك العديد من الهيئات غير الحكومية الطوعية التي أنشئت في أوروبا وأميركا، خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، بتوجيه نشاطها نحو دول العالم الثالث (إما بإيعاز من دولها

أو بشكل مستقل عنها) إذ أن الدول الصناعية كانت تستعمر معظم هذه البلدان قبل أن تنال استقلالها (جوني، 2014).

وإجمالا، يمكن القول إن المنظمات غير الحكومية تشكل ظاهرة حديثة، بالمعنى المعاصر أو الراهن الذي نفهمه الآن من المصطلح، من حيث كونها كيانات يؤسسها المواطنون من أجل المشاركة في الشأن العام، من خلال مبادرات حرة، سواء على النطاق المحلى المحدود أم الوطني أم الإقليمي أم العالمي. وبالتالي، فهي، من حيث المبدأ، تعبير عن إرادة المجتمع والمواطنين. وقد أثبتت المنظمات غير الحكومية، في كثير من الأحيان، أنها تشكل قوة اجتماعية وضميرية، ذات أثر، على الرغم من أنها لا تمثل ولا تسعى إلى امتلاك أي نوع من السلطة السياسية. فبعضها يحمل على عاتقه رسالة نشر مبادئ حقوق الإنسان، والدفاع عن الضحايا والمظلومين، وبعضها يعمل في مجال التنمية والتخفيف من حدة الفقر، ومنها ما ينحاز للعمل الخيري، وبين هذا وذاك ثمة منظمات معنية بتقديم الخدمات والعون الإنساني (مصطفى، 2007: 13 و14).

تطورت النقاشات في السنوات الأخيرة حول أهمية المنظمات غير الحكومية ودورها في التنمية وإحداث التغيير الاجتماعي، وكانت تُطرح الأسئلة دوما، خاصة منذ أوائل القرن الواحد والعشرين، حين برزت "المنظمات غير الحكومية" من حيث كونها فاعلاً رئيسيًّا في التنمية، خاصة بعد النمو غير المسبوق في العدد والحجم والمجال. فعلى سبيل المثال يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية (2) مليون منظمة غير حكومية، وفي الهند مليون منظمة قاعدية، وفى أوروبا الشرقية حوالي 100.000 منظمة تشكلت في الفترة من (1988–)1995. وجدير بالذكر أنه رغم وجود المنظمات غير الحكومية منذ بدايات القرن التاسع عشر واهتمامها بقضايا مثل مناهضة العبودية، إلا أن السنوات الأخيرة هي التي شهدت تحولاً محورياً ونقلة كمية وكيفية في واقع المنظمات غير

الحكومية. وقد دفع ذلك أحد علماء السياسة المعنيين بهذه الظاهرة وهو "سالمون" أن يطلق على هذه الظاهرة الثورة التنظيمية العالمية (عدلي، 2005).

وفي الواقع، هناك طفرة بدأت تجتاح دول العالم الثالث منذ النصف الثاني من الثمانينيات، تتمثل في الحديث عن المنظمات غير الحكومية – Nongovernmental Organizations) (NGOs، ويصاحب هذه الطفرة تدخل سياسي واقتصادي واجتماعي، يبرز في المحافل والمؤتمرات الدولية التي تعقدها من أجل مواجهة بعض المشكلات التي تواجه البشرية، باعتبار أن هذه المنظمات ممثلةٌ لحقوق الإنسان والشعوب ورقيبٌ على الحكومات في هذه الدول. ومن هذه المؤتمرات: قمة الأرض التي عُقدت في كوبنهاغن، ومؤتمر المرأة في بكين، ومنتدى المنظمات الأهلية، بالإضافة إلى اجتماعات المجلس الاقتصادي–الاجتماعي في الأمم المتحدة (جوني، 2014).

لقد حظيت المنظمات غير الحكومية بدور استشاري، كما نصت على ذلك المادة (71) من ميثاق الأمم المتحدة، وجاء وفقًا لمبدأ يتم العمل به بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للمنظمة الدولية وبين المنظمات غير الحكومية، في نطاق القضايا المشتركة. كما سُمح لهذا النوع من المنظمات المشاركة الفاعلة في أنشطة المجلس، والعمل على إيجاد إطار قانوني بهدف منحها هذا النوع من المشاركة، وذلك من خلال اعتماد الشفافية والوضوح في كشف التجاوزات. ووفقا لذلك، فان المنظمات غير الحكومية تعتمد أسلوب الحوار المباشر على المستوى القانوني والسياسي لغرض الدفاع عن الأشخاص، واحترام حقوق الإنسان، والحفاظ على البيئة، وصيانة السلام العالمي، وهي بذلك تمارس دور الرقيب من خلال اتصالاتها الرسمية وغير الرسمية مع حكومات الدول أو المنظمات الدولية الحكومية، ومثال ذلك الضغوط التي مارستها هذه المنظمات على دول سيادية عمدت بين

الحين والآخر إلى ممارسة انتهاكات خلافا لمبادئ القانون الدولي، وهي بذلك تطمح إلى ترسيخ المبادئ الإنسانية المتحضرة والسامية، وتعزيز التعاون الدولي (النعيمي، 2017: 61).

تفاديًا للخلط، وبحكم الاست7خدام المتبادَل لمصطلحي "المنظمات غير الحكومية" و "منظمات المجتمع المدني"، والتقاطعات الكبيرة بن مضامين هاتين التسميتين، تجدر الإشارة إلى أن منظمات المجتمع المدني تتكون من الهيئات التي تسمى المؤسسات الثانوية؛ مثل الجمعيات الأهلية، والنقابات المهنية والعمالية، وشركات الأعمال، والغرف التجارية والصناعية، والمؤسسات الخيرية، والجمعيات المدنية، والهيئات التطوعية، وجمعيات حقوق الإنسان، وجمعيات حقوق المرأة، والنوادي الرياضية، وجمعيات حماية المستهلك، وما شابهها من المؤسسات التطوعية. والمقصود أن نطاق المجتمع المدني ينحصر في المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي، ومن ثم فهو مجتمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر (Maslyukivska, 1999). ورغم اختلاف منظمات المجتمع المدني في تسمياتها وأشكالها، إلا أنها تتقاسم مع بعضها البعض مجموعة من الخصائص الأساسية؛ مثل كونها منظمات خاصة، وغير ربحية ومستقلة وتطوعية، بحيث يملك الأفراد الحرية بالانضمام إليها أو دعمها (Elbayar, 2005). ولعلّ من اللازم الإشارة، تفاديًا لأي خلط، ورغم كل مواطن الشبهة والانتقاد لدى بعض منظمات المجتمع المدني عمومًا، إلاّ أن لهذه المنظمات دور كبير في تحقيق الديموقراطية سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، حيث تمّثل هذه المنظمات أحد أشكال رأس المال الاجتماعي الذي يمكن به مقاومة المركزية وإساءة استعمال السلطة الحكومية، عن طريق تشكيل جماعات ضغط لها القدرة على كسب تأييد أعضاء السلطة التشريعية (Wagle,1999).

وفي منحى آخر، باتجاه المداخل النظرية التي تحاول تفسير نهوض المنظمات غير الحكومية، وتعاظم أدوارها بما فيها الأدوار السياسية، يميل عدد من الباحثين إلى إرجاع ذلك لانحسار دور الدولة من حيث كونها مركزًا وقائدًا وحيدًا للمجتمع؛ نتيجة لتعاظم دور مؤسسات القطاع الخاص والنقابات؛ وللانتشار الجغرافي لهذه المؤسسات متعددة الجنسيات، ولقوتها الاقتصادية (أبو العلا، 2014: 14، 15). وعلى الرغم من أن مصطلح المنظمات غير الحكومية لم يدخل الثقافة العربية إلا حديثا، فإن الكيانات التي يشير إليها هذا المصطلح، أي المنظمات غير الحكومية، باتت موضع اهتمام كبير ومثار جدل واسع على المستويين السياسي والثقافي. (مصطفى، 2007: 7).

في معرض نقد المنظمات غير الحكومية، يورد عدد من الباحثين والمراقبين ما يصفونه بأنه وقائع تشير إلى الروابط بين هذه المنظمات والسياسات الخارجية لبعض القوى الكبرى. ويوردون في هذا المجال إحصاءات التمويل، التي تشير إلى تبوُّء الولايات المتحدة الأميركية المرتبة الأولى عالميا كأكبر مانح لهذه المنظمات، وتركُّز أنشطة معظم هذه المنظمات في الدول التي تعتبر محط اهتمام السياسات الخارجية للقوى الكبرى، وأن الكثير من هذه المنظمات تُستخدم لأغراض جمع المعلومات عن المجتمعات التي تعمل في نطاقها (الكتبي، 2015). وقبل ذلك، جاء كتاب (أفندي،2007)، ليتناول هذه القضية؛ قضية التمويل الأجنبي، التي كانت، وما زالت، مثار جدال واسع في عدد من البلدان العربية، وخاصة في مصر، من جانب الحكومة المصرية.

ثانيًا: الدراسات السابقة

1. الدراسات العربية

دراسة هويدا، عدلي (2005) بعنوان: "فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية". هدفت الدراسة تحليل دور منظمات المجتمع المدني وبالتحديد المنظمات غير الحكومية (NGOs) في بلورة سياسة للرفاهة الاجتماعية في الوطن العربي وتقييم هذا الدور، أبعاده وحدوده ومدى فعاليته، وأيضاً القيود المحيطة به. وطرحت الدراسة عددا من الأسئلة الخاصة بأسباب تزايد الحديث عن دور للمجتمع المدني في السياسة وفي قضايا الرفاهية الاجتماعية، وأسباب التعويل على دور للمجتمع المدني في صنع سياسات الرفاهية الاجتماعية في الوطن العربي، وأبعاد الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في الوطن العربي وطبيعته وأبعاده وحدوده. وتوصلت الدراسة إلى أن تزايد دور منظمات المجتمع المدني، وتفاوت التقييمات، زاد من الاهتمام بهذه المنظمات، وأنها ذات دور بالغ الأهمية في صنع سياسات الرفاهة الاجتماعية في الوطن العربي، وأوصت بدعمها ومساندتها كمكمل لدور المؤسسات الأخرى في الدولة.

دراسة ملاوي (2008)، بعنوان: "أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية". هدفت الدراسة إعطاء خلفية نظرية عن قطاع المجتمع المدني وأهميته في عملية التنمية من خلال شراكته مع كل من القطاعين: العام والخاص. وتناولت الدراسة هذه الأهمية من ثلاثة جوانب تنموية هي: الاجتماعي، الاقتصادي، وجوانب تنموية أخرى. وناقش الباحث أهم المشكلات الرئيسية التي تواجه هذا القطاع، وقدّمت الدراسة عرضًا لتجارب بعض الدول في هذا المجال، وأوصت بالاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال.

دراسة شنيكات (2012)، بعنوان: "المنظمات غير الحكومية والسياسة العالمية – دراسة في الأبعاد التمويلية". بحثت الدراسة الأبعاد التمويلية للمنظمات غير الحكومية، وما إذا كانت التمويل ذا أبعاد سياسية. وتلخصت المشكلة البحثية لهذه الدراسة في فهم العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والمانحين من خلال دراسة طبيعة علاقة الشراكة بينهما. فالمال، كما ترى الدراسة، يعني قيمة للمنظمات غير الحكومية، وهي ترى فيه ضرورة أساسية للعمل على إنجاز مهامها، وكذلك استمراريتها. ورأت الدراسة أن ثمة رأي بأن للتمويل تأثيرا محدودا على هذه المنظمات، بينما ذهب رأي آخر إلى أن التمويل يشكل إلى حد كبير أجندة المنظمات غير الحكومية وأهدافها. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها أن مسألة التمويل الخارجي لها تبعاتها على المنظمات غير الحكومية، وهي تؤثر عليها بتعزيز وجود ونفوذ وكلاء محليين للجهات الخارجية الداعمة، كما تؤثر في ارتهان هذه المنظمات لمواقف ورغبات الجهات الممولة أيضا.

تقرير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (2012)، بعنوان: **"استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2012 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"**. يقوّم التقرير قوة قطاعات منظمات المجتمع المدني وقابليتها للحياة في مصر، والعراق، والأردن، ولبنان، والمغرب، والضفة الغربية وقطاع غزة، واليمن، ويغطي التقرير استدامة تلك المنظمات في سبعة أبعاد لاستدامة منظمات المجتمع المدني، وهي: البيئة القانونية، القدرة التنظيمية، السلامة المالية والمناصرة وتوفير الخدمات والبنية التحتية والصورة العامة. وتوصل التقرير إلى أن منظمات المجتمع المدني حول المنطقة قامت بالمشاركة بشكل متزايد في أنشطة المناصرة لقضايا مختلفة في عام 2012 في أعقاب الربيع العربي، مع وجود تقارير عن تحسينات في فعاليات المناصرة أثناء العام، وذلك لخمس دول، هي: مصر والمغرب والأردن ولبنان واليمن، حيث بيّنت الدراسة أن منظمات المجتمع المدني في هذه البلدان صعدّت من مناصرتها

لحقوق الإنسان، والتمكين الأكبر لقوانين منظمات المجتمع المدني، والفرص الاقتصادية وتدابير مكافحة الفساد. ويقرّ التقرير في نتائجه أن منظمات المجتمع المدني عبر المنطقة تعتمد بكثافة على التمويل الأجنبي وليس لديها تمويل موثوق على المدى الطويل. وهذا هو السبب الذي يجعل منظمات المجتمع المدني كثيرًا ما تغير من مهامها وخططها لتتماشى مع أولويات المانحين، وهو السبب الذي يجعلها تعاني من صعوبات في الاحتفاظ بالموظفين المؤهلين، أو الانخراط في تخطيط استراتيجي.

دراسة أبو عدوان (2013)، بعنوان: **دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية (الضفة الغربية كحالة دراسة)**. تناولت دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية، وقد هدفت هذه الدراسة إلقاء الضوء على واقع منظمات المجتمع المدني الفلسطينية، وتعرّف العلاقة بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والتنمية البشرية، ومدى تأثير منظمات المجتمع المدني في عملية التنمية البشرية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة التوجه السائد لمنظمات المجتمع المدني نحو تعزيز التنمية البشرية. وكان من نتائج الدراسة أن منظمات المجتمع المدني لم تصل إلى المستوى الذي يطمح إليه أفراد الشعب الفلسطيني والذي يشكل جوهر وجودها، لكن هذا لا يعني الانتقاص من أهمية منظمات المجتمع المدني ودورها الحيوي في عملية بناء المجتمع المدني الفلسطيني وتوفير المتطلبات الأساسية للعيش بكرامة وحرية واستقرار وأمن.

دراسة الزعبي (2017)، بعنوان: "منظمات المجتمع المدني السورية، الواقع والتحديات – بحث بناء على نتائج المسح المعمق لمنظمات المجتمع المدني السورية". أتت هذه الدراسة المسحية بعد عقود من غياب لدور منظمات المجتمع المدني واقتصارها على الشكل الجمعياتي، كما يرى الباحث، وبعد عودة المجتمع المدني للظهور مرة أخرى بفعل انتفاضة آذار 2011. ورأى الباحث،

أنه، في سياق هذه الحراك، بدأت منظمات المجتمع المدني بالظهور والتنامي بشكل مكثف. وأرجعت الدراسة أسباب ظهور هذه المنظمات، إلى غايات مرتبطة بالعنف الناشئ؛ ومنها ما ظهر لغايات مرتبطة بتأمين فرص عمل للشباب الهارب وخصوصاً في دول الجوار. كما انكسر احتكار المحافظتين الكبريتين دمشق وحلب لهذه المنظمات لتنتشر في دول الجوار وفي أغلب محافظات سوريا، باستثناء الرقة ودير الزور، الخاضعتان (وقت الدراسة) لسيطرة تنظيم "داعش". وحاولت الدراسة الوقوف على شكل المجتمع المدني السوري بتقسيماته الثلاثة: المنظمات العاملة في أراضي الحكومة السورية، والمنظمات العاملة في الأراضي التي تسيطر عليها المعارضة المسلحة وفي مناطق الإدارة الذاتية (شمال شرق سوريا).

2. الدراسات الأجنبية

دراسة بجر وآخرين (Beger et al., 2007) بعنوان:

"**Partners in Conflict Prevention and Crisis Management: EU and NGO Cooperation**"

"**شركاء في منع النزاعات وفي إدارة الأزمات: الاتحاد الأوروبي والمنظمات غير الحكومية**".

هذه الدراسة على شكل تقرير صادر عن رئاسة الاتحاد الأوروبي والذي جاء في صورة مشروع جرى العمل فيه من قرابة عام، حاول استكشاف الفرص الممكنة لتطوير العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والمنظمات غير الحكومية الأوروبية في التصدي للنزاعات العنيفة؛ انطلاقًا من فرضية أن البناء الفعال للسلام، يتطلّب شراكات فعالة. واستخدُمت دراسات الحالة، وتحليل البيانات؛ للوصول إلى عدد من المداخل، وأوجه التعاون بين الاتحاد الأوروبي والمنظمات الأوروبية غير الحكومية، في مجالات عدة، خاصة لجهة تطوير ثقافة مشتركة مستقلة عن رغبات الأفراد وما تفرضه ظروف

معينة. كم وصل التقرير الدراسي إلى عدد من أشكال التعاون والعمل المشترك التي يمكن استثمارها في السلام، وفي مواجهة النزاعات.

ورقة مجموعة المنظمات غير الحكومية (NGO Major Group, 2017):

"Non-Governmental Organizations (NGO) Major Group Official Position

Paper for the 2017 High-Level Political Forum"

"الورقة الرسمية لتقدير موقف المجموعة الرئيسية للمنظمات غير الحكومية المقدمة إلى المنتدى السياسي عالي المستوى 2017". جاءت هذه الورقة المقدمة إلى المنتدى السياسي عالي المستوى الذي شاركت فيه (149) منظمة دولية غير حكومية لتتناول مسائل اجتثاث الفقر والارتقاء بالنماء، من حيث كون ذلك شرطًا لبناء سلام ذي ديمومة. وقد خلصت الورقة إلى تحديد عدد من الأهداف لتعزيز التطوّر القابل للاستمرار، مثل العمل على مواجهة الجوع والفقر، وتوفير الرعاية الصحية لمن لا تتوافر لهم، ومواجهة التمييز بكل أشكاله، وقضايا البيئة، وعدد آخر من الأهداف ذات الطبيعة الإنسانية والإغاثية القائمة على عمل وفعاليات مؤسسية قادرة على الاستمرار.

دراسة جننج وبوليت ونادیان (Gning, Poulet, Kelly and Ndiaye, 2017)، بعنوان:

"NGOs as Spaces of Governance: from an Ethnography of Practice to an Ethnography of the Constraints on Autonomy"

"المنظمات غير الحكومية من حيث كونها فضاءات للحاكمية: من إثنية ممارسات إلى إثنية محددات الحكم الذاتي" هذه الدراسة، التي تبنّاها الصليب الأحمر الفرنسي لأبحاث ما بعد الدكتوراه، هدفت تقصّي الحاكمية الرشيدة والشفافية في حالة السنغال، واستخدم الباحثون استبانة لهذا الغرض.

واستنتجت هذه الدراسة الوصفية–التحليلية النقدية أن هناك عددًا كبيرًا من جوانب القصور في الشفافية والحاكمية، وانحيازات غير مبررة، تدفعها اعتبارات خارجة عن الدور المعلن لعدد من المنظمات غير الحكومية. واستخلصت الدراسة أيضا، أن العديد من المنظمات غير الحكومية، لا تتمتع بالاستقلال الذاتي، وأنها تخضع لاعتبارات بعيدة عن الحاجات الحقيقية للمواطنين.

دراسة آديرا (Adera, 2014)، بعنوان: "Performance of Non-Governmental Organizations in Kenya: A Case of Action Aid International".

أداء المنظمات غير الحكومية في كينيا: حالة منظمة المساعدة الدولية الفاعلة (أكشن آيد إنترناشينال)". هدفت الدراسة تبيان العوامل المؤثرة على أداء المنظمات غير الحكومية في كينيا، باستخدام دراسة حالة منظمة "أكشن آيد إنترناشنال Action Aid International"، وبمنهجية الوصف التحليلي باستخدام استبانة. وتناولت الدراسة أثر استراتيجية المنظمة، وممارسات الحاكمية، واستراتيجيات التوظيف، واستراتيجيات الاستقرار المالي، على أداء المنظمة. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة لكل عامل من العوامل المذكورة، على أداء المنظمة.

ما يميّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

لعل أهمّ ما يميز هذه الدراسة، محاولتها الإحاطة بالمشهد العام للدور السياسي والأمني للمنظمات غير الحكومية في عدد من البلدان العربية، في الفترة (2011 – 2017)، وهو جانب نادرًا ما تمّ تناوله.

وقد تشابهت هذه الدراسة في بعض الجوانب مع عدد ن الدراسات، ولكن في جوانب جزئية، مثل قضية التمويل التي طرحتها دراسة شنيكات (2012) وعدد محدود آخر من الدراسات. كما تناولت في معرض مواضيع مشابهة لما عرضته عدد من الدراسات في عرضها لواقع أنشطة عدد من المنظمات غير الحكومية في عدد من بلدان المنطقة العربية.

ولكن ما ميّز هذه الدراسة هو أنها حاولت الوقوف على المشهد العام لواقع هذه المنظمات وأنشطتها، للوصول منه إلى معرفة بعض جوانب الدور السياسي والأمني لبعض تلك المنظمات في المنطقة العربية، في لفترة 2011–2017. وفي حين وقفت بعض الدراسات موقفا سلبيا شبه كامل أو إيجابيا شبه كامل من دور هذه المنظمات، حاولت الدراسة التمييز بين السلبي والإيجابي، دون الوقوع في الانحياز والموقف المسبق.

ولأن الموضوع ذو حساسية سياسية وأمنية غير خافية، تميّزت الدراسة بمحاولتها معرفة حقيقة مسائل كثيرًا ما أُحيطت بالكتمان والغموض والأقاويل والإشاعات، الأمر الذي جعل الجانب الاستقصائي الموضوعي فيها حاسمًا في إمكانية وصولها إلى نتائج ذات مصداقية، وهو أمر أقل شيوعًا في الدراسات السابقة.

منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التاريخي لغايات الإجابة عن أسئلتها واختبار الفرضية التي طرحتها. كما استخدمت عددًا من الأدوات والوسائل العلمية التي يوفرها الاستنباط والاستدلال العلمي، إذ تطلّبتها طبيعة موضوع الدراسة، وهذه المناهج والأدوات خدمت تحقيق أهداف الدراسة.

ولا شك أن أدوات الاستنباط والاستقراء كانت ضرورية لخدمة أهداف هذه الدراسة، فبأدوات الاستنباط أمكن الحصول على معلومات خاصة من معلومة عامة، مثل التوصيفات العامة لدور المنظمات غير الحكومية، أو تفحّص بعض التعميمات المتعلقة بأنشطة تلك المنظمات، في محاولة معرفة طبيعة الدور الذي قامت به المنظمات غير الحكومية. وبأدوات الاستقراء، أمكن الوصول إلى بعض التعميمات المشروطة حول دور المنظمات غير الحكومية، لمعرفة ماهية دورها السياسي والأمني، أو لتحليل انعكاسات الدور السياسي والأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية (2011–2017).

الفصل الثاني

الخلفية التاريخية للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية

مقدمة

لعل من الضروري أولا التمييز بين المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية. وبالنسبة للمنظمات الحكومية فهي ترتبط بالدولة أو مجموعة من الدول رسميا، وتُصنف إلى منظمات حكومية وطنية، ودولية عالمية، أو دولية متخصصة. والمنظمة الحكومية الوطنية هي تلك المؤسسات التي تنشئها السلطات الحكومية في الدولة، وتقوم على إدارتها ودعمها من أجل القيام بمهمات محددة. أما المنظمات الدولية، فتنشؤها دول متعددة باتفاقية دولية فيما بينها، وأعضاؤها دول. وقد تكون مثل هذه المنظمات عالمية عامة، كمنظمة الأمم المتحدة، أو عالمية متخصّصة، كمنظمة الصحة العالمية والزراعة والأغذية واليونيسكو وغيرها. وقد تكون المنظمة الحكومية الإقليمية كذلك منظمة إقليمية عامة، كجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوربي، والاتحاد الأفريقي، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومجلس التعاون الخليجي، كما قد تكون هذه المنظمات إقليمية متخصصة، كمنظمة الأوبك.

أما المنظمات غير الحكومية، فهي مجموعات طوعية، لا تستهدف الربح، ينظّمها مواطنون على أساس محلي أو قُطري أو دولي. فعندما تكون عضوية المنظمة غير الحكومية أو نشاطاتها مقصورة على بلد معين، تُعد المنظمة غير الحكومية منظمة وطنية (محلية)، أما إذا تجاوزت أنشطتها حدود البلد المعني، فتكون عندها منظمة غير حكومية إقليمية أو دولية (عودة، 2008: 1).

وبالنسبة للمنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي، فإن عملها يتمحور في شـــــكلين، الأول متعدد الجنســـــيات (multinational)، حين تختار المنظمات غير الحكومية

دولة ما وتقيم مقرها فيها، وتكون لها فروع عديدة في دول أخرى، وهذا ما يجعل تركيبتها البشـــــــرية متنوعة، مثل منظمة العفو الدولية (Amnesty International)، والشكل الثاني فوق قومي – عابر للحدود (transnational) خاص بالمنظمات التي لا يرتكز عملها على دولة واحدة، بل هو دولي. لكن يبقى أن المنظمة غير الحكومية لا تسعى لتحقيق هدف مادي، أي أنها لا تهدف تحقيق الربح. وفي وثائق الأمم المتحدة، يُستَخدم مصطلح "المنظمات غير الحكومية"، ولكن هناك مصطلحات وتسميات أخرى، مثل منظمة تضامن دولية، والمنظمات غير الحكومية المتأثرة بالحكومات، ومنظمات التضامن الخاصة، وغيرها (حلال، 2007: 114-115).

يتناول الفصل الثاني الخلفية التاريخية للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية 2011-2017، من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: ماهية المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية

المبحث الثاني: أسباب انتشار المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية وأهدافها

المبحث الأول

ماهية المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية

تُعرّف المنظمات غير الحكومية بأنها تنظيمات للأفراد، وتخضع للقوانين الداخلية للدول، وهي تنشأ في ظل القانون الداخلي للدولة، ويحكمها بذلك القانون الداخلي الذي ينظم سلوكها وتصرّفاتها، فيضفي عليها الشخصية القانونية الداخلية. وقد يتيح لها القانون الداخلي حق الانضمام إلى مثيلاتها في الدول الأخرى، لتكوين اتحاد عالمي، كاتحاد المحامين العرب، أو اتحاد الأطباء العرب، أو ما شابه. وتضطلع المنظمات غير الحكومية بدورٍ بارزٍ في مؤتمرات الأمم المتحدة، وتعرض آراء الجهات التابعة لها بشأن مسائل تتراوح بين حقوق المرأة إلى الأمن الغذائي. وقد ساعدت هذه المنظمات على اعتماد اتفاقية العام 1997 لحظر الألغام الأرضية، وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية للعام 1998، للنظر في جرائم الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية (جوني، 2017: 3-4).

وهناك من يرى أن بعض المنظمات مثل "اللجنة الدولية للصليب الأحمر" لها طبيعة هجينة، فبصفتها جمعية خاصة تشكلت وفق القانون المدني السويسري سنة 1863، لم يكن وجودها نتيجة تفويض من حكومة، ومع ذلك فإن وظائفها وأنشطتها (توفير الحماية والمساعدة لضحايا النزاع) حُدّدت بتكليف من المجموعة الدولية، وهي مبنية على مبادئ القانون الدولي، وتحديدًا اتفاقية جنيف، التي تُعّد من أكثر المعاهدات عضوية في العالم. وقد ابتكرت الأمم المتحدة مفهوم المنظمة غير الحكومية كمنظمة مستقلّة عن الدولة، وتتوافر فيها معايير محددة (ماندا إنترناشينال، 2017)، أهمها: أن تكون ذات هيكلية شبيهة بهيكلية منظمة تحظى بنظام تأسيسي وشكل قانوني، وأن تكون مؤسسة من قِبل أفراد، أو منظمات، بصورة مستقلة عن الدولة، وأن تكون هيئات اتخاذ القرارات فيها مستقلّة

عن سلطات الحكومة، وتكون أهدافها غير ربحية، وأن تتخطى أهدافها مصالح أعضائها. فهي على ذلك منظمات تأسست بموجب مبادرة خاصّة، بهدف تحقيق أهداف ذات مصلحة عامة. ويمكن أن تحظى المنظمات غير الحكومية بأشكال قانونية متعدّدة، غير أنّ معظمها يتّخذ شكل جمعيات أو مؤسسات لا تستهدف الربح.

وهناك العديد من الأنواع المختلفة من المنظمات غير الحكومية، فبعضها كبيرة، أي منظمات متعددة الجنسيات، في حين يكون البعض الآخر منها صغير، أي أنها تتكون من مجموعات صغيرة تنتمي إلى مناطق معينة، ويستهدف بعضها الآخر قضايا أو قطاعات معينة، كالمرأة والشباب والبيئة وحقوق الإنسان والتعليم والصحة، في حين تعالج منظمات أخرى قضايا وقطاعات متعددة في الوقت نفسه (وزارة الخارجية الأميركية، 2012: 3).

المطلب الأول: ماهية المنظمات غير الحكومية وتأصيلها

يرى بعض الباحثين أن تاريخ المنظمات غير الحكومية يعود إلى القرن التاسع عشر، حين تأسست في العام 1832 الجمعية البريطانية لمحاربة العبودية. ولقد ترافق إنشاء هذه الجمعيات مع عمل الإرساليات الكاثوليكية والبروتستانتية، خصوصًا في أفريقيا وآسيا، في المجالين: الصحي والتربوي. وفي العام (1943) أنشأت المنظمات غير الحكومية في الولايات المتحدة الأميركية اتحادًا لها يُدعى "المجلس الأميركي للمؤسسات الأهلية للإغاثة". وقد قامت هذه الجمعيات في الأعوام الأولى بعد الحرب العالمية الثانية بنشاط كبير من أجل تأمين المساعدات للشعوب الأوروبية (توزيع أدوية ومواد غذائية وألبسة ...إلخ) بخاصة للاجئين والمهجرين. وتأسست في الفترة نفسها في المملكة المتحدة "لجنة أوكسفورد لمكافحة المجاعة" في العام (1942) من أجل مساعدة الشعب اليوناني

الذي عانى من المجاعة خلال الاحتلال النازي، وتحوّلت هذه اللجنة فيما بعد إلى إحدى أهم الجمعيات البريطانية وهي (أوكسفام) (جوني، 2017: 2-3).

شهد القرن العشرون تزايدا في عدد الدول وكذلك المنظمات الدولية. ومنذ العام 1900 إلى غاية العام 1999، أي خلال نحو قرن من الزمان، يُلحظ تزايد مضطرد في عدد المنظمات غير الحكومية، ويمكن إجمال هذا التطور بعدد من المحطات الرئيسية، بدءا من الفترة 1900-1950، حين كان تزايد عدد المنظمات الدولية والمنظمات الوطنية والإقليمية غير الحكومية بطيئا وثابتا. ومن 1950 إلى 1980، تزايد عدد الدول بسبب استقلال المستعمرات التي كانت تحت الحكم الاستعماري الأوروبي، وكذلك تزايد عدد المنظمات الدولية بسبب بروز تنظيم دولي جديد يتمثل في منظمة الأمم المتحدة، وكذا منظمات دولية عديدة. ومنذ العام 1940 إلى تاريخ كتابة هذه الرسالة سنة 2018، هناك اســـــتقرار في تزايد عدد المنظمات غير الحكومية، إلاّ أن عددها الكبير مثّل ضعف عدد المنظمات غير الحكومية قبل هذه الفترة بحوالي 30 مرة، بما يشير إلى نمو دورها وبسبب تطور وســـائل الاتصـال، وسـهولة عملية التواصل، بفعل ثورة المعلومات والاتصالات على وجه الخصوص (Held, 2004: 95-96).

ويمكن أن تلخيص نشأة المنظمات غير الحكومية في ثلاث مراحل، مثلت الأولى ظهور الجيل الأول في بدايات العام 1800 حيث كانت المنظمات ذات طابع ديني خيري وارتبطت بالتبشير، وتمثلت الثانية بالجيل الثاني الذي ظهر في منتصف القرن العشرين، خاصة بعد مرحلة الحرب العالمية الثانية، حيث كانت ترتكز نشاطاتها على أعمال الرعاية وتقديم الخدمات، وتمثلت الثالثة بتطور الجيل الثالث بعد النصف الثاني من القرن العشرين، حتى الآن، ويتركز نشاط منظمات هذا الجيل حول حقوق الإنسان (إبراهيم، 2000: 96).

ولكن هذه الصورة الإيجابية العامة تقابَل بوجه آخر، فيه مزيد من الشكوك حول مصداقية بعض هذه المنظمات، بل وإن المزيد من الأصوات صارت تشكك في أدوار سياسية وأمنية يتم تمويهها بالدور الإنساني العام.

وهكذا، يُلاحَظ أن عمر مصطلح "المنظمات غير الحكومية" يزيد قليلا على نصف قرن، وهو بالتالي مصطلح حديث إلى حد كبير إذ إن الأدبيات ذات الصلة تشير إلى أن هذا المصطلح لم يكن متداولا قبل تأسيس الأم المتحدة، التي تأسست عام 1945، وتم إدماج مصطلح المنظمات غير الحومية في ميثاق الأم المتحدة في مؤتمر سان فرانسيسكو عام 1945، الذي تأسست بموجبه المنظمة الدولية، ولكن لم يصبح المفهوم متداولاً بشكل أوسع إلاّ مع بداية سبعينيات القرن العشرين (مصطفى، 2007: 16 و18).

المطلب الثاني: دور المنظمات غير الحكومية، وتأصيله

شهدت نهاية القرن العشرين بزوغ فاعلين جدد على مسرح الفعل والأنشطة في العديد من دول العالم، مثل المنظمات غير الحكومة والشركات متعددة الجنسيات. ويمكن أن يُطلق على عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين بأنه عصر المنظمات غير الحكومية. وبعد أن كانت حصة المنظمات غير الحكومية من المساهمات في مثل هذه الأنشطة ضئيلة، وبالنظر لحاجة المجتمع الدولي إلى توظيف أكبر عدد ممكن من الفواعل الرسميين وغير الرسميين، أصبحت هذه المنظمات تحتل مكانة أكبر مما كانت عليه، بالقيام بالنشاطات المختلفة على الصعيد الدولي، والقدر نفسه الذي قد يُطلب من المنظمات الدولية الحكومية والحكومات القيام به. ولم يعد بالإمكان تصور إغفال مثل هذه المواثيق إشراك المنظمات غير الحكومية في نشاطات

دولية لها أهميتها، خاصة في مجال حماية حقوق الإنسان، والتنمية البشرية والاقتصادية، والإغاثة الإنسانية، والدفاع عن البيئة والنظام الإيكولوجي للطبيعة (النعيمي، 2017: 63).

وذهب البعض إلى أن تنوع المشكلات والتحديات العالمية وتعقدها على نحو يفوق الدول فرادى، أبرز الحاجة إلى دور المنظمات غير الحكومية التي تتميز بالمرونة والكفاءة والبعد عن التوترات السياسية والتعقيدات الإدارية، بما يمكّنها من سرعة التحرك الفعال في مواجهة الظروف الطارئة والكوارث الإنسانية، كالمجاعات والكوارث الطبيعية والقيام بالإغاثة ومواجهة مشكلات الهجرة (عبد العظيم، 2002: 52-55).

وثمة رأي مفاده أن ما حصل في الفترة الراهنة من تطور في النظام الدولي، وخاصة فيما بعد انتهاء الحرب الباردة، من حيث انتشار أعمال العنف والتطرف والحروب والصراعات الأهلية المسلحة، مع تحول بعض من حكومات بعض الدول إلى قمع الجماعات والنخب المعارضة، جعل الشعوب تفتقد الأمن، فنجم عن كل هذه التطورات بروز المنظمات غير الحكومية التي تعمل بعيداً عن السياسة، وتقوم على أسس إنسانيه تبتغي تحقيق الأمن بمفهومه الإنساني؛ أي ضمان الأفراد والجماعات والشعوب "الإنسانية" وليس أمن الدول ذات السيادة (أفندي، 2006: 21-22).

ويعيد بعض الباحثين تنامي دور المنظمات غير الحكومية إلى ظهور العولمة وتطورها بعد الحرب الباردة، واتساعها لتشمل كل مجالات الحياة؛ الاقتصادية والسياسية العسكرية والثقافية، وما ترافق مع ذلك من ضعف دور الدولة، بل وتم تجاوز الدولة في أحيان كثيرة، وعبورها من جانب هذه المنظمات التي تتواصل مع الفرد بصورة مباشرة، عبر مبادرات وبرامج تدعو للتنمية، وحماية حقوق الإنسان، وتقليل سلطة الدولة على الأفراد، وإعطائهم مجالات أكثر للتعبير عن وجهات نظرهم. وقد

اكتسبت هذه المنظمات صفتها العالمية من خلال أهدافها الإنسانية الشاملة، إضافة إلى دبلوماسيتها وسياستها التي تستعملها في التعاملات الدولية، وحرصها على تحقيق حرية الفرد والعمل، كما تعلن، على أسس ديمقراطية، إضافة إلى اهتمامها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافة (الياسري، 2015: 1).

المبحث الثاني

أسباب انتشار المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية وأهدافها

على الرغم من أن مصطلح المنظمات غير الحكومية لم يدخل الثقافة العربية إلا حديثا، فإن الكيانات التي يشير إليها هذا المصطلح، أي المنظمات غير الحكومية، باتت موضع اهتمام كبير ومثار نقاش واسع على المستويين: السياسي والاجتماعي. ولقد أصبحت هذه المنظمات، في عدد من الأقطار العربية كيانات مقرة ومعترفا بها، فيما لا تزال السلطات في بعض الدول تصنف المنظمات غير الحكومية في خانة المحظورات، وخاصة تلك التي لا ترضى عنها هذه السلطات، وترى فيها تهديدا لها؛ كمنظمات حقوق الإنسان وحقوق المرأة وحقوق الطفل وغيرها من المنظمات الحقوقية والتنموية التي تسعى إلى تغيير الوضع القائم، أو إصلاحه (مصطفى، 2007: 7).

المطلب الأول: جذور المنظمات غير الحكومية عربيا

تمتد، جذور ما يشبه المنظمات غير الحكومية عميقا في التاريخ العربي – الإسلامي، ويعيدها بعض الدارسين إلى نهاية القرن الأول الهجري (السابع الميلادي) بتجمع أصحاب المهنة الواحدة في سوق خاص بهم. ونجحت الروابط المهنية الجديدة في انتزاع اعتراف القاضي والمحتسب بهذه التجمعات. وقد نظم أصحاب المهن أشكالا للتضامن تؤمن سوية مقبولة للمهنة وإقرار مستوى أسعار الصناعة وحماية أصحابها بأساليب سلمية بشكل عام. وانتشرت هذه الظاهرة في بلاد الشام والعراق ومصر وفارس والمغرب والأندلس وحتى قلب آسيا، ولكنها تراجعت مع سقوط بغداد والاضطراب السياسي الذي تبعه. أما الصيغة الثانية للتنظيمات غير الحكومية فقد تمثلت في تجمعات

مختلفة على أساس سياسي أو ثقافي أو اجتماعي أو أكثر من هدف، وتمثلت أحيانا في تجمعات الوقف الخيري الصحي والتعليمي والمعاشي (مناع، 1999: 4).

وفي الواقع، لم يجرِ تداول مصطلح المنظمات غير الحكومية على الصعيد العربي إلا مؤخرا، وتقريبا في النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي. وقد تزامن ظهور المصطلح في الساحة العربية مع التحولات الكبرى التي شهدها العالم بعد انهيار الكتلة الشرقية. وأخذ هذا المصطلح يفرض ذاته حتى صار رائجا، ويُستخدم بالتوازي مع مصطلحات أخرى، أهمها "الجمعيات الأهلية". فكثير من هذه الجمعيات أعادت وصف ذاتها كمنظمات غير حكومية لتنخرط في التيار العام الذي تمثله هذه المنظمات محليا ودوليا. وقد لعبت منظمات حقوق الإنسان والمنظمات النسائية والتنموية دورا ملحوظا في إشاعة هذا المفهوم، حيث استخدمته للتعريف بنفسها، في وقت لم يكن من الممكن أن تطلق هذه على نفسها اسم "جمعيات أهلية" بسبب عدم الاعتراف الحكومي بها (مصطفى، 2007: 21).

ووصولا إلى واقع المنطقة العربية ومنذ العام 2011، ابتُلي الملايين في شتى أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالصراعات المسلحة في سوريا والعراق واليمن وليبيا، وشهدت المنطقة وفيات وإصابات بمئات الألوف في أوساط المدنيين، وحدث نزوح قسري في الحالة السورية بمعدل كبير. وفي أنحاء أخرى من المنطقة، شدّدت السلطات الحكومية من الضغوط والضوابط على المعارضة. وفي هذه الظروف، برز أكثر دور المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية (منظمة العفو الدولية، 2016: 45-46).

المطلب الثاني: المشهد العام للمنظمات غير الحكومية في الساحة العربية

إن انتشار المنظمات غير الحكومية (Non-Governmental Organizations NGO's) ظاهرة عالمية. وعادة ما تُعدّ دليلاً على ضعف الأحزاب السياسية الأيديولوجية وانسحاب الدولة من تأمين الخدمات والمسؤوليات الاجتماعية. ويرى كثيرٌ من الباحثين أن انتشار الـ "NGO's" في الشرق الأوسط يشير إلى وجود مجتمع مدنيٍ نابض بالحياة. فال "NGO's" لا تترافق مع سمات "دمقرطة" المجتمع المدنيّ فحسب، بل مع الحراك الاجتماعيّ بحد ذاته كذلك، إذ إن جهدا قليلا بُذل لتتبّع أثر انتشار ال "NGO's" على ترسيخ الحركات الاجتماعية المختلفة التي تدّعي الـ "NGO's" تمثيلها في هذه المنطقة. كما لم يكن ثمة تأكيدٌ على نجاحها في حشد الجماعات المختلفة على ترسيخ حقوقها. وبالقدر ذاته، ركّزت دراساتٌ معدودةٌ حول الشرق الأوسط على كيفية تأثير وربط ال "NGO's" مع أشكالٍ أخرى من التنظيمات الاجتماعية، سواء كان ذلك على شكل اتحادات، أو أحزاب سياسية، أو حركاتٍ اجتماعية تضم طلاباً، نساء أو عمالاً (جاد، 2013).

ولبعض المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية امتدادات وصِلات، محلية وإقليمية، وعالمية. وتأخذ العلاقات بين المنظمات في هذا البلد أو ذاك، وبين المراكز والفروع الأخرى أشكالا غاية في التنوع، لعل من أهمها، الشبكات. وبالإضافة إليها، قد يأخذ العمل الجماعي الأهلي أشكالاً أخرى مثل: الاتحادات، المظلة، المنتدى، المنبر، اللقاء، الرابطة، التحالف. وفيما يلي وصف مختصر لأهم من هذه الأشكال:

الشبكات: تتكون الشبكات من أطر مرنة وهي ذات عضوية محددة بشروط نوعية وكيفية، وتتميز بالرؤية والمبادئ العامة المشتركة التي توحد أعضاءها، وكذلك بالأهداف وآليات العمل. يمكن للشبكات أن تكون محلية أو قطرية أو إقليمية أو دولية، كما يمكن أن تكون شاملة في أهدافها أو

قطاعية. وقد تهدف الشبكات إلى القيام بتنظيم حملات الضغط والتأثير في السياسات العامة ككل أو في ميادين محددة، كالتأثير مثلاً في بعض القوانين، فضلاً عن تنمية قدرات أعضائها وتمكينهم من خلال رفع درجات الوعي لديهم في مجالا معينة. وقد نشأت مؤخراً شبكات عديدة في البلدان العربية، مثل الشبكات ذات الأهداف الشاملة (الإقليمية/الدولية) وبينها شبكة المنظمات الأهلية العربية التي تضم أكثر من 500 منظمة وشبكة من كل البلدان العربية، وتعمل الشبكة في مجال تدريب الكوادر العاملة في المنظمات العربية وتسعى إلى تأمين الموارد وتبادل المعلومات. وهناك شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية وهي شبكة تضم في عضويتها 35 شبكة وطنية ومنظمة غير حكومية في 12 دولة عربية، وتعمل في مجالات التنمية الاجتماعية والبيئة والمرأة وحقوق الإنسان. كما تنشط في المنطقة شبكات قطاعية، كشبكة عايشة، وهي شبكة عربية للجمعيات النسائية تعمل في سبع دول عربية، والشبكة العربية للبيئة والتنمية، وهي شبكة تهتم بالقضايا البيئية والتنمية المستدامة. وهناك العديد من الشبكات التي تعني بشؤون الدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق الطفل وحقوق الأشخاص المعوقين ... إلخ. وهناك كذلك شبكات وطنية (قطرية)، وشبكات قطرية قطاعية (أبو العلا، 2014: 17-20).

الاتحادات: الاتحاد هو مظلة تضم مجموعة من الجمعيات ذات الطابع المتشابه في كيان واحد، والهدف الأساسي للاتحاد هو خدمة الأعضاء كمؤسسات، وبالتحديد التنسيق بينها والدفاع عن مصالحها المختلفة، وتقديم الخدمات المختلفة لها في مجالات العمل ومن النادر أن يتولى الاتحاد عمل برامج لخدمة المستهدفين من المجتمع أو الأفراد حتى لو في مجال عمل الجمعيات أعضاء الاتحاد. وكمثال على هذه الاتحادات: اتحاد المحامين العرب، واتحاد الصحفيين العرب، والاتحاد

الدولي لنقابات العمال العرب، وذلك على المستوى الدولي، أما على المستوى المحلي فهناك الاتحاد العام للجمعيات الأهلية الخيرية أو التعاونية، وما إليها (أبو العلا، 2014: 17–20).

وفي الواقع، بدأ يظهر الآن ما يُسمّى "المجتمع المدني العالمي"، الذي يتكون من المنظمات غير الحكومية، وضمنها عدد من المنظمات غير الحكومية العربية، أو الناشطة في المنطقة العربية، وهو فضاء مفتوح داخل حدود الدولة القومية، ويتألف من تلك المنظمات والمؤسسات والممارسات غير الحكومية التي يقوم بها المواطنون أو الجماعات بمبادرتهم الخاصة، وليس استجابة لأوامر أي حكومة، حتى ولو كانت حكومتهم القومية، ويتوجه اهتمامها خارج حدود الدولة القومية، أو ينصب على ما تقوم به هذه الدولة خارج حدودها. وبذلك، تصبح معايير التمييز بين المجتمع المدني الوطني، والمجتمع المدني العالمي ثلاث: نشاط المجتمع المدني العالمي موجه لما يقع خارج حدود الدولة القومية، أو نحو تلك القضايا التي تقع خارج اختصاصات الدولة القومية وحدها، وعضوية المجتمع المدني العالمي مفتوحة لمواطنين ومنظمات من دول مختلفة، بينما تقتصر عضوية المجتمع المدني الوطني عادة على مواطني الدولة التي ينشط فيها. كما أن القواعد التي يخضع لها المجتمع المدني العالمي هي جزئيا قواعد دولية، أما المجتمع المدني الوطني يخضع إلى القوانين التي تسنها الدولة (السيد، 2005: 67).

المطلب الثالث: أسباب نهوض المنظمات غير الحكومية

قدّم عدد من الباحثين تفسيرات متباينة لنمو المنظمات غير الحكومية وتعاظم دورها على المستويين؛ الداخلي والدولي. فقد برر البعض الصعود المفاجئ واللافت للنظر للمنظمات غير الحكومية بأنه لا يعدو إلا أن يكون استجابة لتزايد الوعي والإدراك بضرورة بناء مجتمع مدني عالمي، وفي إطار عالم متزايد التعقيد، بما يتضمن تحقيق مفهوم المواطنة الدولية؛ وذلك من خلال ما يتطلبه

بناء المجتمع المدني العالمي من بناء شبكه معقدة من التجمعات والتنظيمات التطوعية التي تسمح بتعددية الجماعات الاجتماعية من خلال إتاحة المشاركة والتعبير عن الرأي وتأكيدهما، وبما يتضمن في التحليل الأخير تمثيل الجماعات المهمشة ودعم الأفراد ومنحهم القوة، وإزالة عدم المساواة والقمع والعنف بصوره تفوق ما تفعله الحكومات في هذا الشأن (عبد العظيم، 2002: 52 و 53).

ويُرجع آخرون الأسباب إلى الدعم والتمويل اللذين تتلقاهما المنظمات غير الحكومية، أو إلى حالة من العصيان والرفض للدور التقليدي للدولة، والرغبة في العثور على بدائل عنه، أو إلى حالة من اليأس من قدرة الدولة على إحداث تغييرات جادة وحقيقية وفعالة باتجاه تحسين الحياة، واحترام مبادئ الحرية والعدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان.

ويبدو أن العوامل المذكورة مجتمعة، وليس بعضها فقط، فاعلة في هذا النهوض الكبير للمنظمات غير الحكومية، ولكن درجة تأثير هذا العامل أو ذك، تختلف باختلاف الدول، والظروف السياسية والاجتماعية–الاقتصادية للدولة وشعبها.

وواقع الأمر، وباستعراض الآراء والاتجاهات بشأن تفسير الدور المتصاعد للمنظمات غير الحكومية مع استحضار الطبيعة الخاصة لهذه المنظمات، لعل بالإمكان القول إن انتشارها وتنامي دورها وحضورها تجد تفسيرا لها في مجموعة متداخلة من العوامل والأسباب يمكن تلخيصها في ثلاثة: أولها، من السمات والخصائص الذاتية للمنظمات غير الحكومية والمتمثلة في الرغبة الطوعية والاستعداد والتحمس للمشاركة، مع وفرة الكوادر والخبرات والقدرة على التعبئة وحشد الطاقات، والتعامل مع المشكلات الاجتماعية العاجلة والملحة، والتمتع بمصداقية عالية لدى مختلف قطاعات الرأي العام. وأما ثاني هذه الأسباب فيمكن فيما يشوب القطاعين الآخرين "الحكومي والخاص" من مثالب وعيوب تحول بدرجه أو بأخرى، دون إشباع حاجات الأفراد والشعوب، وتمتعهم بالحقوق

والحريات الأساسية. ويكمن السبب الثالث فيما يتسم به النظام الدولي الراهن من تلاشي حواجز المسافات، وتنامي الاتصال المتبادل، وتقديم الدعم المادي والسياسي للمنظمات غير الحكومية من جانب كثير من القوى الكبرى الفاعلة والمؤثرة (معمر، 2011: 16 و17).

وفي مجال حقوق الإنسان خصوصا، يبرز دور المنظمات غير الحكومية، بشقيها: الدولي والمحلي، من حيث كونها جمعيات ومؤسسات ينصب جل اهتمامها على تعزيز مبادئ حقوق الإنسان والقيم الإنسانية المتعارف عليها عالمياً وتطبيقها وحمايتها. وتختلف أهدافها واستراتيجيات عملها باختلاف اهتماماتها وتخصصاتها وظروف عملها، في المجالات، القانونية والسياسية والاجتماعية والطبية ...إلخ. إن اضطلاع المنظمات غير الحكومية بمهمة الدفاع عن حقوق الإنسان يحتم وجود علاقة متواصلة بينها وبين السلطات أو الحكومات في بلدانها، التي تُعدّ المسؤول المباشر عن الانتهاكات. وغالبا ما تجد نفسها في صراع مع بلدانها على خلفية هذه الانتهاكات ومعالجتها. فالعلاقة بين الحكومات وبين المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، هي علاقة يشوبها التوتر؛ لأن المنظمة غير الحكومية تقف بالمرصاد لتصرفات الحكومة وموظفيها، منتقدة ومحتجة أحياناً، وفاضحة للانتهاكات، لإثارة اهتمامات الرأي العام الوطني والدولي. وبالتالي، فالصراع الأساسي ما بين الحكومة والمنظمة غير الحكومية، هو صراع بين المبدأ والمصلحة، وصراع بين رؤية منظمة حقوق الإنسان للقانون كجهاز للحماية، وبين رؤية الدولة لهذا القانون، كأداة للسلطة وبسط النفوذ (زيدان، 2007).

المطلب الرابع: المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية منذ العام 2011

بعد أحداث ما أُسمي "الربيع العربي"، سُلّطت أضواء إضافية على المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية. وفيما قُوبلت كثير من أنشطتها بالثناء والإشادة في مجالات الإغاثة والعون

الإنساني، انفتحت في المقابل صفحات نقد هذه المنظمات، من وجوه عديدة. وأمام الثناء الذي ساد فترة مديدة، تزايدت الشكوك والمخاوف من الدور السياسي والأمني لبعض هذه المنظمات.

ومن عيّنات ما يرد في هذا السياق، التقدير القائل إن بعض المنظمات غير الحكومية أخذت على عاتقها العمل على امتصاص الرفض والسخط الشعبي على سياسات الإفقار المنظم ماديا وفكريا وتنظيميا، وأنه كان منوطا بالمنظمات غير الحكومية مواجهة الحركات الشعبية وإحباط شرط اندلاعها، كما كان منوطا بها إحلال طاقم قيم ومفاهيم ناسخة لطواقم قيم ومفاهيم حركات الاستقلال واليسار التقليدي كما هو معروف. وهي تبعا لوجهة النظر هذه خصم للمصالح الحقيقية للقطاعات التي يُفتَرض بهذه المنظمات أن تساندها، بمسميات ذات أهداف أخرى، مثل حقوق الإنسان وتمكين المرأة وتنظيم الأسرة ... الخ. ويرى أصحاب هذا التقدير أن أجندة كثير من المنظمات غير الحكومية، إن لم يكن أغلبها، تصدر في الواقع عن الغايات التي يريدها الممولون الدوليون وشروط الشركات متعددة الجنسيات والعولمة على الخصوص (صفوت، 2012: 2 و3).

وحتى في البحث عن شيء من الموضوعية والحياد، يُلاحظ الباحث أن الصورة العامة لدور المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية واجهت منذ العام 2011 خصوصا اهتزازا، رغم أن هناك الكثير من المنظمات غير الحكومية التي تعمل لأهداف إنسانية نبيلة وتؤدي دوراً في التنمية، لكن قد يكون العقدان الأخيران شهدا توظيفاً مشكوكا فيه لمنظمات غير حكومية جرى تأسيسها لتعمل لمصالح سياسية وأمنية خارجية، ولتُصدر تقارير معينة تدين هذه الدولة أو تلك، وتوجه الاتهامات إليها.

فمنظمة العفو الدولية (أمنستي) التي لا تقبل أي أموال من الحكومات أو الأحزاب السياسية، ربما تكون المنظمة الوحيدة التي لا يمكن الشك في مصادر تمويلها، ولكن تقارير هذه المنظمة يتم

توظيفها واستثمارها من قوى ودول معينة. ومن اللافت للنظر أنه يجري في وقت من الأوقات ما يشبه هجوماً منظماً وكثيفاً من عشرات المنظمات غير الحكومية على بلد ما، والترويج لاتهامات معينة عبر حملات هائلة للإعلام بكل وسائله، ثم تصمت هذه الحملات فجأة أو تخف وتيرتها، إلى أن يُعاد إحياؤها وفق إيقاع منضبط يصعب معه افتراض أن ذلك يحدث بالصدفة. هذا فضلاً عن أن وسائل الإعلام تقوم بالتركيز على بعض تقارير تلك المنظمات، وتغفل تقارير أخرى بشكل انتقائي، لأسباب لا تخفى على أحد. ويبدو أن التمويل هو كلمة السر وراء مثل هذه المنظمات، كما إنه ليس من الصعب اختراق منظمة غير حكومية قائمة بالفعل (العريمي، 2016).

وبعيدا عن التطرف في مقاربة دور المنظمات غير الحكومية، وفي إجمال عام لمواطن قوتها وضعفها، فإن مكامن قوتها تتمثل في الوصول إلى الفقراء والمواطنين الخارجين عن نطاق الخدمات الحكومية، وحشد الموارد المحلية وتنمية الأسر الصغيرة والمجتمعات المحلية، التي يمكن من خلالها للفقراء تنمية أحوالهم والمشاركة، وتقديم الخدمات بتكلفة نسبية أقل، وهو ما ينتج عن قدرة المنظمات غير الحكومية في تعبئة الموارد وتنظيم الجهود التطوعية، وإيجاد حلول مبتكرة للمشكلات غير المألوفة، إلى جانب دعم البرامج الحكومية، وتنمو هذه القدرة الإبداعية نتيجة صغر حجمها ومرونتها الإدارية والتحرر النسبي من القيود السياسية. أما بالنسبة إلى عناصر الضعف في المنظمات غير الحكومية، فتتمثل في تواضع قدراتها في المسائل الفنية للمشروعات المعقدة، وتطوير مشروعاتها والخروج بها إلى النطاقين: الإقليمي والقومي، وخلق منظمات أصغر وتنميتها، لتكون قادرة على تطوير نفسها في حالة انسحاب المنظمة غير الحكومية بمواردها والعاملين فيها، وضعف المهارات الإدارية والتنظيمية ...الخ. ومن ثم يصبح نجاح المنظمة غير الحكومية رهنا بقدرتها على تعظيم عوامل القوة وتقليل مواطن الضعف. وإذا ما أرادت المنظمة أن تتمتع بسمات التميز، فإن عليها

أساسا أن تحقق المواءمة بين ظروفها ومعطيات العمل فيها، ذلك أن لا قانون موحدا للتميز، وإنما توجد أطر عامة يستطيع الجميع السير على نهجها (أفندي، 2007). ودائما تطفو على السطح مسألة التمويل الخارجي للمنظمات غير الحكومية وتبعاتها على تلك المنظمات ودورها. وصولا إلى الأبعاد السياسية والأمنية لهذا الدور، كما سيأتي في الفصول اللاحقة من هذه الدراسة.

فالطرف المموّل يؤثر عن طريق تعزيز وجود ونفوذ وكلاء محليين للجهات الخارجية الداعمة، كما يؤثر في ارتهان بعض هذه المنظمات لمواقف الجهات الممولة ورغباتها أيضا. ومصادر التمويل متعددة، منها الدول والوكالات الحكومية والمنظمات الدولية والمؤسسات الخاصة. كما أن ثمة تباينا في العوامل المحددة للتمويل؛ فهو مرتبط بمتغيرات خارجية وداخلية، مثل التغير في الظروف الدولية، والموقع الاستراتيجي للدول الموجودة بها تلك المنظمات غير الحكومية المستقبلة للتمويل، ومدى شرعية أهدافها، وتنظيمها الإداري، وأهمية المشروعات التي تقوم بها، ووضوح وظائفها. وهذا يرتبط بالطبع بمدى نزاهة المنظمة، وطبيعة الوضع الاقتصادي في الدولة المانحة، وتغير الأهداف الاستراتيجية، وأولويات الأمن القومي. ومن الملاحظ أن بعض المنظمات غير الحكومية تتبنى استراتيجية الانخراط في حوارات مع الجهات المانحة حول السياسات العامة، خاصة في ظل الليبرالية الجديدة التي تتبنى تقليص دور الدولة لصالح القطاع الخاص، ومن ضمنها خصخصة وظائف الدولة في التعليم والصحة وغيرها. وواضح أن الحروب الأهلية، والتحولات الديمقراطية التي شهدتها كثير من دول العالم، والتدخل الدولي الإنساني، هي متغيرات ساعدت المنظمات غير الحكومية في الترويج لاستراتيجيتها كبديل عن الدول الفاشلة (شنيكات، 2012: 75-77).

ويرى الباحث أن من الضروري عدم التعميم في مجال الانتقادات الموجهة إلى المنظمات غير الحكومية، وعدم القبول أيضا بتنزيه هذه المنظمات عن دور سياسي أمني في العديد من

الأحيان. فهناك منظمات غير حكومية نزيهة، فاعلة في الدفاع عن حقوق الإنسان، مغيثة لمن يحتاج العون. وهناك منظمات أخرى، وهي الأقل عددا كما يبدو، اتخذت من مجال عمل المنظمات غير الحكومية مصدرا للارتزاق، أو للقيام بأدوار سياسية أو أمنية مشبوهة. والصعوبة في كل ذلك تتمثل في التمييز بين هذه وتلك، خاصة أمام العدد الكبير من المنظمات غير الحكومية، الوطنية والإقليمية والدولية.

كما يرى الباحث أيضا، أنه لا يمكن تصور مجتمع مدني معاصر، دون أن يكون للمنظمات غير الحكومية دور أساسي فاعل فيه، وأن من الواجب دعم هذه المنظمات، والتعاون معها، وفي الوقت نفسه، الحذر من أن يتم استثمار بعضها في دور سياسي أمني يضر بمصلحة الوطن.

الفصل الثالث

دور المنظمات غير الحكومية السياسي والأمني في المنطقة العربية

2011-2017

شهدت الساحة العربية، طوال عقود، تزايدا مضطردا في عدد المنظمات غير الحكومية وأنشطتها. واصطبغت تلك الأنشطة، غالبا، بطابع اجتماعي-اقتصادي إغاثي وتوعوي. ولكن الأحداث الأخيرة التي شهدتها دول أُسميت بدول "الربيع العربي" (2011-2017)، سلّطت الأضواء أكثر على الجوانب السياسية والأمنية لدور المنظمات غير الحكومية في هذه البلدان. وفي الواقع، يصعب وضع حدود فاصلة بين ما هو إنساني إغاثي نزيه، وبين ما يمكن أن يُعد دورا سياسيا أو أمنيا. ولكن البحث في هذه المسألة يبقى في حدود منطقة رمادية لا تخلو من الغموض واللبس، خاصة وأن المعلومات في هذا المجال شحيحة حينا، ومعدومة في أحيان كثيرة، نظرا لحساسية المسألة وطبيعتها. وسيتم استخدام المنهج الوصفي-التحليلي والمنهج التاريخي وأدوات الاستنباط وتحليل المحتوى في معالجة محاور هذا الفصل.

إن الإشارات إلى الدور السياسي والأمني للمنظمات غير الحكومية تأتي من أوساط متباينة، منها ما هو ذو مصداقية وحيادية علمية، وليس فقط من أطراف ذات دوافع سياسية. ومن ذلك، ما أكده الباحث المتخصص البوفيسور وليام ديمارس (DemMars, 2010) في دراسة له نُشرت في فصلية "الاستخبارات والاستخبارات المضادة" (International Journal of Intelligence and CounterIntelligence) أن: "التعاون بين المنظمات غير الحكومية والأجهزة الاستخباراتية الأمريكية له تاريخ طويل من التطور، فمنذ تأسيس وكالة الاستخبارات المركزية عام 1947 قامت

ببناء خطوط اتصال مع عدد كبير من المؤسسات الأمريكية خارج البلاد، من ضمنها المؤسسات التجارية والكنائس والمؤسسات الإعلامية والمؤسسات الرعائية والخدماتية. بعض تلك الخطوط تمت الاستفادة منها لتمويل بعض المؤسسات بشكل سري. وتلك المؤسسات كانت تدعم وتمول المنظمات غير الحكومية. حركة هذه المؤسسات تمت الاستفادة منها في جمع المعلومات الاستخبارية، وكذلك شكلت جزءاً من البنية التحتية للأفراد الذين يمكن تجنيدهم للعمل السري". إذًا هي جزء من عملية تهيئة بيئة سياسية واجتماعية لنقلها من حالة العداء مع المستعمر إلى حالة التعاون "الديموقراطي" معه مروراً بحالة انكسار الحواجز النفسية المختلفة بالتدريج (قبيسي، 2015).

ويتناول الفصل الثالث دور المنظمات غير الحكومية السياسي والأمني في المنطقة العربية (2011–2017)، من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: دور المنظمات غير الحكومية السياسي في المنطقة العربية

المبحث الثاني: دور المنظمات غير الحكومية الأمني في المنطقة العربية

المبحث الأول

دور المنظمات غير الحكومية السياسي في المنطقة العربية

تُطرح أسئلة ذات مضمون سياسي وأمني، تتعلق باختيار المنظمات غير الحكومية منطقة نشاطها وتدخلها. ويُلاحَظ أنه لا يوجد عدل فيما يتعلق بالالتزام الإنساني، حيث لا تُؤخذ في الاعتبار خطورة الأزمات وآثارها على الأفراد، بقدر ما تحدد المصالح السياسية، ومعها ربما الأمنية، اتجاهات الحركة ومحاورها. فالعامل الأهم الذي يُؤخذ بعين الاعتبار هو المصلحة، وتصبح المنظمات غير الحكومية بذلك مرتبطة بالشروط التي تضعها لها الدول.

وبالفعل، لا يمكن لمنظمة غير حكومية كبيرة أن تعتمد على قاعدة مالية خاصة بها تسمح لها أن تنشط فقط في المناطق التي تراها بحاجة أكبر، فتتوجه إلى المناطق التي تقرر الحكومات أن تتدخل فيها، أي أن المنظمات غير الحكومية لا تتمتع بحرية التصرف. ولا توجد منظمة غير حكومية تتمتع بالوسائل التي تسمح بالقيام بعملية إنسانية هامة دون اللجوء إلى تمويل عام. ويمكن بذلك استنتاج أن المنظمات غير الحكومية تبقى مرتبطة بمعايير اختيار الحكومات والدول، بالرغم من أنها قد لا تتفق معها في الرأي (حلال، 2007: 126).

المطلب الأول: الإطار العام للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية ودورها

تشكل المنظمات غير الحكومية في الوطن العربي أو ما يطلق عليها الجمعيات الأهلية العربية، أو منظمات المجتمع المدني العمود الفقري للمجتمع المدني. ورغم نشأة هذه المنظمات في كثير من البلدان العربية منذ زمن بعيد، فإن العقود الأخيرة من القرن العشرين شهدت صحوة ملحوظة ونمو غير مسبوق في تأسيس المنظمات غير الحكومية، وقد كان ذلك في الواقع نتاج متغيرات عديدة

سياسية واقتصادية واجتماعية، بعضها له سمة عالمية، وبعضها الآخر ذو سمة محلية. وكان وراء بروز دور جديد للمجتمع المدني وفي القلب منه المنظمات غير الحكومية في صنع السياسة بصفة عامة وسياسة الرفاهية الاجتماعية بصفة خاصة، عوامل عديدة بعضها متعلق بدولة الرفاهية الاجتماعية وتحولاتها في أوروبا الغربية، وما صاحب ذلك من إعادة النظر كلية في مفاهيم التنمية الكلاسيكية وأيضاً في دور الدولة. وقد التزمت كثير من أقطار الوطن العربي بضرورة إشراك المنظمات غير الحكومية في صنع السياسات العامة، وخاصة الاجتماعية منها. وهذه المنظمات في أغلبها خيرية إحسانية، ذات أطر مؤسسية وقدرات ومهارات تنظيمية محدودة وضعيفة عموما. وبالغم من ذلك، قامت تلك المنظمات غير الحكومية بعديد من الأدوار وعوضت انسحاب الدولة من عديد من مجالات الرفاهة الاجتماعية مثل التعليم والصحة ومواجهة الفقر والبطالة وغيره (عدلي، 2005: 18 و19).

وفي مرحلة الربيع العربي، برز الدور السياسي والأمني في دول "الربيع العربي" المضطربة على وجه الخصوص، وبرز هذا الدور في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا وغيرها من دول المنطقة العربية.

تتباين المنظمات العربية غير الحكومية باختلاف ميادين نشـــاطها وحجمها، والهدف الذي تريد تحقيقه. وعادة ما تظهر المنظمات غير الحكومية في الدول الغربية، ثم توجّه أنشـــطتها إلى دول الجنوب الضعيفة، التي تواجه صعوبات اقتصادية وسياسية متنوعة. ويتم في بعض الأحيان العمل على تحقيق أهداف دول أجنبية غالبا، أو عربية أحيانا، من خلال المنظمات غير الحكومية الوطنية أو الإقليمية أو الدولية. ويتم التدخل الســـياســـي أو الأمني في هذه الدول هو عبر "حق التدخل الإنساني"، والذي قد يتحول إلى اختراق مباشر لسيادة الدولة المعنية (حلال، 2007: 4).

تتركز أنشـــطة المنظمات العربية الوطنية غير الحكومية في النقد الحقوقي للأوضـــاع السياسية، إلى جانب المشاركة بشتى الأشكال في الحركات الاحتجاجية ذات الطابع الاقتصادي والسياسي، بالإضافة إلى الأنشطة الأخرى ذات الطابع الإنساني العام. ويقدم الملحق (1) عرضًا لأهم المنظمات غير الحكومية العربية الوطنية (المحلية) والإقليمية الناشـــطة في المنطقة العربية، وأهم أهدافها وأنشطتها.

وعلى الرغم من القيود والعوائق السياسية والقانونية، شكلت المنظمات غير الحكومية في عدد من البلدان العربية، الرافعة التي أمكن من خلالها إدماج العديد من القضايا في الثقافة والواقع المحلي، وفى مقدمة هذه القضايا: حقوق الإنسان والمرأة، وقضايا أخرى في مجالات التنمية والعدالة الاجتماعية. ومع تزايد دور المنظمات غير الحكومية في المجال العام، أصبحت موضع جدل لم ينته بين معارض لوجودها ومناصر لها ولرسائلها. وعلى مدى ما يزيد على عقدين من الزمان استطاعت هذه المنظمات أن تكسب أنصارا لها، وتثبت مواقعها، وتربط بين المستوى الدولي والمستوى المحلي (مصطفى، 2007: 16، 23).

ويبدو أن ضعف احتكار الدولة القومية التقليدية للقوة ناجم عن ضعف احتكارها للأصول والطاقات المرتبطة بعمليات وإجراءات أمنية، القديمة منها والجديدة، وقد سعى الفاعلون في شركات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وتجمعات المجتمع المدني الأخرى للتأثير على الدولة بطرق يمكن أن تكون مكيّفة في علاقات القوة التقليدية بدرجة أكثر أو أقل، لكنها تملك اليوم أيضا عناصر قوة مستقلة وتأثيرا على عمليات مؤثرة أمنيا وسياسيا (بيلز، 2005: 73).

ففي مصر، على سبيل المثال، وخلال العقود الثلاثة الماضية، اتجهت الجمعيات الأهلية (منظمات المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية) إلى الاهتمام بالتنمية المحلية وقضـــايا المرأة

والطفل وحقوق الإنسان وحماية المستهلك، كما اتجهت لمشاريع مكافحة الفقر والبطالة، عن طريق القروض متناهية الصغر وتدريب الشباب وتأهيلهم للحصول على فرص للعمل وإقامة المشروعات الصغيرة. كما قامت العديد من الجمعيات الأهلية والمنظمات الحكومية بأدوار سياسية واجتماعية واسعة مثل جمعيات حقوق الإنسان والنقابات وغيرها. وفي فترة حكم الرئيس الأسبق حسني مبارك، ازداد نشاط الجمعيات، وكانت مركزة في الجانب الاجتماعي والخيري، ونالت مساعدة من الحكومة في ذلك، ووصل عدد الجمعيات في أواخر 2010 إلى حوالي 31 ألفا.

ويبدو الدور السياسي والأمني طاغيًا في هذه الفترة، نظرا للانتهاكات التي تُرتكب في حق الإنسان، على امتداد الساحة العربية، وعل وجه الخصوص، في بلدان ما أُسمي "الربيع العربي"، في أثناء الأحداث الدموية، مثل تلك التي شهدتها بعض الدول العربية منذ أواخر العام 2010 حتى كتابة هذه الرسالة، ولا يزال بعضها يشهدها.

لقد شهدت الصراعات المسلحة المستمرة في سوريا واليمن، ومناطق واسعة من العراق وليبيا، قيام القوات الحكومية والقوات غير التابعة للدول، على نحو متكرر، بارتكاب جرائم حرب وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، مع إفلات المرتكبين من العقاب، مما تمخض عنه آلاف الضحايا من المدنيين، وهذا ما فتح الباب السياسي أما تدخلات واتهامات بانتهاكات للقانون الدولي لإنساني، وصل إلى حدّ التهديد بالتدخّل، بل وتنفيذ التدخّل، بدون قرارات من مجلس الأمن (منظمة العفو الدولية، 2016: 45 و46).

المطلب الثاني: الدور السياسي العام للمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية في المنطقة العربية

الدور السياسي للمنظمات الدولية غير الحكومية

تتميز المنظمات الدولية غير الحكومية إنها مكونة من ممثلين خاصين، أي من أفراد أو جماعات أو كيانات خاصة مستقلة عن الحكومات الوطنية، وأهم ما تمتاز به هو أنها نادرا ما تحمل اسم (منظمة) بل أسماء مختلفة مثل: اتحادات أو وكالات أو هيئات أو مجالس أو نقابات أو جمعيات. كما أن البنيان العضوي والتنظيمي والبيروقراطية تحتل مكانة ثانوية بالنسبة لها، بعكس المنظمات الدولية الحكومية. وتمتاز كذلك بأنها ظاهرة دولية حديثة جدا، تزايدت أعدادها بشكل كبير حتى وصلت إلى الآلاف (خلف 1997: 297).

ويحدّد مصطلح المنظمات الدولية غير الحكومية ماهية هذه المنظمات، بحيث يُشتَرط أن ينشئ هذه المنظمات أشخاص طبيعيون ومعنويون خاصون، يسعون إلى التغيير والتطوير للأفضل، ولهم اهتمامات مشتركة تكون مستقلة عن الحكومات كليا أو جزئيا، وأن يكون لها وضع التنظيم الدولي لنشاطاتها، وذات صفة تطوعية، باعتبارها كيانات عبر قومية لا تستهدف الربح، وتتمحور نشاطاتها حول التغيير، فهي تعمل من أجل تغيير أساليب الحياة، وتقليص الثُّغَر القانونية، من قبيل تغيير واقع قانون حقوق الإنسان أو البيئة أو الصحة. كما يُشترط أن تكون لها نشاطات في عدد من دول العالم، وأن يكون لها إطار مؤسسي يتضمن أجهزة يقوم كل منها بوظائف وأدوار مختلفة، اجتماعية وإنسانية. ويُشترط أخيرا، أن تكون لها امتيازات، لا سيما منها تلك الحاصلة على صفة "مراقب"، والتي يجوز لها أن توفد مراقبا لحضور الاجتماعات الدولية (إدري، 2012: 54 و55، عن: سعد الله، 2009: 19).

كما تتنوع أهداف المنظمات الدولية، فمنها ما يعمل على الأهداف الإنسانية العامة مثل مختلف منظمات حقوق الإنسان، ولعل أبرزها منظمة العفو الدولية، ومنظمة أطباء بلا حدود، ومنها ما له أهداف دينية، كمجلس الكنائس العالمي، الذي ينشر الدين المسيحي، ومنها ما هدفه سياسي كالفدراليات الاشتراكية، أو علمي كالمعهد الدولي للقانون، أو ما أهدافه اقتصادية كمنظمة "الرابطة من أجل الضرائب على الصفقات المالية ومن أجل دور فاعل للمواطنين" (Association for the Taxation of Financial Transactions and for Citizens' Action – ATTAC) التي سبقت الإشارة إليها، أو البحث عن الحقيقة وعكسها إعلاميا مثل منظمة مراسلون بلا حدود، أو المنظمات العاملة من أجل التنمية مثل منظمة الشفافية الدولية (Transparency International)، وغيرها كثير. ويبيّن الملحق (2) أهم المنظمات الدولية غير الحكومية وأبرز أهدافها ومجالات نشاطها (حلال، 2007: 114 و115).

إن انتشار "الفواعل من غير الدول"، وهذه تسمية أوسع وأشمل من تعبير المنظمات غير الحكومية (NGO's) هو من أهم التداعيات الجديدة التي تثيرها العولمة، إذ أصبح القطاع غير الحكومي يضم الكثير من المنظمات والمؤسسات والاتجاهات والفاعلين، مثل الشركات عبر–الوطنية والتي تُسمى أيضا الشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات غير الحكومية الدولية، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الثقافي والإعلامي، ومؤسسات التعليم، والمجموعات العلمية، والمنتديات الفكرية والنقابات والأفراد (جندلي، 2008: 37 و 38).

ولا شك أن المنظمات غير الحكومية ذات الطابع الدولي العابر للقارات هي جزء من النظام العالمي الجديد. وكان انخراط هذه المنظمات في مجالات جديدة مثل البيئة والمرأة والطفل وحقوق

الإنسان ونشر قيم الديمقراطية والمساءلة والحكم الرشيد وغير ذلك من جوانب ذو بعد سياسي، وهذه النوعية من المنظمات هي الأكثر استخداما أو توظيفا في المجالات السياسية الخارجية للدول الكبرى باعتبار تقاريرها الدورية التي تصدرها أدوات ضغط مؤثرة على الدول المستهدفة. ويقدم الملحق (2) عرضًا لأهم المنظمات الدولية غير الحكومية الناشطة في المنطقة العربية، وأهم أهدافها وأنشطتها.

لقد تبين بوضوح في السنوات الأخيرة، أنه لا توجد مساعدة إنسانية حيادية أو غير سياسية أثناء الحرب، كما أن أعضاء المنظمات غير الحكومية هم لصالح العدو أو الصديق، إذ يتم تقديم المساعدة الإنسانية في منطقة معينة ولفئة معينة، في محصلة مضمونها تأييد أحد الأطراف المتنازعة. كما أن منح المساعدة الإنسانية في دولة ما يتطلب التفاوض حول طريقة تقديمها، وهذا ما يُعدّ نوعا من الاعتراف أو إعطاء شرعية للأطراف المحلية، سواء كانوا يمثلون الحكومة أو الجماعات المسلحة، كما يمكن أن يؤدي ذلك إلى الاتفاق مع الأفراد أو الجماعات التي تقوم بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان (وهذا ما حصل بالفعل في عدد من دول "الربيع العربي"، والشواهد من سوريا وليبيا واليمن وغيرها من الدول كثيرة، ليس آخرها دور "الخُوذ البيض" "White Helmets" التي تعلن أن دورها هو إغاثة المصابين في النزاعات المسلحة، فيما اتُّهمت مرارا بترتيب تمثيليات الهجوم الكيميائي في دوما السورية). وبما أن الحكومات تحاول أن تحافظ على سيادة الدولة، فإنها كثيرا ما تتصادم مع المنظمات غير الحكومية، في شبكة من الفواعل السياسية والاقتصادية والعسكرية المشاركة في النزاع، من خلال تشجيعها للتدخل في النزاع، وهذه حال الدول التي لها مصالح في المنطقة العربية (حلال، 2007: 127 و128).

الدور السياسي للمنظمات المحلية غير الحكومية

يأتي تحليل دور المجتمع المدني في عملية صـنع السـياسـة، بأبعاده وحدوده، وفي تقييم مدى فاعليته، من حيث كونه مرهون بطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني (عدلي، 2005: 1). ومن المتوقع أن يفرز إن كل نمط من أنماط هذه العلاقة أدواراً مختلفة للمجتمع المدني في صـنع السـياسـة، ففي حين تتواجد علاقة شـراكة فعالة وناجحة بين الدولة والمجتمع المدني في صـياغة السـياسـات العامة وتنفيذها في الحالة الأولى (حالة الاعتماد المتبادل)، فإنه في الحالة الثانية غالباً ما ينحصـر دور المجتمع المدني في القيام بمشـروعات صـغيرة، هنا وهناك، لمسـاعدة الفقراء والمهمشـين، أو ما يطلق عليه ملء الفراغ الذي تركته الدولة بعد انسـحابها دون أن يمارس دوراً حقيقياً في صـنع السـياسـة من حيث صـياغتها وتنفيذها، وتقويمها أيضـاً Fisher, 1997: (451).

وقدرة المنظمات غير الحكومية في التأثير على عملية صنع السياسة تتطلب أموراً عديدة؛ أولها متعلق بالدولة، والثاني متعلق بالمنظمات غير الحكومية، والثالث متعلق بالعلاقة بين الطرفين. وفيما يتعلق بالدولة، فإن نجاح المنظمات غير الحكومية في التأثير على عملية صنع السياسة مرتبط بالإطار القانوني التي تضعه الدولة لتنظيم وجود هذه المنظمات ونشاطها. والثاني متصل بمدى قدرة المنظمات غير الحكومية على تحديد احتياجات مجتمعاتها المحلية. وثالثا، فيما يخصّ طبيعة العلاقة بين الدولة والمنظمات غير الحكومية، فإما أن تكون هذه العلاقة تعاونية، وتستند للاعتماد المتبادل وتوزيع الأدوار أو أن يشوب العلاقة بين الدولة والمنظمات غير الحكومية الصراع وتحكمها الخصومة، أو مزيج من الحالتين (عدلي، 2005: 11–12).

وتستند العديد من الخطابات المناهضة للمنظمات غير الحكومية عادة إلى اعتبار المنظمات غير الحكومية وسيلة في يد الحكومات الأجنبية، من أجل التأثير على السياسات الوطنية الداخلية، بما يتماشى والمصالح الخاصة لتلك الأطراف الأجنبية، وهذا في ذاته يقرر شرعية تلك المنظمات من عدمها. أما من حيث الشرعية المنظماتية، الخاصة بشرعية وجود المنظمة غير الحكومية وممارستها لأنشطتها، فتشير الأطر المستخدمة لتقييم شرعية المنظمات غير الحكومية إلى كونها مسيسة للغاية، وقابلة للتغيير في الكثير من الأحيان (زقاغ وخلالفة، 2014: 282). واستنادا إلى النظرية التنظيمية، وبالأساس عمل (Suchman) فإن المنظمات غير الحكومية تعتمد على أربعة أنواع من الشرعية وهي: الشرعية المعيارية، التي تقوم على المعايير والقواعد المقبولة والمرغوب فيها والقيم، والشرعية المعرفية، وتقوم على الأهداف والنشاطات التي تتناسب مع الظروف الاجتماعية الواسعة، والتي منها ما هو مقبول أو مناسب، أو مرغوب فيه، والشرعية البراغماتية، وتشـــــير إلى مطابقة الخدمات للمطالب أو الشـــــراكة أو تلقي التمويل الخاص، والشرعية التنظيمية، وتعني الالتزام بالقوانين واللوائح التنظيمية (Suchman, 1995: 580).

واجهت دول عديدة ظاهرة غزو المنظمات غير الحكومية لكل جوانب الحياة السياسية والإعلامية والاقتصادية والأمنية بتمويل وتوجيه من دولة أجنبية معادية بغطاء "ديموقراطي"، ومصر ما بعد الثورة كانت إحدى تلك الدول. فبتاريخ 27 كانون أول 2011 داهمت قوات الأمن المصرية 17 مركزاً لمنظمات غير حكومية في القاهرة، كانت تعمل كغطاء لوكالة الاستخبارات المركزية، ولاحقاً وضعت أكثر من 400 منظمة غير حكومية تحت التحقيق، وكانت تلك العملية ذات تأثير سلبي كبير على نشاط الاستخبارات الأمريكية في الشرق الأوسط، ويؤكد الباحث باتريك هانينغسن أنه و "في العقود الخمس السابقة، عملت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية بشكل غير مكشوف

تقريباً في حين أنها كانت تتحرك تحت غطاء المنظمات غير الحكومية، كما يقول باتريك هننغســـين، في مقالة له نشرتها "غلوبل رسيرتش"، و "إنفو وورز" (Henningsen, 2012؛ القبيسي، 2015).

وتجد العديد من المنظمات غير الحكومية نفسها في حلقة صراع بين مصادر التمويل الخارجية، التي تشكل في الغالب المصدر الرئيسي لتمويلها، وبين السياسات والأهداف التي تريد هذه الجهات تمريرها عبر غطاءات ممثلة في العمل الإنساني الذي ترعاه "المنظمات غير الحكومية"، ما يجعلها المستهدف من السخط الشعبي الرافض لتلك السياسات والمشاريع (زقاغ وخلالفة، 2014: 282). والتمويل غير المنسق للمنظمات غير الحكومية أدى إلى ظاهرة عُرفت بِـ "رهاب المشاريع" (Projectomania)، وتصمّم بعض المنظمات غير الحكومية أهدافها ومهامها وفق مصالح المانحين، وليـــــــــس وفقا للاحتياجات الإنســـانية (Fischer, 2011: 295).

وعربيا أيضـا، وبعدما اشتد الصـراع بين السلطات المصـرية والمنظمات غير الحكومية في أواخر عهد حسـني مبارك، وخاصـة بعدما زاد اليقين بنية توريث الرئاسـة لابنه وازدياد الانتهاكات، مُنحت وزارة التضـامن صـلاحيات فرض قيودها على نشـاط تلك المنظمات (عوض، 2014). وقد برز من تلك المنظمات في مصر: حركة كفاية (تأسست في تموز 2004)، وحركة 6 إبريل (نشأت في 6 نيسـان/إبريل 2008)، والجمعية الوطنية للتغيير (تأسـست في 25 شـباط 2010). وظهرت حركات أخرى أيضـا مثل حركة شـباب حزب الجبهة، وشـباب الإخوان، ومجموعة العدالة والحرية، والحملة الشـــعبية من أجل التغيير (حركة الحرية) التي نشـــأت في 2004 (أبو اليزيد وآخرون، 2017).

في أثناء الثورة، وبعدها، نشــطت المنظمات غير الحكومية المصــرية في مجالات حماية حق الثوار في الاحتجاج الســـلمي، وتنظيم تقديم مســـاعدات مادية وعينية إلى المتضـــررين من

الأحداث الثورية، وخاصة الأسر التي فقدت عائدها اليومي الذي يؤمنه أصحاب المهن الحرة. وبعد سقوط نظام حسني مبارك، سادت روح من التفاؤل والأمل في زيادة نشاط منظمات المجتمع المدني التي تسعى للحرية والرد على قمع الحرية والانتهاكات من جانب الحكومة، أي المنظمات ذات الطابع السياسي، إلا أنه، وخلال الفترة الانتقالية (2011–2012) زاد الصدام بين المنظمات والمجلس الأعلى للقوات المسلحة، وكذلك في فترة حكم الرئيس عدلي منصور. أما فترة حكم الرئيس السابق محمد مرسي، فبدأت بإرسال الرئيس رسالة طمأنينة للمنظمات، من خلال إقامة مؤتمر لجميع المنظمات، إلا أن المنظمات الرافضة للنظام استمرت في الصدام مع السلطة، إلى أن أطيح بالرئيس محمد مرسي من مقاليد الحكم. وفيما بعد، برزت مجددا قضية التمويل الأجنبي، والتشكيك بمقاصد المنظمات غير الحكومية، فاتسعت الهوة بين السلطات وتلك المنظمات، وشهدت الأعوام القليلة الماضية اقتحامات أجهزة الأمن للرقابة على التمويل، على الرغم من أن القانون لا يتطلب موافقة أجهزة الأمن على التمويل الخارجي، واستمرت العلاقة الصراعية بين السلطات وبين المنظمات غير الحكومية (أبو اليزيد وآخرون، 2017).

ومن الأمثلة العربية كذلك، يُذكر أنه بعد احتلال العراق عام 2003، عمد الاحتلال الأميركي إلى حل أجهزة الدولة وتقويض أسس المجتمع وتفكيكه، واجتاحت المنظمات غير الحكومية الفضاء الذي أصبح فارغا، وجاءت هذه المنظمات من أستراليا واليابان ومن شمال أوروبا، في محاولة لإبعاد الشبهة عن موالاة الاحتلال الأمريكي، واستقطبت هذه المنظمات مناضلي "اليسار" الأكثر تطرفا على مستوى اللغة، والأكثر مزايدة "بالشيوعية العمالية" أو "البروليتارية"، مع رفض النضال ضد الاستعمار والاحتلال، لأنها في نظرهم التفاف على النضال الطبقي (في بلد مُحتل عسكريا). وكانت هذه الأحزاب تتلقى تمويلات ضخمة، وأسست نقابات خاصة بها، ومحطات إذاعة وتلفزيون، من

أموال النقابات الصفراء والمنظمات التي تقدم التقارير للاحتلال الأميركي. وفي الجزء المحتل سنة 1967 من فلسطين، وفي قطاع غزة مثلا، لا يزال نحو 100 ألف فلسطيني يعيشون في العراء بعد تهديم الطائرات الإسرائيلية بيوتهم خلال عدوان 2014، وتتمثل أولويات المواطنين في توفير المسكن والعلاج وتعليم الأبناء والصرف الصحي والعمل وما إليها، وتلعب المنظمات غير الحكومية (إلى جانب "أونروا") دورا هاما لملء فراغ كانت تملؤه المنظمات الفلسطينية (الفصائل) ثم السلطة الفلسطينية، ولكن الدور الأساسي لهذه المُنَظَّمات هو صرف النظر عن الاحتلال وعن مقاومته، ولذلك تنشط المنظمات غير الحكومية في عدد كبير من ورشات العمل والمؤتمرات عن مشاغل الشباب والنسوة ومساواة الجنسين وتمكين المرأة، وأحيانا عن التشغيل والبطالة والتعليم، وهذه الموضوعات لم تنجم عن طلبات محلية من سكان غزة، ولكنها مفروضة من المنظمات غير الحكومية، ومن وراءها من حكومات وممولِين، وهي نقيض المنظمات الأهلية الوطنية التي يؤسِّسُها المواطنون (المعز، 2016).

وفي الأردن، يبلغ عدد الجمعيات والشركات غير الربحية المسجلة في المملكة نحو 4000 جمعية، تشرف وزارة التنمية الاجتماعية على النسبة الأكبر منها، بينما تتقاسم وزارات: الداخلية والثقافة ووزارة الشؤون السياسية والبرلمانية ووزارة الزراعة والبيئة، ووزارات أخرى، الإشراف على باقي الجمعيات. ويتركز أكثر من 60% منها في العاصمة عمان. وما يتم تداوله عن التمويل الأجنبي لبعض هذه الجمعيات وبعض منظمات المجتمع المدني، وتحديداً الشركات غير الربحية، فساد بعضها، الذي أدى إلى انقسام في أوساط الرأي العام الأردني، فبينما يرى جانب من المجتمع الأردني، مدفوعاً بقوى الضغط التي تتبناها منظمات المجتمع المدني مشروعية التمويل الأجنبي والحاجة الماسة إليه لتعزيز التكافل الاجتماعي ودعم الديمقراطية، وإعلاء مبادئ حقوق الإنسان،

يرى جانب آخر أن التمويل الأجنبي ما هو إلا واجهة من واجهات الغزو الثقافي والاجتماعي والاقتصادي لمجتمعات واقتصادات الدول النامية، ومنها، بشكل خاص، الشعوب العربية، أو ما يطلق عليه من جانب الجهات المانحة، دول منطقة الشرق الأوسط. وبعيدا عن حقيقة وضع ودور تلك المؤسسات، فإن المطالبة بالرقابة الصارمة على طرق تمويل هذه المؤسسات، وعملها، يبدو مطلبا محقا، خصوصا مع ما يتردد عن شبهات فساد مالي طال عمل هذه المؤسسات (محارمة، 2017).

وفي الواقع، ليس لمجموعات المجتمع المدني تأثير حقيقي في العالم العربي، ومن ضمنه الأردن. وكثير من منظمات المجتمع المدني في الأردن تناضل لتحقيق البقاء، وفي بعض الأحيان تصبح نشطة إلى حد ما خلال المساحة والدور المحدد لها من جانب الحكومة، وبشكل عام فإن مؤسسات المجتمع المدني والمحلي غير الحكومية في الأردن تختلف في طبيعتها من مؤسسة لأخرى، حيث أن بعضا منها يقوم بحملات مناصرة وكسب تأييد لتحسين سياسة الحكومة حول بعض القضايا التي تقع ضمن مجال اختصاص هذه الجمعيات (مثل البيئة والتطوير الحضري). ولكن يبدو أن الغالبية غير معنية أو معرضة عن المشاركة في نشاطات سياسية أوسع – وبشكل خاص ما يمكن أن يشكل معارضة مباشرة للحكومة، ومهمتها الرئيسية لا تتعلق بتحدي النظم والمؤسسات السياسية، بل تميل إلى كونها مزود خدمات تعمل في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في سبيل المحافظة على الاستقرار الاجتماعي. والمنظمات غير الحكومية المرتبطة بمانح تسعى في العادة إلى الاستجابة إلى متطلبات المانح أملاً في تلقي التمويل، حتى عندما لا تتمتع النشاطات الموصى بها من المانح بصدى محلي، إلى جانب ظاهرة التنافس الشديد على التمويل (النهضة العربية للديمقراطية والتنمية، 2017: 1–2).

وبالرغم من كل مَواطن الشكّ والريبة، وهي مَواطن يستدعيها الواقع أحيانا، فإن من الخطأ بمكان اتهام جميع المنظمات غير الحكومية أو مؤسسات المجتمع المدني، بالعمالة أو بالخضوع لتوظيف سياسي، فهناك بالفعل منظمات تعمل في أغراض إنسانية وتطوعية بحتة وتلتزم بأجندة عملها، وتطبقها بقدر عال من المهنية والحياد والاستقلالية والاحترافية. فالحقيقة تقتضي القول إن المنظمات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني، محلية وعالمية الطابع، باتت جزءا لا يتجزأ من ثقافة القرن الحادي والعشرين، لدرجة أنه لم يعد بإمكان أي دولة إغلاق الباب تماما في وجهها، حيث باتت هذه المنظمات أحد متلازمات ظاهرة العولمة وتجلياتها على الصعد كافة، حيث باتت هذه المؤسسات الأهلية قطاعا رئيسيا وركيزة حيوية للاقتصادات المعاصرة، بما توفره من خدمات في مجالات تنموية عدة مثل التعليم والصحة والثقافة والفنون والرعاية الاجتماعية وغير ذلك (الكتبي، 2015).

المبحث الثاني

دور المنظمات غير الحكومية الأمني في المنطقة العربية

يؤكد الباحث في المتخصص البوفيسور وليام ديمارس (DemMars, 2010) الذي سبقت الإشارة إليه أن "المنظمات غير الحكومية المتنوعة ومختلف الأجهزة الاستخباراتية الأمريكية تجد نفسها بشكل متزايد جنباً إلى جنب على خطوط الجبهات في مواجهة الحروب الصغيرة وحركات التمرد في العالم الثالث والدول السوفياتية السابقة"، مرجعاً تعويل أجهزة الاستخبارات الأمريكية على المنظمات غير الحكومية إلى أن "المنظمات غير الحكومية والعاملين فيها يحصلون على معلومات لا تستطيع أجهزة الاستخبارات الحصول عليها من طرق أخرى"، حيث "تشكل الشبكة العالمية من المنظمات غير الحكومية مصدراً هاماً للمعلومات بالنسبة لأجهزة الاستخبارات الأمريكية" وفي كثير من الأحيان "يتم إرسال المعلومات التي تحصل عليها المنظمات غير الحكومية بشكل مباشر إلى قيادة وكالة الاستخبارات المركزية لتحليلها"، وهناك تفاصيل كثيرة حول هذا في بحث البروفيسور ديمارس (قبيسي، 2015).

المطلب الأول: مفهوم الدور الأمني للمنظمات غير الحكومية

مع نهاية الحرب الباردة (1989–1991)، اعتبر البعض أن نهاية الصراع الإيديولوجي بين الرأسمالية والاشتراكية قد شكل نقطة انعطاف فارقة في السياسات الدولية، وتفاءل الكثيرون بأن الوضع الجديد قد يؤدي إلى نشوء قيم مجتمعية جديدة تسهم في تعميق التعاون الدولي بين الأفراد والمجتمعات والدول، وقد ساد هذا الاعتقاد بشكل أكبر مع بروز تيارات متفائلة بشأن إقامة مجتمع عالمي يسوده السلام والأمن الدوليين. لكن، وفي مقابل هذا، اعتقد آخرون أن الواقعية ستظل أسلم

أطر التحليل المتعلقة بمفهوم الأمن الدولي وتحدياته، خاصة مع الاستجابات والتعديلات التي قدمتها الواقعية الجديدة (جندلي، 2008: 6-7).

أعطت النظرة الجديدة للواقع الأمني حافزا لمفهوم الأمن الإنساني، بكونه عمّق أهمية التوسع في مدركات الأمن، بحيث تم الانتقال من أمن الدول إلى أمن الأفراد، أي من مفاهيم الأمن التقليدي، الذي ينحصر فقط في الميدان العسكري، إلى الأمن الإنساني، الذي يشمل القطاعات الاقتصادية والسياسية-الاجتماعية، أو حتى الثقافية، ويتأثر بها، والذي يجسد أمن الإنسان من حيث مونه كائنًا حيًّا، يسعى إلى ضمان سلامته، وتحقيق رفاهيته وحاجاته المتزايدة، والحفاظ على كرامته. وأصبح هذا المفهوم بُعدا قياسيا للأمن الدولي، فتنامت النقاشات حول ضمانات حقوق الإنسان، وبضرورة حماية الفرد، حتى ضد دولته، كمسؤولية لجميع القوى الفاعلة على الساحة الدولية، حتى يكتسب إشراك المنظمات غير الحكومية، إلى جانب الدولة أهميته فالبالغة في إنجاح مساعي تفعيل الأمن الإنساني، واستدامة مضامينه، بالنظر إلى تعاظم دورها ضمن التفاعلات السياسية-الأمنية، الوطنية، والإقليمية، والدولية (إدري، 2012 1-2).

هذا المفهوم الجديد أسّس لعلاقة بين الأمن الإنساني والتدخل الإنساني، حيث يشكل الفرد العنصر الأســـاسي في اســـتيعاب مفهوم الأمن الإنساني وتحليله. فأمن الدول، على أهميته، وتبعا لهذا الفهم، ليس وحده الكفيل بتحقيق أمن الأفراد، ففي بعض الحالات، تفقد الدولة مبررات وجودها، وتتحول ضد أمن مواطنيها، وبالتالي، ركّز مفهوم الأمن الإنســـان ضمن ما يندرج في إطار ما يعرف بِـ "الخير العالمي" (Global Public Good) على محورين لدور المجتمع الدولي في الحالة التي تكون فيها الدولة غير قادرة على الاضطلاع بمهامها الأساسية أو المناسبة: الأول، مسؤولية حماية المدنيين في بلد معين كمسؤولية أخلاقية تجاه رفاهية الأفراد الذين تتعرض حقوقهم

للانتهاك، ويركّز الثاني على مسؤولية الدولة في حماية الناس من التخلف وتوفير متطلبات التمكين (أحمد، 2001: 35). أي أن الاستقلال السياسي، والأمني تباعا، لم يعد بهذا المعنى من "اختصاصات" الدول في ذاتها، بل تتداخل فيه ومعه عناصر أخرى، وهذا ما يشي بالمعنى الأوسع لمسائل السياسة والأمن فيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية، ودورها السياسي والأمني.

تتجلّى أهمية الأمن على المستوى التطبيقي من خلال مدى إدراك الدول لبيئتها الأمنية داخليا وخارجيا، وانعكاس ذلك على صياغة منظوماتها الأمنية، استنادا إلى مقوماتها وإمكاناتها الداخلية، وارتباطا بموقعها في النظام الدولي. لكن، ورغم هذه الأهمية على المستويين، الأكاديمي والتطبيقي، ظل مفهوم الأمن مفتقرا إلى ضبط معرفي (جندلي، 2008: 18).

وهذه هي الحالة بشكل خاص عندما ترتبط مشروعات الإغاثة وإعادة الإعمار والتنمية بالأجندات السياسية والأمنية والعسكرية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد فرض ظهور العديد من الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة التي تعمل في أماكن الأعمال الإنسانية والنزاعات فرض تحديات إضافية على الوكالات الإنسانية، حيث ترى عدة شركات تجارية أن توفير الحماية والخدمات الأمنية للحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية مجال لنمو الأعمال. ولكن استخدام شركات الأمن الخاصة يطرح أسئلة أخلاقية وعملية صعبة بالنسبة للمنظمات الإنسانية، نتيجة لكيفية تأثير ذلك على صورة المنظمة والوكالات بشكل عام (بيكلي، 2006: 4).

المطلب الثاني: الدور الأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية

تشير دراسة لمحمود عبابنة حول التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية في الأردن إلى غياب آلية مراقبة مالية فعالة لمنع التربح والانتفاع الشخصي عندما تتعامل كثير من منظمات المجتمع المدني مباشرة مع المانحين. وقد يُطلب من هذه المنظمات المدنية الخوض أو الإسهاب في موضوع معين تحت قناع أهداف إنسانية. ولا يستطيع حتى القائمين على مؤسسات المجتمع المدني نفي قيام بعض مؤسسي تلك المؤسسات من التربح من خلال أعمال مؤسساتهم. إن مداخل التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني على اختلاف أشكالها أمر فيه تضارب. فمن جهة، يجب ألاّ تُلقى تهمة العمالة والارتباط المشبوه على بعض منظمات المجتمع المدني لمجرد جنسية الجهات المانحة، ومن جهة ثانية، لا يمكن تبرئة ساحة بعض المنظمات من وجود أهداف وغايات مشبوهة وتربُّح وإثراء، من خلال النشاط الإنساني الاجتماعي، حيث يعتمد ذلك على وجه التمويل وطبيعته وهوية المموِّل، ونزاهة متلقي التمويل، والنشاط المنوي تنفيذه. فدعم جمعية تُعنى بتطوير المهارات السمعية للأطفال الصم، يختلف عن تلقي التمويل لشركة غير ربحية مسجلة لقياس مدى الشفافية السياسية في البلد. ولعل أكثر البرامج جلبا للشبهة، هي تلك المرتبطة بالأنشطة السياسية والإعلامية والاجتماعية وحقوق الأقليات، فالتمويل هنا ذو طابع سياسي، وله دلالته، وقد يُوظف في سياق الصراع الثقافي والحضاري، وممارسة الضغوط السياسية والثقافية. وقد يتعدى الأمر إلى الطلب من الجهات المتلقية اتخاذ مواقف وإدانة أحداث تطرأ، أو التنديد بقوانين أو سياسات لا تنسجم مع سياسات الدول المانحة. كما لا يخفى على أحد استفادة الجهات الممولة من الدراسات الإحصائية، ومؤشرات قياس الرأي، لرسم سياسة الدولة المانحة عند تعاملها مع بلد المنظمات المتلقية للتمويل، حيث تؤول

جميع البيانات المتحصّلة لتصب في بنك معلومات المؤسسات المانحة، والتي قد تمثل دولاً أو أحزاباً حاكمة أو حتى أجهزة استخبارية (محارمة، 2017).

وكثيرة هي الدول التي تنظر بعين الريبة والشك الأمني في دور العديد من المنظمات غير الحكومية. وتشعر بريطانيا مثلا بالحاجة إلى الحضور في الدول المعادية للقيام بالتغيير من الداخل، على الرغم من استفادتها من كافة الوسائل الاستخباراتية المعاصرة المختلفة مع التذكير بأن هذا المسار له تاريخ طويل، فبريطانيا استعملت المستكشفين والرحالة والكتاب وعلماء الآثار للتجسس على البلدان المختلفة (قبيسي، 2015).

وتسهم المنظمات غير الحكومية بشكل فعال، في إطار ما اصطُلح على تسميته بالمسار الثاني للدبلوماسية، في مجال بناء السلام، سيما وأنها تنشط في مجالات مختلفة، وعلى مستويات متعددة، حين تقدم خدمات متنوعة تتلاءم والاحتياجات المجتمعية. ومما لا شك فيه، أنه وبالرغم من تعقد عمليات بناء السلام وتشابكها، تحرص المنظمات غير الحكومية على أن تكون سباقة ومميزة في تدخلها، من خلال اهتمامها بالفرد كوحدة تحليل، ومركز اهتمام رئيسي لها، وذلك يتأتى من قناعتها بأن الفرد هو الفاعل والمستهدف من عمليات بناء السلام. إلا أنه، وبالرغم من عملها هذا، تعترض المنظمات غير الحكومية مجموعة من المعوقات التي تحد من نشاطها وتعرقله، وهذه المعوقات ترتبط أساسا بحجم تدفق التمويل لها ومداه ومرجعيته، بالإضافة إلى مدى قبول المجتمعات بها، والتي تُترجم في نسبية شرعيتها، واصطدامها بخصوصيات مجتمعية محلية تتعارض في الكثير من الأحيان مع الوصفات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية وتتبناها. ولذلك، تبدو الحاجة ماسة إلى إعادة النظر في الرؤية التي تحكم الاستراتيجية التدخلية لهذه المنظمات، ومراجعة آليات عملها، بما يسهم في تذليل العقبات التي تم تسجيلها (زقاغ وخلالفة، 2014: 286).

ويرى الباحث أن دورا سياسيا وأمنيا لعدد من المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية كان حاضرا في الفترة 2011–2017، وذلك استنادا إلى ما قدمته الدراسة من معطيات وتحليلات وشهادات خبراء، ولكن ذلك لا يجيز تعميم القيام بهذا الدور على كل المنظمات غير الحكومية.

كما يرى الباحث أن الدول الأكثر اضطرابا شهدت حضورا أكبر للدور السياسي والأمني للمنظمات غير الحكومية، وخصوصا مصر وسوريا وتونس واليمن وليبيا، وغيرها من دول المنطقة العربية.

الفصل الرابع

انعكاسات الدور السياسي والأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية 2011-2017

يتناول الفصل الرابع انعكاسات الدور السياسي والأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية 2011-2017 من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: تداعيات الدور السياسي للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية

المبحث الثاني: تداعيات الدور الأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية

المبحث الأول

تداعيات الدور السياسي للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية

سادت التفاؤل بشكل عام الأدبيات السياسية حتى منتصف الستينيات من القرن الماضي حول الإمكانات الواسعة للأحزاب في البلدان المتخلف في إنجاز الجوانب السياسية للتحديث، والتغلب على أزمات التنمية السياسية. ولكن هذا التفاؤل تراجع، ليس فقط لما أصاب الأحزاب في البلاد المتخلفة من نكسات، وإنما أيضا لما أسفرت عنه التطورات في تلك البلدان من تعقيدات ومصاعب التحول التحديثي والتنموي فيها (منصر، 2011: 426).

وصاحبت، في السنوات الأخيرة، مسيرة عمل المنظمات الدولية بمختلف أنواعها وطبيعة عملها، كثير من الشبهات وعلامات الاستفهام، بسبب الأموال الطائلة التي تجري بين يديها. فهذه الأموال التي تأتي من مصادر متعددة، مع علامة استفهام كبيرة حول كيفية صرف هذه الأموال، حيث يحصل المستهدفون من المشروع على القليل، فيما تُتّهم بعض المنظمات غير الحكومية الوطنية والإقليمية والدولية الدولية بالتدخل في شؤون الدول للضغط عليها في أمور متعلقة بالسياسة، والتخابر لصالح جهات خارجية، وبأن بعضها منحاز لطرف من الأطراف في النزاعات الداخلية أو الإقليمية (الدويني وشاهين، 2017: 1).

لعل المدخل الأساسي لدور المنظمات غير الحكومية وتداعياته السياسية يتمركز أساسا في قضايا حقوق الإنسان، وهي غاية في التوّع. وقد ظهرت بعض الاختلافات الجوهرية المثيرة للجدل حول حقوق الإنسان بين الدول من مختلف مناطق العالم. فمن ناحية، أصبحت حماية حقوق الإنسان تُفسّر، من جانب الأنظمة السياسية غير الصديقة لحقوق الإنسان بصفة عامة، على أنها فرض للقيم

الغربية على الثقافات والتقاليد التي تختلف كثيرا عن فكرة الحريات والحقوق الفردية. وأصبحت هذه الحجة تُعرف بالنسبية الثقافية لحقوق الإنسان، والتي تُسمع غالبا من الحكومات الآسيوية. ومن ناحية أخرى، أُضيف انتقاد الطغاة والدكتاتوريين إلى "انتقاد الممارسات الثقافية والاجتماعية التي تسود في المجتمعات غير الديمقراطية في الجنوب"، مما يشير إلى الحاجة إلى إنقاذ الجنوب من نفسه (Hadjar, 1998: 364).

المطلب الأول: الإطار السياسي العام

أدت أسس التقسيم الجديدة للمجتمع الدولي، بين الأغنياء والفقراء، والدول المتقدمة والدول النامية، والقوى الاستعمارية (أو القوى السابقة) والمستعمرات السابقة، إلى زيادة تنوع الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان، والتي أخذت غالبا أشكال متعددة من التدخلات السياسية، ما أدى إليه ذلك من تداعيات. وبالنسبة للدول النامية، كان الاهتمام الأســـــاسي يتعلق بالتطبيق الكامل للحقوق الاقتصادية أو الاجتماعية، وكانت الحاجات الإنسانية مثل المأكل والمأوى والمشـرب، أو الأمن الشـخصي، في مقدمة اهتمامات الكثير من الحكومات (Hadjor, 1998: 363، لدى: فولجي وآخرون، 2011: 261-262).

وما زاد من منافذ التدخلات السياسية وتداعياتها، من خلال المنظمات غير الحكومية أو غيرها، ضآلة الاتفاق حول قواعد اللعبة السياسية في أغلب بلدان العالم الثالث، حيث تنظر الجماعات المتنافسة إلى السياسة بمنطق المباراة الصفرية، أي الانتصار المطلق أو الهزيمة المطلقة، في حين أن الموارد المتاحة في تلك المجتمعات – بأوسع معاني كلمة موارد – محدودة جدا، وتسيطر عليها جماعات نخبوية لصنع القرار، مما يثير التساؤل حول مدى ملاءمة أفكار التعددية لتلك

المجتمعات التي يسود فيها احتكار النخب لعملية صنع القرار، وهذا بدوره مثّل مدخلا سياسيا هاما، كانت له تداعيات، وكان للمنظمات غير الحكومية دور هام فيها (منصر، 2011: 433).

المطلب الثاني: الدور السياسي للمنظمات غير الحكومية عربيا

أخذت أطراف ومنظمات دولية عديدة، إلى جانب الدول، زمام "المبادرة" منذ السبعينيات من القرن الماضي في تكوين الأنماط الدولية للعلاقات في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وذلك مثل (شبكات) المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية المتوسطية، وشبكات مراكز البحوث، ومجموعات العمل، والمجتمعات المعرفية، والمدن والمجتمعات المحلية العاملة في مجالات حماية البيئة والتنمية المستدامة، والشؤون الاجتماعية، والحوار الثقافي، وكل أنماط حماية حقوق الإنسان. وتتمثل النقطة المهمة هنا في إظهار أن الأطراف الدولية كانت أكثر نشاطًا من حيث كمية المبادرات المتوسطية وتركيز صلاحياتها، بالمقارنة مع الدول ذاتها. ولذلك، فإن دور هذه الأطراف غير الحكومية في تكوين إقليم المتوسط، ومنه عدد كبير من دول المنطقة العربية، يسهم في استيعاب الدور السياسي هذه الأطراف (فولجي وآخرون، 2011: 335-336).

وتزداد أهمية هذه المسألة، بالنظر إلى توافق دول كثيرة على الالتزام بالقواعد والآليات الإجرائية التي تضعها المؤسسات، ومنها المؤسسات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، إما لحل المشكلات والصراعات، أو لمسائل التنسيق. وسواء كانت هذه الدول تفعل ذلك بسبب آليات الإلزام، أو لأن البدائل الأخرى أكثر تكلفة، فإن هذه الاستخدامات للحوكمة العالمية لا تختلف تماما عن البنى التنظيمية وعمليات النظم السياسية المحلية. ويبقى من المهم التمييز بين المنظمات المؤسسات التي تسيطر عليها منظمات بين حكومية، وتلك التي تقوم على أمورها أطراف غير حكومية، أي

المنظمات غير الحكومية. ومع ذلك، لا يعنى هذا ببساطة أنه ليس لهذه المنظمات أهمية سياسية وطنية، وبالنسبة للعلاقات بين الدول أيضا (فولجي وآخرون، 2011: 30؛ 36 و37).

وعربيا، يمكن ربما تأكيد أن واقع المنظمات غير الحكومية عبر العالم العربي مجزوء للغاية، وهي نادرا ما تجتمع فيما بينها على نحو مطرد، وهذا بحد ذاته يحد من قدرتها على توحيد مجموعات من المواطنين حول أهداف عامة بأسلوب يمكن أن ينتج عنه ضغط على السلطة. والمنظمات غير الحكومية المرتبطة بمانح تسعى في العادة إلى الاستجابة إلى متطلبات المانح أملا في تلقي التمويل، حتى عندما لا تتمتع النشاطات الموصى بها من جانب المانح بصدى محلي. أضف إلى ذلك التنافس الشديد على التمويل. ولا تزال المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية تطالب، وبشكل متزايد، بإشراكها في صنع السياسات وصياغتها. وقد أُثير مؤخرا جدل واسع حول الدور الرئيسي الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في تنفيذ السياسات التي تتم صياغتها من جانب الحكومات، وخاصة تلك التي تتعلق بالتنمية المستدامة والتخفيف من حدة الفقر. ولكن هناك أدوار أخرى يمكن للمنظمات غير الحكومية القيام بها، ولو بصفتها مراقب، مثل الضغط على الحكومات لضمان تنفيذ السياسات الصحيحة والمناسبة التي قد سبق سنها في قوانين وتطبيقها، وإشراك مختلف المؤسسات في المجتمع في صياغة السياسات بما يمكّن من تقديم برامج تكمل سياسات الحكومة، بدلا من أن تناقضها أو تتعارض معها، الأمر الذي يسهم في تحسين إنجازات الحكومات والمنظمات غير الحكومية. ولكن المشاركة في صياغة السياسات مرتبطة بمنح المنظمات غير الحكومية مجالا للعمل بشكل مستقل (النهضة العربية للديمقراطية والتنمية ARDD، 2016: 1-3).

ومع ذلك، وفي الغالب، فإن معظم الدول في المنطقة العربية تفسر النقد البناء كما لو أنه مسّ بسيادتها. وفي حال بقاء هذا المفهوم، فإن دور المنظمات غير الحكومية في منطقة الشرق

الأوسط سيظل محدودا. ومن أجل السير قدما، وتعزيز عناصر النجاح للمبادرات السياسية ومبادرات المنظمات غير الحكومية لكي تكون فاعلة، فإنه يتحتم على المنظمات غير الحكومية التغلب على العوائق السياسية والقانونية، بالإضافة إلى مواجهة التحديات الداخلية (النهضة العربية للديمقراطية والتنمية ARDD، 2016: 1-3).

ولا شك أن الدور السياسي للمنظمات غير الحكومية، وتداعيات ذلك الدور، يتصلان بقوة بقضايا التنمية السياسية. وقد بدأ البحث في التنمية السياسية يأخذ أبعادا جديدة في علم السياسة، ولم يتناول هذا البحث البنية الاجتماعية-الاقتصادية للمنظومة السياسية فقط، وإنما تناول، بالإضافة إلى ذلك، المنظومة السياسية بحد ذاتها، بما فيها من هيئات ومؤسسات وعناصر فاعلة، من أبرزها المنظمات غير الحكومية، بهدف توصيف التحولات التي تصيبها، من حيث كون المنظومة السياسية تتطور كما تتطور المنظومة الاقتصادية والاجتماعية. فالتنمية السياسية عملية معقدة تتجاوز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وإن كانت غير منفصلة عنها، وهي تتضمن الانتقال إلى منظومة سياسية حديثة تؤدي دورا إيجابيا في عملية التنمية الشاملة التي تراهن دول العالم الثالث على إنجازها، وهنا يبرز بصورة أوضح دور المنظمات غير الحكومية وتداعيات ذلك الدور (منصر، 2011 :429-430).

ومن مدخل حقوق الإنسان أيضا، تجد بعض المنظمات غير الحكومية مداخل للعمل، بالمعنى الإيجابي، وهو الأعم، وبالمعنى السلبي أيضا، ولكليهما تداعيات سياسية مباشرة أو غير مباشرة، وبما يتصل بسيادة الدولة في بعض الأحيان. فحقوق الإنسان تحولت إلى نوع ما من مبادئ السيادة: وهو شرط يجب أن تحققه الدول إذا أرادت أن تنظر إليها الدول الأخرى على أنها أعضاء لها مصداقية في المجتمع الدولي والأمم المتحدة. وحقوق الإنسان ليست فوق السيادة حتى الآن. فلا

يعنى التزام الدول بحقوق الإنسان دوليا بالضرورة تطبيق هذه الحقوق داخليا. ويبدو أن هذا ناتج عن عاملين متصلين: أولا، تُعدّ معاهدات حقوق الإنسان ضعيفة، بمعنى أن الدولة لا تتعرض لأي عواقب كبرى إذا لم تطبقها. وثانيا، أصبحت حقوق الإنسان معيارا للعضوية، ولذلك، تميل الدول إلى التصديق على معاهدات حقوق الإنسان المختلفة، حتى إذا لم يكن في نيتها تطبيقها بالكامل (فولجي وآخرون، 2011: 304).

وفي هذا الإطار، ومن حيث المبدأ، ما من صراع سياسي قسري أو مفتعل بين المنظمات غير الحكومية أو الحكومات، وبين هذه المنظمات والأحزاب، فالسياسة ليست شيئا خارج المجتمع. والسياسة لم تكن، ولن تكون للحظة "مستقلة عن تأثيرات الظواهر السوسيو – ثقافية"، كما أنه لا يمكن اختزال السياسي أو السياسة في "برامج الأحزاب". لذلك، فإن السياسة غير مستقلة عن المدني بكل تلويناته، وغير مضافة إليه، بل إنها أحد أهم مظاهره. ولعل من المناسب مقاربة مفهوم السياسة من "مقولة" موريس دوفرجيه في أن "كل شيء، أو كل شيء تقريبا هو سياسي جزئيا، ولا شيء، أو لا شيء تقريبا هو سياسي بالكامل" (اشتي، 2017: 220).

ولعل من المناسب الإشارة إلى المشهد الأردني فيما يتصل بالدور السياسي للمنظمات غير الحكومية. ويُنظر إلى المنظمات غير الحكومية في الأردن على أنها شريك للحكومة والقطاع الخاص، وتقوم هذه المنظمات بأدوار في مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجه البلاد، كما تعمل على تقديم اقتراحات لتطوير القوانين الخاصة حول حقوق التجمع والتنظيم والتعبير، وكذلك النظام الانتخابي. ورغم ذلك، بقي الأردن محافظا على إمساكه بالأمور المتعلقة بالإصلاحات السياسية، خاصة فيما يتعلق بالزيادة التي طرأت على عدد المنظمات غير الحكومية، والتي تخضع أيضا لقيود مفروضة على نشاطاتها. وبالرغم من صورة التحرر السياسي في الأردن، إلا أن نفوذ

المنظمات غير حكومية لا يزال محدودا في المجال السياسي في البلاد. وفي صورة أعم، ليس لمجموعات المجتمع المدني تأثير حقيقي في العالم العربي، ومن ضمنه الأردن. بل إن كثيرا من المنظمات غير الحكومية في الأردن تناضل لتحقيق البقاء. وبشكل عام، فإن المنظمات غير الحكومية في الأردن تختلف في طبيعتها من منظمة لأخرى، حيث أن بعضا منها يقوم بحملات مناصرة وكسب تأييد لتحسين سياسة الحكومة حول بعض القضايا التي تقع ضمن مجال اختصاص هذه الجمعيات، مثل البيئة والتطوير الحضري. ولكن الغالبية من هذه المنظمات غير معنية، أو هي مُعرِضة عن المشاركة في نشاطات سياسية أوسع، فيما يمكن أن يشكل معارضة مباشرة للحكومة على وجه الخصوص. (النهضة العربية للديمقراطية والتنمية ARDD، 2016: 1-3).

المبحث الثاني

تداعيات الدور الأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية

هناك طرق عديدة للتأثير على سلوك الآخرين، كأن تستطيع إرغامهم بالتهديدات، أو تستطيع إغراءهم بدفع المال، أو تستطيع أن تجتذبهم وتقنعهم بأن يريدوا ما تريد. والقوة الصلبة تتركز على المغريات أو على التهديدات. لكن هذه ليست كل أشكال القدرات، إذ يمكن لطرف ما الحصول على النتائج دون أي تهديدات ملموسة أو رشاوي مباشرة. أما الطريقة غير المباشرة للحصول على ما يُراد فتسمى أحيانا "الوجه الثاني للقوة". فقد يتمكن بلد ما من الحصول على النتائج التي يريدها في السياسة العالمية، لأن هناك بلدانا أخرى معجبة بمثله وتحذو حذوه وتتطلع إلى مستواه، وتريد أن تتبعه، وبهذه الوسيلة، يتم اجتذاب الآخرين في السياسة العالمية، وليس فقط إرغامهم على التغيير بتهديدهم بالقوة العسكرية أو العقوبات الاقتصادية. وهذه هي "القوة الناعمة"، متمثلة في جعل الآخرين يريدون ما يريد مستخدم "القوة الناعمة"، متمثلة بوسائل ثقافية، ومؤسسات، وقيم السياسية، وبالسياسات التي يراها الآخرون مشروعة أو ذات سلطة معنوية أو أخلاقية، وهي "أكثر من مجرد الإقناع أو القدرة على استمالة الناس بالحجة. إنها أيضا القدرة على الجذب، والجذب كثيرا ما يؤدي إلى الإذعان" (ناي، 2007: 20-25).

المطلب الأول: وسائل جديدة للعمل الأمني

إذا تعارض ما يرغب به المتلقي مع ما يريده المرسل (صاحب القوة)، فما الحل؟ إن الحل هو بالتأثير لتغيير القناعات والمطالب وما يفضل. ومن هنا كانت ضرورة استخدام الأدوات المؤثرة. وهذه الأدوات يمكن أن تكون وسائل الإعلام، أو الشركات التي تقدم برامج معينة، أو إقامة العلاقات

الشخصية مع أفراد وجماعات أساسيين، أو الوسائل المخابراتية، أو التمويل السري للحفاظ على السيطرة (طي، 2011: 14).

لقد شهد مفهوم "الحرب الناعمة" (Soft War)، أو "القوة الناعمة" (Soft Force)، تألقا في نهاية القرن العشرين، وأصبح موضع اهتمام أكاديميين ودوائر سياسية وأمنية وعسكرية واستراتيجية عدة، وبصورة خاصة في الولايات المتحدة الأميركية التي أنتج مفكروها فلسفة المفهوم بأبعاده المختلفة. ومفهوم الحرب الناعمة لم يدخل حيز التداول في البلدان العربية والإسلامية إلا مؤخرا، وبمستوى من الفهم الخجول المقتصر على بعض النخب التي تهتم بالدراسات الاستراتيجية، أو لدى جهات إقليمية تدرك مدى خطورة أنشطة الحرب الناعمة وبرامجها، التي تظهر تجلياتها على الشبكة الإلكترونية، وفي فهارس محتويات المحرك الدولي للمعلومات (Google)، بأثواب مختلفة، تتيح تلمس المظاهر الأولية لأوجه صراع خفي تُستخدم فيه أدوات وآليات غير مألوفة في المواجهات الحربية المباشرة، أو في الحروب الصلبة الظاهرة للعيان. فالقوة الناعمة مصطلح يُستخدم في نطاق نظرية العلاقات الدولية، ليشير إلى توظيف ما أمكن من الطاقة السياسية، بهدف السيطرة على سلوك القوى السياسية الأخرى المستهدفة واهتماماتها، من خلال وسائل ثقافية وأيديولوجية (ياغي، 2011: 51 و54).

ولعل من أوجه مثل هذه الحرب، ذات الطبيعة الأمنية، استخدام بعض المنظمات الحكومية، أو بعض العاملين فيها، في خدمة أهداف هذا الطرف أو ذاك، في ساحات النزاع والصراع، والمنطقة العربية في مرحلة ما أُسمي "الربيع العربي" شهدت الكثير منها.

ومن الناحية الإجرائية، تجيز نظرية الحرب الناعمة خطط الحرب غير المباشرة، كاللعب بقواعد الخصم، وخلق حالة من التشكيك في الثوابت والمعتقدات التي يتبناها الخصم. وفي مظهر

الحرب الناعمة، يتمظهر الاشتباك مع الخصم الخارجي بلون محلي تماما، بمعنى أن يتبلور حضور الوكيل المحلي في إطار بيئة حاضنة لأهداف الخصم بطريقة غير مباشرة. وفي هذا السياق يستعير الوكيل المحلي خطابا وطنيا حماسيا لا يثير أي شبهة من حوله. بل، ومن الأفضل أن يتبنى هو بالكامل مجموعة الثوابت المشكَّك فيها (الحسيني، 2010، كما ورد عند ياغي، 2011: 56).

أما على مستوى نتائج التهديد الناعم وشواخصه، والذي يُستَخدم بكثافة لدى المنظمات غير الحكومية ذات الدور السياسي والأمني، بكل تداعيات هذا للدور، فيمكن الإشارة إلى تغيير الاعتقادات، والأفكار، والسلوك، والهوية الوطنية، وفي الخلاصة، إيجاد نوع من الاستحالة الثقافية. أما عن تداعيات التهديد نصف الصلب، فيُشار إلى التقليل من الثقة بالحكومة، وإضعاف المشاركة، والمشروعية، والانسجام السياسي. أما تداعيات التهديد الصلب، فقد تتمثل في تدمير المراكز الحساسة، واضطراب توازن القوى، وإضعاف القوات المسلحة (أحمديان، 2013: 24).

المطلب الثاني: الدور الأمني-السياسي للإعلام

لا يمكن القفز عن وظائف الإعلام في التحكم والتأثير في مجمل هذه المعالجة الخاصة بالدور السياسي والأمني لبعض المنظمات غير الحكومية، وتداعيات ذلك الدور، بالنظر إلى الأنشطة الإعلامية الكثيفة التي عُرفت بها المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية، والتغطيات الإعلامية الكثيفة والموجهة التي تحظى بها بعض مواقفها وما يصدر عنها، وبصورة هادفة وموجهة، سياسيا وأمنيا. وهناك قائمة هامة أعدها المفكر الأمريكي "نعوم تشومسكي" (Noam Chomsky) اختزل فيها الطرق التي تستعملها وسائل الإعلام العالمية للسيطرة على الشعوب، الحريصة تبعا لمواقفها على تغطية ما يصدر عن المنظمات غير الحكومية، والتي حددها بعشر استراتيجيات أساسية، وهي:

1. استراتيجية الإلهاء، وهدفها الأساس يتمثل في تحويل انتباه الرأي العام عن المشكلات الهامة، من خلال بث جملة من الإلهاءات والمعلومات التافهة التي تضع المتلقي في خانة التشتت.
2. استراتيجية ابتكار المشكلة، وإحداث ردة الفعل، ومن ثم تقديم الحل، أي أن يثير الإعلام مشكلة تحدث ردة فعل من الشعب، فيطالب بحلها، في وقت يفترض المطالبة بحل مشكلات أكثر أهمية وملامسة لظروف الحياة اليومية.
3. استراتيجية التدرج، ويُعمل بهذه الاستراتيجية من أحل تقبل إجراء من الصعب تقبله. بمعنى إقناع الشعب بضرورة حصول التغيرات الاجتماعية والاقتصادية بنحو تدرجي تصاعدي.
4. استراتيجية التأجيل كما يسميها "تشومسكي"، وهي طريقة يتم الالتجاء إليها من أجل إكساب الأمور المكروهة حالة التقبل، كتقبل إجراء ما في الحاضر يفرض تطبيقه في المستقبل، وترسيخ فكرة أن ما يقدمه الشعب في الحاضر، سيجعله في موقع تفادي التضحية المطلوبة في المستقبل.
5. استراتيجية مخاطبة الناس وكأنهم مجموعة من أطفال صغار، وبواسطة شخصيات وخطب لا تستدعي لدى المتلقي الحس النقدي السليم.
6. استراتيجية استثارة العاطفة بدل تفعيل التحليل المنطقي. أي محاولة تحريك مشاعر الناس وعواطفهم من خلال إثارة الرغبات والمخاوف والنزعات السلوكية، بشتى الوسائل.
7. استراتيجية إبقاء الشعوب في حالة من الجهل والحماقة، وإبعادها عن التكنولوجيات المتقدمة ونوعية التعليم الجيد. وتتقاطع هذه الاستراتيجية مع استراتيجية الإلهاء.
8. استراتيجية تشجيع الشعب على استحسان الرداءة، كأن يجد الفرد أنه من الرائع أن يكون "غبيا".

9. استراتيجية استبدال حالة التمرد بحالة من الشعور بالذنب. أي جعل الفرد يظن بأنه المسؤول الأوحد عن أخطائه وتعاسته، وأن مشكلاته الحياتية إنما تعود إلى سوء اندماجه ونقص ذكائه وقدراته، عوضا عن قيامه بحراك سياسي يستهدف بنية النظام الاقتصادي القائم.
10. استراتيجية سيطرة الإعلام من خلال تقدم العلوم البيولوجية والنفسية. فبرأي "تشومسكي" يلعب التطور العلمي دورا هاما في عمليات التأثير، نتيجة دراسة طباع الناس وميولهم. وقد نتج ذلك التأثير برأيه عن الفجوة المعرفية بين عامة الناس، وبين الذين يمتلكون أدوات السيطرة، مما يجعل تأثير القوى الحاكمة أقوى من تأثير الأفراد على أنفسهم (جريدة "السفير"، عن ناعوم تشومسكي، 2011).

المطلب الثالث: الدور الأمني المباشر

جرت الإشارة أكثر من مرة، إلى صعوبة الحصول على معلومات موثوقة، حول الدور السياسي أو الأمني للمنظمات غير الحكومية. ولكن عدد من الشواهد أثارت مؤخرا عدد من الأسئلة المشروعة، خاصة بعدما ذُكر عن "مسرحيات الهجمات بالسلاح الكيماوي في دوما السورية وغيرها"، والتي أكدتها مصادر متعددة مرات عديدة. وتفاديا لأي انحياز، هذه عينة من بعض المعلومات، ومن مصادر مختلفة، عن أدوار أمنية للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية:

- في تقرير تناولته محطات تلفزيونية، تم الكشف عن كيفية استخدام الولايات المتحدة وأوروبا لمنظمات غير حكومية لأغراض سياسية وأمنية. ومن أبرز هذه المنظمات تلك الموجودة في المناطق التي تسيطر عليها المجموعات المسلحة في سورية، وظهور ما يسمى منظمة "الخوذ البيض" (White Helmets)، والتي يُزعَم أنها فرع من تنظيم "جبهة النصرة"، ويقودها

ضابط بريطاني سابق في الجيش والمخابرات العسكرية يدعى جيمس لو ميسورر، وتشترك في تمويلها حكومة الولايات المتحدة و"جبهة النصرة" المصنفة على القائمة الدولية منظمة إرهابية (المصري، 2016).

- تحظى عيادات جبهة النصرة بتمويل وزارة الخارجية الفرنسية بوساطة منظمة "أطباء بلا حدود"، رغم عدم وجود متطوعين أجانب في مناطق عديدة تخضع لسيطرة المجموعات المسلحة. وأظهر شريط وثائقي حديث عنوانه "ذوو الخوذ البيض" . "القاعدة من دون قناع"، من إنتاج ستيف عز الدين عمليات الإعدام الطائفي التي ينفذها ذوو الخوذ البيض، إضافة إلى مقالات بحثية موثقة جيداً تفضح الممارسات العسكرية والأمنية لِ "منظمة الدفاع المدني" من إعداد الصحفية "فانيسابيلي" تحت عنوان ("ذوو الخوذ البيض".. سلالة جديدة من المرتزقة وصنّاع الدعاية) (المصري، 2016).
- يشير تقرير إلى أن وكالة الصحافة الفرنسية نشرت خلال معارك حلب الأخيرة صوراً وكتبت تعليقات بشأن ما أسمته "العمل الجبار لمتطوعي منظمة الدفاع المدني" المعروفين باسم الخوذ البيض، لإنقاذ أرواح بشرية، وأصرت مجلة "نيوزويك وعدد من الصحف الأميركية والغربية وكذلك العربية، على ما أسمته ميزات هذه المنظمة غير الحكومية، وحياديتها السياسية والدينية، وتفاني أعضائها المتطوعين ودورها في إسعاف النساء والأطفال وإنقاذهم.
- بعض مواقع التواصل الاجتماعي الداعمة للمجموعات المسلحة، والمصنف بعضها إرهابيا على صعيد دولي، طالبت بمنح المنظمة جائزة نوبل للسلام. ونشرت صحف أوروبية وأمريكية تحقيقات هي في الواقع نقل حرفي لما جاء في الدعاية الرسمية لما يسمى "منظمة الدفاع المدني" تدّعي عدم انحياز المنظمة، وعدم ولاء العاملين فيها لأي حزب أو جماعة سياسية.

- عرض التقرير عشرات الصور ومقاطع الفيديو والأحاديث والحوارات مع أصحاب "الخوذ البيض" والتي تؤكد أنهم يمثلون تنظيمات إرهابية، ويعملون مباشرةً تحت إمْرَةِ تنظيمات إرهابية بينها "جبهة النصرة" فرع تنظيم "القاعدة" في سورية، وأن أعضاء الخوذ البيض يشاركون في تركيب صور ونشر أخبار زائفة بهدف التأثير على الرأي العام، بدعم مادي ولوجستي وإعلامي ضخم من دول عديدة عربية وغربية (المصري، 2016).
- ورد في تحقيق لموقع "غلوبال ريسيرش" الكندي 2016/5/1 أن مثل هذه المنظمات غير الحكومية ومنها ما يسمى "منظمة الدفاع المدني" تعمل جنباً إلى جنب مع التنظيمات المسلحة، بدعم أميركي رسمي وغير رسمي، وتتعاون مع السلطات الأمريكية وغيرها في شكل تعاقد من الباطن لإرساء صورة عن الجيش العربي السوري بشكل يجافي الحقيقة (غلوبل رسيرتش، 2016).
- صار من السهل أن ينشئ شخص أو جهة – استخباراتية أو غيرها – منظمات وهمية للتجسس – أو لأهداف أخرى غير قانونية – ولا يمكن تتبع مصدرها، ومنها منظمة غير ربحية أسست في 2015، أسستها مجموعة صغيرة من حقوقيين غير معروفين بريطانيين وفرنسيين، وعُرفت باسم (Voiceless Victims) "ضحايا بلا صوت"، تتبعها الصحفي توماس فوكس ومنظمة العفو الدولية، حتى أغلقت، لكن لا تزال التكهنات بشأن مؤسسها قائمة. استكملت منظمة العفو الدولية البحث في أمر "ضحايا بلا صوت"، وتلك المرة كان مجال البحث في حساب المنظمة على مواقع التواصل الاجتماعي. وجدت منظمة العفو الدولية أن منشورات المنظمة المزعومة تختلف عن طبيعة منشورات المنظمات الحقوقية، فكانت على حد تعبيرها "عامة للغاية" و "لا طعم لها". وعلى سبيل المثال، كانت الحملة التي شنتها في احتفالات أعياد الميلاد للعام 2016/2015، عبارة عن صور معاناة لمهاجرين تم تعديلها بشكل رديء لتخرج صورة احتفالية تدعو الناس لتذكر معاناتهم والإحسان إليهم في هذا الوقت من العام (ساسة بوست، 2016/12/22).

- أثارت قضية التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني في مصر جدلا واسعا، فالنضال لا يكون مدفوع الثمن، والتعاون المالي مع منظمات يمولها الكونجرس أشد الخطوط حمرة. وبنظرة تحليلية على واقع نشاطات المنظمات غير الحكومية، يمكن استخلاص أن مجالات تركيزها تصب في قضايا فردية تكرس نزعات انفصالية، بعيدا عن القضايا المجتمعية التي تمثل الخرائط الطبقية الواقعية والفئات صاحبة المصلحة الحقيقية في التغيير. أي أن نشاط بعض المنظمات غير الحكومية بشكله الحالي وخرائط تمويلاته وطبيعة مشروعاته لا يسعى إلا إلى إضعاف الدولة المركزية، والانتقاص من صلاحيات تخطيطها المركزي وتماسكها وسلامة وحدة مكونات مجتمعها. هذا، بالإضافة إلى أن هناك نشاطات مشبوهة لبعض تلك المنظمات، والتي تنبع شبهاتها من طبيعة الجهات المانحة، التي ليست بالتأكيد جمعيات خيرية، وإنما واجهات للاستخبارات الدولية (شوقي، 2012).
- نشط الصندوق الوطني للديمقراطية بفاعلية في كل من مصر وتونس والجزائر، أما "فريدم هاوس" فقد كانت على علاقة وثيقة بمنظمات المجتمع المدني في مصر، فهي تعمل كلوبي للضغط على الحكومات، بمعنى احتلال غير مباشر. وهذه معلومات عن الصندوق الوطني للديمقراطية: مؤسسة خاصة مستقلة غير ربحية مانحة، تأسست سنة 1983، ممولة من طرف الكونغرس الأمريكي عن طريق اعتماد سنوي، يديرها مجلس إدارة مستقل وغير متحزب، ويقوم الصندوق بتمويل مشروعات تدعم الديمقراطية تتم من خلال مبادرات ذاتية للمجتمع المدني في عدة مجالات منها: (* التربية على المواطنة. * حرية الإعلام. * حل النزاعات بشكل سلمي. * حقوق الإنسان. * قيم الديمقراطية ومبادئها. * حقوق المرأة. * تنمية اقتصاد السوق * تمكين الجمعيات وتقويتها)، وهناك أمثلة موثقة من يوغسلافيا السابقة وأوكرانيا ومصر وسوريا ودول أخرى عديدة، تبيّن بوضوح

الدور الاستخباراتي الأمني للعديد من المنظمات غير الحكومية، أو بعض موظفي منظمات لا شبهة عليها (شوقي، 2012؛ عمارة، 2006).

يقول الكاتب مصطفى بسيوني: "يُعدّ التمويل الدولي آلية للتجسس وتتبع مواقف الفاعلين داخل الدول من سياسات الدول الأوروبية، ذلك أن أهداف الممولين الأجانب قد تنطوي على مخاطر استراتيجية كبيرة، من أهمها استغلال الممولين الأجانب للأنشطة التي تمولها من أجل تتبع تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول، واستغلالها اقتصاديا وسياسيا، وبشكل يضر بمصلحة الدول التي تستفيد منظماتها من التمويل الخارجي. ولهذا، أصبحت العديد من تلك الجمعيات، دون وعي، بعد انخراطها في عمليات التمويل الرسمي أو الأجنبي، تساعد الممولين الأجانب والرسميين في تحقيق أهدافهم بالنيابة، وبتكاليف أقل. وبعض المنظمات غير الحكومية الناشطة في المنطقة العربية لم تعد تؤطر المواطنين في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، بل تؤطرهم في كيفية البحث عن الممولين، وطرق وضع المشروعات؛ مما حول المجتمع المدني من قوة إبداعية واقتراحية ومعارضة ومنتقدة، إلى إطار لصرف الأموال الممنوحة" (شوقي، 2012).

وفي الجهة المقابلة، وفيما يخص خوض المنظمات غير الحكومية مجال حقوق الإنسان يُعد تحديا، يتعرّض أعضاء هذه المنظمات للقمع، وقد يصبحون هم أنفسهم ضحايا للانتهاكات بسبب قيام هذه المنظمات بانتقاد بعض السلطات وممارستها في مجال حقوق الإنسان، بعدما صار تدخل هذه المنظمات في مجال حقوق الإنسان أمرا لا بد منه، بسبب زيادة مظاهر انتهاك هذه الحقوق في دول عديدة، بل وحماية الدول للمسؤولين عن هذه الانتهاكات، وعدم تقديمهم للمحاكمة، بل ومساعدتهم أحيانا على الإفلات من العقاب. ولقد استطاعت هذه المنظمات أن تنشط في مجالات كانت في الماضي حكرا على الدول، وأن تشكل جماعات ضغط تعبر عن هموم الشعوب واحتياجاتها،

وما تناضل من أجله. وغطّت نشاطات المنظمات غير الحكومية مختلف أنحاء العالم، ولم يعد نشاطها محصورا في حدود إقليمية لدولة ما، وأصبحت هذه المنظمات تدافع عن حقوق كامل الشعوب دون استثناء، بسبب انتشار أعضائها والمنخرطين فيها في أغلب دول العالم (الشريف، 2008: 3).

ويشير واقع الحال الدولي المعاصر، إلى أن "المنظمات غير الحكومية" (NGOs) تملك مؤهلات وإمكانيات معتبرة جعلت منها أحد أهم الفواعل المعنية بإعادة بناء مرحلة ما بعد النزاعات. وفضلا عن خبرتها الميدانية الكبيرة في مهام ذات صلة ببناء السلام. وهي تمتلك المرونة والمصداقية التي تتيح لها بناء علاقات ثقة مع السكان المحليين، حتى يتم قبولها بسهولة، وبالتالي كسب شرعيتها، بالإضافة إلى قدرتها على تطوير مشروعات وشراكات فعالة، من شأنها أن تسهم في تحثيث أهدافها، من خلال برامج إعادة البناء وتقوية البنى الاجتماعية والسياسية والإدارية. وبذلك، تضع معظم "المنظمات غير الحكومية" العاملة في مراحل ما بعد النزاع، كما هو الحال في عدد من دول ما أسمِي "الربيع العربي"، تصورات لطبيعة عملها، تقوم بالأساس على ضمان استرجاع حقوق الأفراد، وحمايتهم، وتمكينهم، وبناء قدراتهم (زقاخ وخلالفة، 2014: 274 و275).

ومما لا شك فيه، أن غالبية المنظمات غير الحكومية، وفي المجمل العام، تسعى إلى أن تكون السباقة، بل والمتميزة في تدخلها بفعاليات مركز اهتمامها الفرد. وعلى غرار العديد من الأدوار التي قامت بها هذه المنظمات غير الحكومية، فقد حاولت في مجال حماية الأمن الإنساني كذلك، وبشكل خاص، أن تمدّ يد العون، وأن تكون شريكا فاعلا في الجهود التي تنصبّ على مواجهة التحول في طبيعة الحروب والنزاعات، والتي أصبحت في غالبيتها داخلية، كما هو الحال في المنطقة العربية 2011–2017، وفي تكثيف جهود القوة الناعمة الإيجابية إنسانيا، والتي تستند إلى وظيفة التنمية وأمن الموارد وحماية البيئة وضمان حقوق الإنسان (بوخريص، خديجة: 2017).

ويرى الباحث أن الاكتفاء ببعض الاستثناءات الخاصة بدور سياسي وأمني تقوم به بعض المنظمات غير الحكومية العاملة في المنطقة العربية، وما يجرّه هذا الدور من تداعيات سياسية وأمنية، قد يصل حدّ التجنّي. فكثير من المنظمات غير الحكومية ألقت بثقلها ونشطت ونظّمت فعاليات هامة دفاعا عن قيم الحرية والعدالة وحقوق الإنسان. بل وسقط عدد من العاملين في بعض تلك المنظمات ضحايا لاضطرابات في مناطق ذهبوا إليها في خدمة القِيَم الإنسانية وضحايا النزاعات، ومنهم من اعتُقل أو فقد وظيفته أو عمله بسبب هذا الدور في تلك المنظمات. إن الموضوعية تقتضي دراسة كل حالة بما هي عليه، والتعميم في مثل هذه المسائل في غاية الخطورة.

الفصل الخامس

الخاتمة والنتائج والتوصيات

أولاً: الخاتمة

جاءت هذه الدراسة للبحث في الدّور السياسي والأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية (2011–2017)، وقد أجابت الدراسة عن أسئلتها، والتي كان أولها: "ما الخلفية التاريخية للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية؟"، وكان الغرض منه تقديم المشهد التاريخي العام وأبرز المحطات التي أوصلت المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية إلى الحالة التي وصلتها منذ العام 2011، وصولا إلى العام 2017.

وجاء السؤال الثاني بصيغة: "ما الدور السياسي والأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية (2011–2017)؟". وقد حللت الدراسة، سياسيا وأمنيا الدور السياسي والدور الأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية 2011–2017، مستخدمة ما توافر من معطيات ومعلومات ومصادر وأدوات تحليل.

ونص السؤال الثاني على: "ما انعكاسات الدور السياسي والأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية (2011–2017)؟". وقد أجابت الدراسة عن هذا السؤال بالوقوف على تداعيات الدور السياسي والدور الأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية 2011–2017.

واختبرت الدراسة فرضيتها التي مفادها: "قامت بعض المنظمات غير الحكومية بدور سياسي وأمني سلبي في المنطقة العربية في الفترة (2011–2017)". وقد اختبرت الدراسة بهذه الفرضية وقبلتها، في حدود قيام تلك المنظمات بدور سلبي، ولكن دون القبول بتعميمها على كل

المنظمات غير الحكومية، ولا على كل أنشطتها، بل وأكدت بالمقابل على نقيض الفرضية في الأغلب الأعم من دور المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية 2011–2017.

ثانيًا: النتائج

1. قبلت الدراسة بفرضيتها التي نصّت على أن بعض المنظمات غير الحكومية "قامت بدور سياسي وأمني في المنطقة العربية في الفترة (2011–2017)".
2. نهضت المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية وتعاظم دورها، بما فيها الدور السياسي والأمني في افترة 2011–2017.
3. حددت الدراسة أهم أدوار المنظمات غير الحكومية العربية، وجذور تلك المنظمات، وأسباب نهوضها.
4. أظهرت الدراسة عددا من الروابط بين بعض المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية والسياسات الخارجية لبعض القوى الكبرى.
5. أوضحت دور التمويل على وجه خاص في حرف دور المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية عن اتجاهاته المطلوبة، وباتجاه تحقيق أغراض سياسية وأمنية لأطراف خارجية في بعض الأحيان.
6. بيّنت الدراسة محاور أخرى للنقد الموجّه للمنظمات غير الحكومية، الوطنية والإقليمي والدولية، مثل عدم توجهه لمخاطبة المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمعات العربية.

6. بيّنت الدراسة انعكاسات الدور السياسي والدور الأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية (2011–2017)، في اتجاهات متعددة، من أهمها المساس بسيادة الدولة، والمسّ ببعض الحقوق دون تعميم ذلك على كل المنظمات بأي صورة من الصور.

7. استخلصت الدراسة أن الدور السياسي والأمني السلبي للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية 2011–2017 ليس السمة السائدة العامة، بل الاستثناء في التقويم العام لدور تلك المنظمات، التي لها أدوار إيجابية هامة، لا جدال فيها.

ثالثًا: التوصيات

- ضرورة أن تتوخى الأجهزة الرسمية في الدولة والرأي العام الدقة والحذر في تعميم أي وجهة نظر حول الدور السياسي والأمني السلبي للمنظمات غير الحكومية نظرا للتفاوتات والتباينات الكبيرة بينها.
- قيام أجهزة الدولة والمؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث المتخصصة وغيرها من المعنيين بالتعاون لبناء قاعدة بيانات ذات موثوقية ومصداقية لرصد المنظمات غير الحكومية، الوطنية والإقليمية والعالمية الناشطة في المملكة الأردنية الهاشمية، ومحاولة تصنيفها بصورة موضوعية غير منحازة.
- تعزيز العمل من أجل المزيد من البحوث الجادة في مجال المنظمات غير الحكومية، خاصة وأن مثل هذه البحوث نادرة، وهذه التوصية موجهة أساسا للجامعات ومراكز البحوث والدراسات.
- إبراز الوجه الإيجابي لهذه المنظمات الرائدة في مجالات مختلفة، والتحذير من منظمات ذات أدوار سياسية أو أمنية مشبوهة، سواء في المواقف الرسمية، أو في وسائل الإعلام والاتصال.

- التعاون بين مؤسسات الدولة والمنظمات غير الحكومية على الارتقاء بثقافة التطوع والعمل من أجل الصالح المجتمعي والوطني العام، كونهما قيمة إنسانية عليا.
- دراسة إمكانية تعاون القطاعين، العام والخاص، مع المنظمات غير الحكومية لبناء مؤسسة توجيهية متخصصة في مجال المنظمات غير الحكومية، ومساندتها في أوجه نشاطاتها المختلفة.
- الحذر، رسميا وشعبيا وإعلاميا، من دعوات سيئة النية للتشكيك بالمنظمات غير الحكومية، دون إغفال المحاذير السياسية والأمنية، عندما تكون مبرّرة ومشروعة.

قائمة المصادر والمراجع

- المصادر

- ابن منظور، محمد بن مكرم (2000)، **لسان العرب**، ط١، دار صادر، بيروت.
- معجم المعاني الجامع/قاموس المعني الجامع (2017). إنترنت (2017/10/24):

https://www.almaany.com/ar/

أ. المراجع العربية

- الكتب

إبراهيم، سعد الدين (2000). **دور المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الأهلي**. الأردن، عمّان، مطابع الدستور.

أحمد، علم وائل (2001). **مركز الفرد في النظام القانوني للمسؤولية الدولية**. دار النهضة العربية، القاهرة.

أفندي، عطية حسين (2006). **المنظمات غير الحكومية: مدخل تنموي**. جامعة القاهرة.

أفندي، عطية حسين (2007). **تنمية موارد المنظمات غير الحكومية**. كتاب الأهرام الاقتصادي.

بيكلي، شون (2006). **دليل التعاون الأمني للمنظمات غير الحكومية**. المفوضية الأوروبية، الإدارة العامة لدائرة المساعدات الإنسانية التابعة للمفوضية الأوروبية.

جابر، طارق يوسف (2011). **السياسة التجارية الخارجية في النظام الاقتصادي الإسلامي**. دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن.

الخطيب، نعمان (2002). **الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصر**. منشورات جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

خلف، محمود (1997). **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**. دار زهران للنشر، عمان، الأردن.

الزعبي، زيدون (2017). **منظمات المجتمع المدني السورية، الواقع والتحديات**. مواطنون لأجل سوريا.

سعد الله، عمر (2009). **المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطور**. دار هومة للطاعة والنشر، الجزائر.

شكري، علي (2002). **المنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصة**. البتراك للنشر – مصر.

طي، محمد (2011). **الحرب الناعمة مقومات الهيمنة وإشكاليات الممانعة**. مركز قيم للدراسات، بيروت.

مصطفى، يسري (2007). **المنظمات غير الحكومية**. ط 2، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

معمر، إبراهيم (2011). **دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان – حالة تطبيقية على المنظمة العربية لحقوق الإنسان**. جامعة القاهرة.

منظمة العفو الدولية (2016). **تقرير منظمة العفو الدولية للعام 2016/2015 – حالة حقوق الإنسان في العالم**. منظمة العفو الدولية.

ناي، جوزف (2007). **القوة الناعمة**. ترجمة محمد توفيق البجيرمي، دار العبيكان.

النعيمي، بشار صالح (2017). **مدخل إلى المنظمات غير الحكومية**. ط 1، دار الجنان، عمان.

هويدي، أمين (1975). **الأَمن العربي في مواجهة الأَمن الإسرائيلي**. دار بيروت.

وزارة الخارجية الأميركية (2012). **دليل المنظمات غير الحكومية**. مكتب برامج الإعلام الخارجي، وزارة الخارجية الأميركية.

ياغي، محمد (2011). **الحرب الناعمة وإشكاليات الممانعة**. مركز قيم للدراسات، بيروت.

الرسائل الجامعية

أبو عدوان، سائد (2013). "**دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية (الضفة الغربية كحالة دراسة)**". رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

إدري، صفية (2012). **دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل مضامين الأمن الإنساني**. رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر . باتنة، الجزائر.

جندلي، خالد (2008). **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر**. رسالة ماجستير في العلوم السياسية – العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، جامعة باتنة.

حلال، أمينة (2007). **تأثير المنظمات غير الحكومية على سيادة الدولة القومية**. رسالة ماجستير في العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر.

الشريف، شريفي (2008). **المنظمات غير الحكومية ودورها في ترقية وحماية حقوق الإنسان في الجزائر**. رسالة ماجستير غي القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجمهورية الجزائرية.

المجلات والدوريات والأوراق البحثية

أبو العلا، محمد (2014). **التشبيك الإلكتروني بين المنظمات الأهلية**. المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية العدد 87.

أبو اليزيد، أسماء/ علي، الزهراء/ عبد المنعم، أميرة/ إبراهيم، أميرة/ شاكر، جهاد/ البصراتى، محمد (إشراف) (2017). "دور منظمات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في مصر 2011–2016". المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية.

أحمديان، علي (2013). **الحرب الناعمة–قراءة في أساليب التهديد وأدوات المواجهة**. مركز قِيم للدراسات، جمعية المعارف الإسلامية الثقافية، بيروت.

اشتي، شوكت (2017). "مكانة الإنترنت في نشأة مجتمع مدني عربي – مناقشة كتاب (الافتراضي والثورة)". **عمران للعلوم الاجتماعية**، العدد 20، المجلد (5)، 2017–220.

بيلز، أليسون (2005). "التحكم الأمني العالمي: عالم من التغير والتحدي". في: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، **تقرير التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، الكتاب السنوي، 2005.

جاد، إصلاح (2013). "المنظمات غير الحكومية بين الكلمات الطنّانة والحركات الاجتماعية". **"بداية"**، ملف – العدد الخامس – ربيع 2013.

جريدة "السفير" اللبنانية (2011). "عشر استراتيجيات للتحكم بالشعوب – شباب السفير". عدد 2011/12/15.

الحسيني، محمد صادق (2010). جريدة **"الجريدة"**. العدد 1024.

زقاغ، عادل، وخلالفة، هاجر (2014)."عقبات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام". **دفاتر السياسة والقانون**، العدد (11)، ص 265–289.

زيدان، ليث (2007). "المنظمات غير الحكومية وحقوق الإنسان". **الحوار المتمدن**، العدد 1952، 2007/6/20.

السيد، مصطفى كامل (2005). "المجتمع المدني: الفاعل الجديد على المسرح الدولي". **السياسة الدولية**، العدد 161.

شنيكات، خالد حامد (2012). "المنظمات غير الحكومية والسياسة العالمية – دراسة في الأبعاد التمويلية". **دراسات استراتيجية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 172.

عبد العظيم، زينب (2002). "الدور المتغير للمنظمات غير الحكومية في ظل العولمة". في: سمك، نجوى وعابدين، صدقي (تحرير) (2002). **دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة: الخبرتان، المصرية واليابانية**. جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية.

عدلي، هويدا (2005). "فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية". **مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي بالإسكندرية**، ندوة "دولة الرفاهية الاجتماعية"، 28 –30 تشرين الثاني/نوفمبر 2005، الإسكندرية – جمهورية مصر العربية.

عمارة، سامي (2006). "**روسيا: مجلس الدوما يؤكد على ضرورة التشدد في مراقبة مصادر تمويل منظمات المجتمع المدني**". جريدة "الشرق الأوسط"، 27 كانون الثاني 2006، العدد 922.

عوض، شحاتة (2014). "نحو مزيد من السلطوية: السلطة والمجتمع المدني في مصر". **مركز الجزيرة للدراسات**، كانون الأول ديسمبر 2014.

فولجي، توماس، سابيتش، زلاتكو، روتر، بيترا، وجيرلاك، أندريا (2011). **مستقبل النظام العالمي الجديد – دور المنظمات الدولية**. ترجمة وتقديم: عاطف معتمد وعزت زيات، المركز القومي للترجمة، القاهرة.

محارمة، عمر (2017). "منظمات المجتمع المدني... الشيطان يكمن في التفاصيل. صحيفة "**الدستور**" الأردنية، الأحد 8 كانون الثاني/ يناير 2017.

المصري، يسرى (2016). "**عمل خيري" أم تجسس مخابراتي؟! "ذوو الخوذ البيض" سلالة جديدة من المرتزقة وصنّاع الإرهاب**". صحيفة "تشرين"، 2016/8/25 (45).

ملاوي، أحمد إبراهيم (2008). "أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية". **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد ،24، العدد الثاني، ص 255-275.

منصر، جمال (2011). "دور الأحزاب في التنمية السياسية في العالم الثالث". **دفاتر السياسة والقانون**، عدد خاص، نيسان 2011، 426-436.

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (2012). "تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2012 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". **الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية**، مكتب الديمقراطية والنزاعات والمساعدات الإنسانية، مركز الامتياز للديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم، دائرة الشرق الأوسط، مكتب برنامج الشرق الأوسط.

الياسري، كوثر (2015). "الفواعل من غير الدول في العلاقات الدولية". "الحوار المتمدن"، 2015/5/10.

ب. المراجع الأجنبية

Adera, Musyula .P. (2014). **Factors Affecting the Performance of Non-Governmental Organizations in Kenya: A Case of Action Aid International**. Masters Thesis, United States International University.

Aidan McGarry (2008). "Ethic Group Identity and the Roma Social Movement: Transnational Organizing structures of Representation". **Nationalities Paper,** vol. 36 (July 2008).

Beger, Nicolas, Herrberg, Antje, Uebber, Margret and Weiss, Stefani (2007). "Partners in Conflict Prevention and Crisis Management: EU and NGO cooperation". **EU Presidency**, Bertelsmann Stiftung, Guetersloh.

DemMars, William E. (2010). "Hazardous Partnership: NGOs and United States Intelligence in Small Wars". **International Journal of Intelligence and CounterIntelligence**, 14:2, 193-222.

Elbayar، Kareem (2005)، "NGO Laws in Selected Arab States". **International Journal of Non-for-Profit Law**، Volume 7، No. 4، September 2005/ 3.

Fischer, Martina (2011). Civil Society in Conflict Transformation: Strengths and Limitations. The Berghof Handbook II, Barbara Budrich Publishers.

Fisher, W. (1997). "Doing Good? The Politics and Antipolitics of NGOs Practices". **Annual Review of Anthropology**, vol. 26, 1997, p 451.

Gibb, Cecil A. (1970). Leadership: Selected Readings. Harmondsworth: Penguin Books.

Gning, Sadio Ba, Poulet, Kelly and Ndiaye, Alfred Inis (2017). "NGOs as Spaces of Governance: from an ethnography of practice to an ethnography of the constraints on autonomy". **Fonds Croix-Rouge française** Les Papiers du Fonds n°12.

Hadjor, Kofi Buenor (1998). "Whose Human Rights?". **Journal of Asian and African Studies** 33, 359-368.

Held, David (2004). Globalizing World, Economics, Politics. 2nd edition, London: Open University.

Henningsen, Patrick (2012). "MIDDLE EAST: The CIA Operating behind a Web of “Pro-Democracy” NGOs". **Global Research**, March 20, 2012. Internet:
https://www.globalresearch.ca/middle-east-the-cia-operating-behind-a-web-of-pro-democracy-ngos/29864

Maslyukivska، Olena P. (1999)، "Role of Nongovernmental Organizations in Development Cooperation". Research Paper، **UNDP**.

NGO Major Group (2017). "Non-Governmental Organizations (NGO) Major Group Official Position Paper for the 2017 High-Level Political Forum". **NGO Major Group**.

Silamy, Norbert (1983). Dictionnaire Usual de Psychologie Bords. Paris.

Suchman, Mark (1995). "Managing Legitimacy: Strategic and Institutional Approaches". Academy Of Management Review vol. 20**,** No. 3, 571-610.

Wagle، Udaya (1999). "The Civil Society Sector in the Developing World". **Public Administration & Management,** an Interactive Journal، Volume 4، No. 4.

ج. المراجع الإلكترونية

بوخريص، خديجة (2017). "دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل مضامين الأمن الإنساني". **الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية**. إنترنت: https://www.politics-dz.com/threads/dur-almnzmat-alduli-ghir-alxhkumi-fi-tfyil-mdamin-almn-alnsan.8589

جوني، حسن (2014). "المنظمات غير الحكومية وانعكاسها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان". موقع الجيش اللبناني. إنترنت: https://www.lebarmy.gov.lb/

الدويني، إبراهيم، وشاهين، مصطفى (2017). "المنظمات الدولية – اتهامات الفساد والتخابر". **"أخبار لوسيل"**. إنترنت: https://lusailnews.qa/article/07/05/2017

شوقي، إيهاب (2012). "التمويل الأجنبي بين التجسس واحتواء الثورات والمجتمعات".2012/1/15. **شبكة الأخبار العربية**. إنترنت: http://www.anntv.tv/new/ShowSubject.aspx?ID=34163

صفوت، خديجة (2012). "المنظمات غير الحكومية والتمويل الأجنبي". **الركن الأخضر**، الثلاثاء، 2012/3/6.
http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=25463

الصوفي، فيصل (2003). **المنظمات غير الحكومية في اليمن**. شبكة المؤتمر. إنترنت (2017/10/18): https://almotamar.net/news/1817.htm

العريمي، صالح راشد (2016). "التمويل وحقوق الإنسان!". **الحياة**، 2016/3/28.
http://www.alhayat.com/Opinion/Rashid-Saleh-Al-Araimi/14724388/التمويل-وحقوق-الإنسان !

عودة، جميل (2008). "**المنظمات الحكومية وغير الحكومية**". إنترنت: https://shakirycharity.org/index_A.php?id=149&news_id=2305

قبيسي، هادي (2015). "الأدوار الخفية للمنظمات غير الحكومية." **مركز الحرب الناعمة للدراسات**. 2015/09/03، إنترنت:
http://www.softwar-lb.org/article.php?id=4402&cid=275&catidval=0

الكتبي، سالم (2015)."المنظمات غير الحكومية... الدور والتاريخ". **الرياض بوست**. إنترنت: http://riyadhpost.live/2143

ماندا إنترناينال (2017). **دليل عملي للمنظمات غير الحكومية**. إنترنت:
http://www.mandint.org/ar/guide-ngos

المعز، الطاهر (2016). "**عن المنظمات غير الحكومية: مقدمة لدراسة المنظمات غير الحكومية**". إنترنت:
http://kassioun.org/reports-and-opinions/item/17217-2016-06-07-14-43-21

مناع، هيثم (1999). **المنظمات العربية غير الحكومية أساس البناء الديمقراطي والوطني**. محاضرة. إنترنت: https://www.achr.eu/stu5.htm

النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (2017). **أثر المجتمع المدني الأردني على السياسات الوطنية والإقليمية**. إنترنت:

https://ardd-jo.org/sites/default/files/resource-files/the_impact_of_civil_society_in_jordan_on_the_national_and_regional_polices.a.pdf

النهضة العربية للديمقراطية والتنمية ARDD (2016). "أثر المجتمع المدني الأردني على السياسات الوطنية والإقليمية". إنترنت:

https://ardd-jo.org/sites/default/files/resource-files/the_impact_of_civil_society_in_jordan_on_the_national_and_regional_polices.a.pdf

الملاحق

الملحق (1): عرض لعدد من المنظمات غير الحكومية العربية الوطنية (المحلية) والإقليمية والدولية الناشطة في المنطقة العربية، وأهم أهدافها وأنشطتها

المنظمة غير الحكومية	سنة لتأسيس	الأهداف
حماية الحيوانات في الخارج–سابنا	1998	– حماية الحيوانات.
هاندي كاب–انترناشونال	1982	– إعادة تأهيل الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن. – توفير المساعدات لذوي الأطراف الصناعية.
جمعية الإمداد –جنوب أفريقيا	2005	– التعامل مع الأيتام. – إقامة مشاريع موسمية. – دعم العائلات الفقيرة.
جمعية أرض الإنسان	2005	– حماية الطفل. – التعليم. – الصحة. – مساعدة النساء والأطفال.
المنظمة الدولية لحقوق الإنسان والدفاع عن الحريات العامة	2010	– التعاون للدفاع عن حقوق الإنسان –مكافحة الإرهاب –مساعدة ضحايا الحروب في الأردن – مساعدة اللاجئين في الأردن
الأرثوذكسية المسيحية الخيرية العالمية	2005	– تقدم الإغاثة والتنمية الطارئة للمحتاجين في جميع أنحاء العالم، دون تمييز، لتمكينهم من الاستمرار في تحسين حياتهم ومجتمعاتهم، وأن يتم توفير لهم وسائل العيش بكرامة واحترام.
المبادرة النسوية الأوروبية	2012	مهمتنا هي المساهمة في تحدي هياكل القوة الحالية بين الجنسين من أجل تصحيح اختلال ميزان هذه القوة من خلال محاربة التمييز واضطهاد المرأة وإحداث تغييرات إيجابية للمجتمع ككل. تعمل المبادرة النسوية الأور–ومتوسطية على تعزيز ما يخص المرأة من تنظيمها الذاتي، وصوتها، والإجراءات والسلطة من خلال دعم وخلق مساحات آمنة للتبادل عبر الحدود الاجتماعية والسياسية المختلفة وبناء التحليلات المشتركة، فيما يخص سياقات مختلفة. تسعى المبادرة

		النسوية الأورو–ومتوسطية جاهدة لتطوير النسوية بين الثقافات وخطاب حقوق المرأة وفقاً لعالمية حقوق المرأة وتسعى إلى إدماجه في الحركات الديمقراطية والاجتماعية المختلفة ورسم السياسات
منظمة طوارئ اليابان	2012	– نبذل قصارى جهدنا لاستعادة سبل العيش ذاتية الدعم اقتصاديا وعقليا على حد سواء للأشخاص الذين عانوا من صعوبات بسبب الصراعات والكوارث.
المتطوعين للخدمة الدولية	2006	تنمية مستدامة وقادرة على الاستجابة للاحتياجات الحقيقية للناس. ولتحقيق هذه الغاية، فإنها تعمل بجد على المشاريع التي تركز على تحدي التعليم، حيث يرافق الفرد ويصبح الشخصية المركزية للتنمية الخاصة بهم، وتستثمر الكثير من الطاقة في تعزيز المنظمات داخل المجتمع المدني.
المكفوفين العربية	2013	– رفع مستوى المكفوفين وضعاف البصر في كافة مجالات الحياة وبذل كل جهد مستطاع لتوفير حياة كريمة ومستقبل أفضل لهم. – توفير الأدوات المساعدة الضرورية لهم في الحركة والتنقل والعلم والعمل والتفاعل الاجتماعي ومتابعة آخر التطورات التكنولوجية في هذا المجال. – تعزيز الثقة بالنفس والاعتماد على الذات. – تحقيق مبدأ الدمج الأكاديمي والاجتماعي وتأمين المناخ المناسب لنجاح هذا الهدف. – التوعية المجتمعية: العمل على تغيير نظرة المجتمع السلبية لذوي الإعاقة وما نتج عنها من تمييز عزل تهميش وتجهيل. – إرشاد وتوجيه المكفوفين وضعاف البصر بحقوقهم المدنية وسبل الحصول عليها. – التنسيق والتعاون مع كافة المؤسسات العاملة مع المعاقين محليا ودوليا من اجل تحسين وتطوير الخدمات المقدمة للفئه المستهدفة. – إثبات أن المعاقين بصريا قادرين على الإنتاج والإبداع والمشاركة في التنمية المجتمعية وعليه

		فان الجمعية تعمل على اكتشاف المواهب والقدرات الثقافية والفنية لدى المكفوفين وضعاف البصر ومن ثم تدريبها وصقلها وإبرازها للمجتمع. – العمل على توفير مساعدات مالية أو عينية لكبار السن والفقراء من أعضاء الجمعية.
مؤسسة بيت المال	2012	– المشاركة في مشاريع الرحيمة محليا وعالميا لتحسين حياة ضحايا الكوارث والفقر بغض النظر عن الجنسية أو العرق أو الدين.
هيئة الأعمال الخيرية	1989	– تطوير وتنمية المجتمعات الإنسانية المحتاجة بالعمل على تحسين أوضاعها التعليمية والصحية والاجتماعية والاقتصادية. – الإسهام في إغاثة المجتمعات المتضررة من جراء الكوارث الطبيعية والنكبات الاجتماعية. – سد حاجات الأيتام وتحسين أحوالهم الصحية والنفسية والاجتماعية. – تقوية الصلات والروابط بين الهيئة ومثيلاتها للوقوف على أحدث النظم التي تأخذ بها الأمم في هذا المجال.
ويرلد اسوشيتس ليمتد	12/8/1996	– تسعى إلى المساهمة في تغطية الاحتياجات الأساسية الملموسة في المجتمع وذلك لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتطوير الشخصي والصحّي خاصة في المجتمعات الأقل حظاً. – التخفيف من حدّة الفقر، وذلك من خلال بناء القدرات الذاتية للإنسان.
الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية	2012	المساهمة في تحسين أوضاع المجتمعات الفقيرة بصورة دائمة وتأمين حياة إنسانية كريمة من خلال مساعدة المحتاجين أينما كانوا وذلك من خلال إغاثة ضحايا الحروب والكوارث والمجاعات ونحوها وتقديم المأوى للمشردين والطعام والشراب للجائعين والملبس للمحتاجين والعلاج والدواء للمرضى ورعاية الأيتام والأطفال المحرومين، وابتكار حلول جذرية للقضاء

		على الفقر عملاً بالقيم الإسلامية واقتداءً بالنماذج الخيرية المضيئة في التاريخ الإسلامي.
وكالة الإغاثة الإسلامية	1984	تحسين مستوى المعيشة للأيتام وأسرهم، وضمان الحصول على الرعاية الصحية للأيتام وضمان أن جميع الأيتام في سن المدرسة يذهبون إلى المدرسة بانتظام والتأكد من انهم يكملون تعليمهم في المدارس الثانوية والمساعدة في تنمية المهارات الحياتية الاجتماعية.
المعهد الديمقراطي الوطني (NDI)	1983	من اجل إنشاء وتعزيز دور المؤسسات والممارسات الديمقراطية من خلال بناء المنظمات السياسية والمدنية، وحماية الانتخابات، وتعزيز مشاركة المواطنين والانفتاح والمساءلة في الحكومة.
منظمة العفو الدولية	1961 في لندن، لا يوجد لها مكتب في الأردن وإنما مجموعات	تنظيم الحملات من أجل تعزيز حقوق الإنسان المعترف بها دولياً وحمايتها وتعمل المنظمة من أجل تحسين حياة الأشخاص من خلال تنظيم الحملات والتضامن الدولي، ويمارس أعضاؤها ومناصروها التأثير على الحكومات، وعلى الهيئات السياسية والشركات والهيئات الحكومية الدولية. ويتبنى ناشطونا قضايا حقوق الإنسان فيحشدون الجمهور ليمارس الضغوط عن طريق المظاهرات الجماهيرية، والاعتصامات، وكسب التأييد، وكذلك تنظيم الحملات على الإلكترونية والتقليدية
الوكالة الألمانية لخدمات التبادل الأكاديمي الألماني (DAAD)	1950	دعم التبادل الأكاديمي على صعيد عالمي بين الطلاب والخريجين والمحاضرين وأساتذة الجامعات من ألمانيا ودول أخرى. هذا وتقدم الوكالة طيفا من البعثات الدراسية للطلاب والمدرسين كمنح أبحاث للمرشحين للدكتوراه والجامعيين حاملي شهادة الماجستير وتقديم بعثات قصيرة المدى لمن تم ابتعاثهم سابقاً للإقامة من أجل البحث العلمي، كما وتدعم برنامج تبادل البعثات

		للألمان والأردنيين الجامعيين وتقوم بتقديم منح قصيرة المدى لدورة تعليم اللغة الألمانية في الجامعات الألمانية مدتها (3–4) أسابيع في فترة الصيف.
بيت الحرية – فريدم هاوس	2003	دعم توسيع نطاق الحرية في العالم في مجالات النظم السياسية الديمقراطية والعمل على سيادة حكم القانون وحرية التعبير وتكوين التنظيم وتشكيل الهيئات إلى جانب واحترام حقوق الأقليات والمرأة.
مركز الشركاء – الأردن	2006	تسعى للارتقاء بالمجتمع المحلي وتعزيز مفاهيم الوساطة وتسوية النزاع وإدارة التغيير، بالإضافة إلى تشجيع مشاركة المواطنين في التنمية الاجتماعية والسياسية في الأردن. علاوة على ذلك، يصب المركز اهتمامه على تعزيز جهود الحكومة المستمرة للإصلاح، وذلك من خلال قنوات الحوار والتعاون ما بين الحكومة والمجتمع المدني.

الملحق (2): قائمة بعدد من المنظمات غير الحكومية الدولية

آ

- آفاز
- آيزيك

أ

- أصدقاء الطبيعة
- أطباء حول العالم

إ

- إس أي إل إنترنيشنل

ا

- اتحاد النقابات الدولي
- الاتحاد الدولي للصحفيين
- الاتحاد الجغرافي الدولي
- الاتحاد الجيوفيزيائي الأمريكي
- الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات
- الاتحاد الدولي لعلوم الراديو
- الاتحاد الدولي للسيارات
- الاتحاد الدولي للفروسية
- الاتحاد الدولي للفيزياء البحتة والتطبيقية
- الاتحاد الدولي لهوكي الجليد
- الاتحاد العالمي في الملاكمة للمحترفين
- الاتحاد العالمي للصحة النفسية
- التحالف الدولي للمرأة
- الحركة الاتحادية العالمية
- الحملة الدولية لإلغاء الأسلحة النووية

- الخصوصية الدولية
- الرابطة العربية للتربويين التنويريين
- الشبكة الدولية للحقوق والتنمية
- الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان
- الصندوق العالمي للطبيعة
- الطلاب في المشاريع الحرة
- الغرفة الفتية العالمية
- المؤتمر الدائم للأحزاب السياسية في أمريكا اللاتينية
- المؤسسة الدولية للمثليين والمثليات والمزدوجين وثنائيي الجنس والمتحولين والمتحولات
- المجلس الدولي للأرشيف
- المجلس الدولي للعلوم
- المجلس الدولي للمعالم والمواقع
- المجلس النرويجي للاجئين
- المجمع العالمي لأهل البيت
- المركز الدولي للهجرة والصحة
- المكتب الدولي للسلام
- المكتب الدولي للمعارض
- المنظمة الدولية المناهضة للعبودية
- المنظمة الدولية للمعايير
- المنظمة العربية لحقوق الإنسان
- المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا واوروبا
- النظام المجتمعي لنمذجة ديناميات السطح
- أممية أحزاب القراصنة

ب

- بذور السلام
- بيتا (منظمة)

ج

- جماعة التبليغ
- جمعية الراديكس
- جمعية الشبان المسيحيين

ح

- حركة الإعلام الحر
- حركة التضامن العالمية

ر

- رابطة الشبكة العالمية
- رابطة مكائن الحوسبة

ش

- شارع الحوادث

ط

- طرفة بغجاتي

غ

- غرفة التجارة الدولية

ق

- قائمة المنظمات الدولية غير الحكومية
- قائمة قادة المنظمات غير الحكومية

ل

- لجنة أبحاث الفضاء
- لجنة الإنقاذ الدولية

م

- مؤتمر باجواش للعلوم والشؤون الدولية

- مؤسسة البرمجيات الحرة
- مؤسسة بيل وملیندا غیتس
- مؤسسة ويكيميديا
- مجلس الكنائس العالمي
- مجلس المطارات الدولي
- مجموعة بلدربيرغ
- مراسلون بلا حدود
- مركز دانتي أليجييري
- معبر (مركز)
- معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام
- معهد مهندسي الكهرباء والإلكترونيات
- منظمة الأمم والشعوب غير الممثلة
- منظمة السلام الأخضر
- منظمة الشيوخ

ن

- نادي القلم الدولي

هـ

- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

2. قائمة لعدد من المنظمات غير الحكومية الدولية مع بعض الملاحظات التعريفية لبعضها

الاسم	ملاحظات
وكالة المساعدة في التعاون التقني والتنمية	
الوكالة السبتية للتنمية والمساعدات الإنسانية	هذه الوكالة موجودة وممثلة في 125 دولة.
منظمة الصحافة الإفريقية	
التحالف الدولي للناشرين المستقلين	رابطة دولية هدفها تعزيز التعاون بين الناشرين المستقلين دفاعا عن"" تنوع التعبير الثقافي في عالم الكتاب.""
آيزيك	الرابطة الدولية للطلاب في الاقتصاد والأعمال.
مؤسسة إسبرانتو العالمية	لها علاقات مباشرة مع اليونسكو، وهي ممثلة في 121 دولة منهم 70 دولة ممثلة فيهم رسميا.
جمعية فرض الرسوم على المعاملات المالية لمساعدة المواطنين	...
حركة مكافحة الجوع	
منظمة العفو الدولية	
مؤسسة البحوث الطبية الإفريقية	لديها اسم ثان وهو "AMREF Flying Doctors"
مؤسسة مهندسي الطوارئ	
منظمة الطاقة الزرقاء	مؤسسة لكهربة الأرياف ولتصنيع طاقة الأرياح في نيكاراجوا.
اللجنة الكاثوليكية للتنمية ومكافحة الجوع	هذه اللجنة تدعو إلى التركيز على التنمية المستديمة.
جمعية الصليب والهلال الأحمر	هي من أكبر الجمعيات المخصصة للخدمات الإنسانية.
اللجنة الدولية للصليب الأحمر	هي لجنة دولية تعمل في مناطق النزاع والحروب والفقر والمجاعة بهدف الخدمات الإنسانية.

اللجنة الأولمبية الدولية	
إكبات	منظمة ""وضع حد لدعارة الأطفال وانتشار المواد الإباحية لهم واستغلالهم لأغراض جنسية.""
إيمايوس الدولية	حركة علمانية خيرية لمساعدة الفقراء والمستبعدين واللاجئين مؤسسة من قبل أبي بيار.
الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر	تهتم هذه الجمعية بتقديم المساعدات في وقت الكوارث بأنواعها في جميع أنحاء العالم.
مؤسسة قديسي الأيام الأخيرة	مؤسسة تقدم المساعدات للعائلات الفقيرة والمعوزة وهي تنتمي إلى كنيسة يسوع المسيح لقديسي الأيام الأخيرة.
مؤسسة سويسرا لإزالة الألغام	
بذور السلام	مؤسسة سويسرية تركز على الدراسات في السلام العالمي.
منظمة الصليب الأخضر الدولية	
منظمة السلام الأخضر	منظمة دولية تدافع على البيئة.
مجموعة الأبحاث والمعلومات عن السلم والأمن	هو مركز أبحاث بلجيكي عن السلم والأمن والحروب في العالم.
المنظمة الدولية للمعوقين	منظمة تهتم وتختص بالمعوقين في العالم وطرق إدماجهم في الدولة والمجتمع.
أنديميديا	شبكة معلومات مفتوحة مدعوم من الجميع وللجميع.
مهندسون بلا حدود	
لومار	منظمة دولية لمساعدة اللاجئين.
منظمة الإغاثة الإسلامية	منظمة إسلامية عالمية خيرية للمساعدات والإغاثات الطارئة.

أطباء عبر القارات	هيئة طبية إنسانية عالمية تقدم الرعاية الطبية عالية الجودة إلى المرضى والشعوب المتضررة من الكوارث والأزمات بغض النظر عن العرق أو الدين أو البلد.
جمعية ماكس هافيلار	معارض تجارية.
الحركة الأوروبية	
حركة التصالح الدولية	
حركة البدون أراضي	منظمة برازيلية تهتم بالفلاحين والعاملين.
أطباء بلا حدود	منظمة مساعدات إنسانية دولية.
أطباء العالم	منظمة لمساعدة المحتاجين والمرضى في الدول الفقيرة وعند الكوارث من قبل أطباء متطوعين.
المرصد الأوروبي لتعدد اللغات	مرصد أبحاث بشأن اللغات.
المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب	منظمة دولية تناهض التعذيب في العالم.
جمعية خطة فرنسا	جمعية تعنى بالأطفال والشباب لرسم وتكوين مستقبلهم.
مراسلون بلا حدود	منظمة تراقب حرية الصحافة في العالم.
منظمة أوكسفام	لجنة أوكسفورد للإغاثة من المجاعة.
منظمة التضامن الدولي	تهتم بتقديم أساسيات الحياة من أكل وشرب ومسكن للمحتاجين.
قرى الأطفال إس أو إس	منظمة لإغاثة الأطفال الذين هم بدون مسكن وأهل.
الشفافية الدولية	منظمة دولية معنية بالفساد في دول العالم.
مثلث الأجيال الإنسانية	
الصندوق العالمي للطبيعة	منظمة تدافع عن البيئة.